

172

179

179

179

179

کتاب فی الفقه
هذا الكتاب في نفس الامر هو شرح للجامع الصغير
هذا ذكر مولانا جوي ران سلمه الله

۱۶۹۶

الطائي
عليه اورا في نورتي قاي
في الفقه
في الفقه
في الفقه

T.C.
ISTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

K.1789

الروحانية الحركة او عسرة في عسرة على حب ما احلوه او ما زاد على ذلك لا ينحل وقد
 هو الوصف في طبعه الخاص طورا لكي اذا كان عسرا في عسرة ولا رايه عن المعاد من في معاد
 الحق بعد ان لا يستفاد من المعرفه في حله من وذل ان لا يتخير بالاعراض ما حله من
 محاذ الوافد وذل ان لا يزداد على عرض التميز الكبير وعضه فائده لشبه بعضهم
 لدرج ونصهم بالاسم ان كان الحوص الحوص الكسر بحد او بحد الماسفصل عن
 الحوص الوصف في حوص مسبقه ان كان من صلا الحوص له ان يكون الثقب مما لا
 الحوص وقد يصير حله الحوص برما البعد او وقع حاسه مرتبه في حوص الحوص
 بوضعي من راحيه اخرى ان توصي من لك الباحيه لمحر في المشهور قول عامه المسامح
 ووضعي من شفع فعاد لما الذي بقى بها طامه رانه كما حار به من سجن المبرجيه قال
 في بعض محسوسات حوص صغير وما وراه طامه لهذه المسله في عان احدهما
 اذا وحدث في الحوص علة بعد الوصف فيه في على ملكه فاولا الثاني باي في علة المرئيه
 وان كانت الحاشيه غير مرئيه في كالمربيه عند العرافين بالمربيه يتقرر في الهامع من وضعها
 وعند مشايخ بلخ الحار الحوص الوصف فيه كالمال الحار في على هذا او وقع غشاشه
 وجهه على الما وقع الما من ذلك الموضع فلا يخرج حازه ان كان الما حار بالاسم بالمل
 سخره ان كان بعضه محسوس على الحاشيه فان كان الترخس ان كان الذي لا يرى عليها الكسر
 فلا وان اشتقوا احد الماشاي واحار الترخس في الوافد ان كان الحيفه اخذت
 عرض الترخس في عليها الما قال القعه لو حصر ان كان الما ضعه في كنهه فاشد في القله
 لا لصفايه بحس والاولا وذل ان كان بالاسم الحوص بحس محسوس في نفسه لو انشور لا بحس
 والاشهر كدي لو حله الحوص في عليه ما طامه **البشر** قال محمد بن محمد بن احمد بن ابي
 وراي الى بوقه ان السر كالمال الحار لا بحس من قلنا ما علبا الوافد يخرج بعضه الاثار
 وقال ابو يوسف ناظرها باصبعه فاره نمور في السر فاقول ان اسامه الحوص في سى لك

Sulayman ibn U. K. 1789
 Eski Kavi (No. 1693)
 Yedigöller
 Fatih

2 باب السرو ذكر في بار الشاة عن الخبيث ان الكلب في هذا السن في
 اصاب الماء الكلب فلا حيرة في شرح الطحاوي اذ المراد في هذا السن في
 كلب وحرر الماء في عمره ان اصاب الماء في سنه طامرا وحسن مشكوك فلما كلف في
 المكروه ونزع منها عشرة دلاوي وحوا في المشكوك كبعلا وحاز كلب السريعي وطمونا
 وذكر في سنه ان في الفاء الطامة لكرسي ان سرج منها عسرون دلاوي في السن
 اربعون في الكلب كلب البيرة في الوصو السرق في الاحراج ويزعم ان الكلب اذا حيا
 فله حكم الطامة واختلف المشايخ في ذلك فعول محمد الكلب في السد المالا في دبره من قبل يدك
 على طمارة لكن الحاشية فيه لخامسة ما كثر له ماؤه وقالوا لو دخل الماء خرج فانه
 فاصاب ثوبا افساه لان الماء اصاب جلده وحله يحسن لو كان موطا بفساد لانه
 اصاب شعره وشعره طامة هذا اخرج الحيوان من السرج حيا فان فيها في الفاء او
 العصفور او الشوذا في والحلمه وشارب من سرج عسرون دلاوي او بلاون في الفاء صغر
 الحيوان في كثير او صيق السرو والساعة في العسرون حتم والراية الى بلاون احتياط
 كالا ربح في الدحاجة والحمار والوترشان والسيور حتم والراية الى حتم احتياط
 والقائمان كفاية والبلاون كالحمار والفائز من كفاية كبره والبلاون يرد عليها وعن
 الى السرو عسرون في الاربع عشر في الحش اربعون الى التسع مرة العشرة كلب السرو عن محمد اذا
 كانت الفاء ثمان كدجاجة فائز عسرون في كل موضع وحب النرج لا ينقص من عسرون في
 الادب والشاه كلب السرو لانه عليه السلام في فائز عسرون في السرو من سرج منها عسرون
 دلاوي او بلاون في السرو الحش في رعي لسه في الدجاجة بنرج اربعون دلاوي عليه
 احلا ان عسرون رعي لسه في رعي ما في سرج بنرج جميع الماء وكدي لو اسع في الحيوان
 لو قسيه وان كان فائز لوصو النخاشه المايعة الى الماء وعن الحاشية في رعي كالبشاه
 وعنه كالدحاجة في حاكم السرو ثمان في المشهور في رعي الحش عن الحاشية حش

في
 الحش

مرات في الحاشية الفاء الصخرة عشرة دلاوي الفاء والعصفور عشرة دلاوي والحمار والوترشان
 بلاون في السرو كفاية والبلاون في سرج عسرون في الحش السرو والا فلا وعظم الحش
 بنحشها مطلقا ولو وجع في الماء القليل اذ في ميت بنحش عسرون في حش حلا في الفاء وعن
 الى سرج محمد ان كان معسورا لا يحسن الا ان يكون سدا لا فاء وان كان يدمر ادمر الماء
 حش من المشايخ من قال دما السهد ليس يحسن في كل موضع وحب نرج كلب السرق قال
 نرج حتى يعلم الماء لم يقدح في حش في عليه الماء وعنه ما به دلاوي وعنه محمد بنان وعنه
 محمد بنان وحسن وعنه بلاون فاه بعد قوله بنا على ابا زيدا لكثرة مياها ووقول في حش
 بنا على ابا زيدا الكوفة لقله مياها وعن الى سرج ما كان فيها من الماء ان يحسن بنحشها حش في الفاء
 وحرر الماء وعنه فملا من مياها او درسد فيها فصبه على مبلع الماء علامة من سرج منها دلاوي
 فينظر كبر بعض من سرج الباقي لحش ذلك فليس في سراج الماء من سرج الى ان يفي سرج
 ما بها فليس في سرج الى السرو حلا في حش ان فائز ان فاه سرج ذلك فالسرس الامم الحش
 وصاح شرح الطحاوي هذا اصح واشتهر بالعدة والاسم السهد في عتماد على اصل الحش
 انه يوص الى ابي المبتلي في المعسر هو الدلو المعناد الوشط وبلد لولك السرو صغرا كان
 او كبر اقل بل يركن في حش ما تسع صاعا وعنه حش ايمنا وهو اخضر الفهد الى البيت
 ولو جاو ابلد لو تسع فنه عسرون من دلو هو فاستقوا به في كفي وهو او في الفاء قطارة وبلد
 على المعسر دلو لولك السرو فله عسرون المودة في النرج والاصح حلا في الفاء حش قد
 اخرج الواقع من السرو لو حش السرق في النرج مما دام وما نرج عند في حلا في حش
 واذا او حش نرج عسرون دلاوي او ما السرو اول نرج ولا تح الرادة ولو اخرج الفاء
 من السرو فالقبت مع عسرون دلاوي منها في سرج طامة او مات في كل سرق فاه في سرج منها
 بعد اخرج الفاء عسرون دلاوي الى الاخرى بنرج من الاخرى بعد اخرج الفاء من سرج
 عسرون دلاوي من السرو صائفة كالا ولى وان صبوا فيها الصاع عسرون من سرج

في
 الحش

وقال السمعاني

نفسه لا يرد ما هذا كله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصحيح ما أخرجه عنه لا يمسح حواجز الصلوة وإن
مخسروا موكباً أخرجه من شجرة وموت طير المائي للقليل المشدود هو الصحيح عن أبي جعفر
ونفسه غير المائي أعان الروايات من لدن ما شايد ويرى الأصابع المائي ما كان
نواله ومعايشه في المائي **ع** خروا موكباً من الطير من نفس المائي إلا الدجاج وعن أبي جعفر
في رواية إلا البط أيضاً وعن أبي جعفر في رواية أيضاً وقال سمعان خروا الدجاج طائر البلوى
لأن حمامة ذرفت على يوب من مشعود رجليه عن شجرها بالحساء وصلوا ولا يثبت
ولهذا تكرر في المشاهدة قلان كان تشلط لكثرة علفها فهو يحسن لجش زاحته والاول
أصح خلاف الدجاج لأن حوزها الشبيهة شبا بالعلنة فساد أو لا تترك من الوافلا
لغيرها البلوى خروا موكباً من الطير من يمنع الصلوة وقال محمد بن ميمون لا يمسح حواجز
لحسن كونه وإن شطط أصابعه كحاسة لعابه للخرج في حوزة أو لم يمسح حواجز من الوافلا
لا تفرق أنه غير موكب بل هو معتد بالعا حواجزه حتى نفس المائي وقل هو طاهر
عدها وهو احتار القدر في سمعته من موكب حتى سجد له سلاماً ثم لم يزل موكباً
لجيشه لحاشته جعفر بن محمد المائي القليل البير والفا حوزة في البور يمنع الصلوة ولا يمسح حواجز
وقال محمد بن طاهر بن حشرية قال أبو بصير لا التداوي ولا عليه السلام من العزيم حين
خروا من الشجر أو من النار إلا بالهوا وقال عليه السلام إن الله لعلي لم يجعل شقاً لم يخرم
عليكم ولما قولاً عليه السلام استنزه هو البول فإن عامه عدا بالقرينة لا أصلاً لأنه استحال إلى
من وفشا كبول الأدمج والصحيح أنه عليه السلام إنما أخرجه من النار وكان في
الابتداء فاستخرج كالمثله للزوبية فيهن أن عدا إلى بوم صاح شربه للتداوي من الشفا فيه وبالأثر
والحسن الحضور كذا في المحضة ولا في جنيعة العرف الشفا فيه لعصر العرب ولا صاح ولا
تمنع الصلوة عند ما لم يحسن من اختلاف العلماء في حاشيته أو في حقه أو في صاحبه من
البول لم يزل من الأبرق فليس شئ من ذلك يخرجه عن العار والحجاز والبعث لا يمنع حواجز

الصلوة وإن شجر لا يسكال شجرة إن كان في طين من فوطاة وإن كان في طين من لا تحسن
البول فطاة الشكر **حكم الحاشية في الصلوة** ولما حاشية في البدن
والبول لا يمنع حواجز الصلوة عند الانحياز إلى الصلوة إلا حواجز الاستسحا
وراء القليل خروا موكباً من الطير من يمنع الصلوة وقال سمعان خروا الدجاج طائر البلوى
لأن حمامة ذرفت على يوب من مشعود رجليه عن شجرها بالحساء وصلوا ولا يثبت
ولهذا تكرر في المشاهدة قلان كان تشلط لكثرة علفها فهو يحسن لجش زاحته والاول
أصح خلاف الدجاج لأن حوزها الشبيهة شبا بالعلنة فساد أو لا تترك من الوافلا
لغيرها البلوى خروا موكباً من الطير من يمنع الصلوة وقال محمد بن ميمون لا يمسح حواجز
لحسن كونه وإن شطط أصابعه كحاسة لعابه للخرج في حوزة أو لم يمسح حواجز من الوافلا
لا تفرق أنه غير موكب بل هو معتد بالعا حواجزه حتى نفس المائي وقل هو طاهر
عدها وهو احتار القدر في سمعته من موكب حتى سجد له سلاماً ثم لم يزل موكباً
لجيشه لحاشته جعفر بن محمد المائي القليل البير والفا حوزة في البور يمنع الصلوة ولا يمسح حواجز
وقال محمد بن طاهر بن حشرية قال أبو بصير لا التداوي ولا عليه السلام من العزيم حين
خروا من الشجر أو من النار إلا بالهوا وقال عليه السلام إن الله لعلي لم يجعل شقاً لم يخرم
عليكم ولما قولاً عليه السلام استنزه هو البول فإن عامه عدا بالقرينة لا أصلاً لأنه استحال إلى
من وفشا كبول الأدمج والصحيح أنه عليه السلام إنما أخرجه من النار وكان في
الابتداء فاستخرج كالمثله للزوبية فيهن أن عدا إلى بوم صاح شربه للتداوي من الشفا فيه وبالأثر
والحسن الحضور كذا في المحضة ولا في جنيعة العرف الشفا فيه لعصر العرب ولا صاح ولا
تمنع الصلوة عند ما لم يحسن من اختلاف العلماء في حاشيته أو في حقه أو في صاحبه من
البول لم يزل من الأبرق فليس شئ من ذلك يخرجه عن العار والحجاز والبعث لا يمنع حواجز

[illegible]

ولا يقول انا والمسلمين صلواته تفسد عبد البعض وان كان الصلوة لله لا يفسد حلالا كما
الفراد ووليه مخافة عن نفسه الاطرافه بوجوه ذلك عن الشاعنة وقال يقول ذلك قبل الكبير
عناها وقد لا نعلمها كما ان الصلوة محسنة على شئ الخ الشرف وعن محمد لا يصح حتى يفرغ من التلاوة
وعلى قولها احلف المسامحة في القنود واما في ذكر مشنور كالقنود وصلوة الخنازة
والشنة في الوضع وما لا ذكر فيه كما من كسر ارب العبد ما من الركوع والشعور فالشنة فيه ارب
وله في الخنازة ان جمع من له خلا الوضع في اخذ شرع يشترط لو شرط كنهه وفيه وضع
لصلى الله عليه وسلم على طهر كونه البشري في محل الخضر والنبض من الحيوان في شدة البشري في الحيوان كما
والوسطى في محل الشبابة على طهر شعيرة يتعبد بالله من السطان الرحيم وهو سنة عبد السلام
وقال عطاء واجد ثم احصاها في عمره وعاصمه ابن كثر اعود بالله من السطان الرحيم واحتسب
مافع وابن عمار ريد الله هو السميع العليم احصا حزمته ومن شير من استعبد بالله من الشيطان
الرحيم قال الفقيه ابو جعفر هو الحى ابراهيم واولاده واولاده واولاده واولاده واولاده واولاده
وحي النعوى اما كان منهرا ولا يتعبد بالمقدى حلفه ما من عبد الى حمة ومحمد خلا لا الى
كدي شريح سلام اول كتاب الصلوة وذكر ما من صلوة العبد الخلاف من الى يوسف ومحمد
لا رويه فيه عن الى حمة وروى عنه ابن كاش ما يدلى على انه مع الى يوسف فابو يوسف جعله ثبعا للثا
صيانة للصلوة عن الوشوشه فاللعلى وقدر اعود بك من هرات السباطين ومحمد
جعله بالفراد كالشمسية فاللعلى فاذا قرأ القرآن واستعد بالله كدى في صلوة العيد يتعبد
الامام قبل الكسرا عبد الى يوسف واعداهما والمشوق يتعبد اذا قام الى قضائها
شيقه في احدى الروايتين عن محمد وحسن شرع في الصلوة عبد الى يوسف كدى في ذكر شمسية
الابجد الشرع في تعبد المشوق وذكر الشهيد ان عبد الى يوسف لا يتعبد اى اذا قام الى قضائها
وعدها ان تعبد فحسب في ذكر سيدنا في شرح الراد ان المشوق لا يتعبد حسن تقويم
القضا عبد محمد والمقدى لا يتعبد خلا لا الى يوسف فيل يوسى فيها مع محمد وعلى بن محمد

الخطاط لم يسمي الناس اكاوي الشجر واما شجرته لهن رضى او انه عبد الى حقيقه في
من الروح من الشجر نفس قلنا ما اريد حقيقته لهن رضى ليهضبه من الشجر من ماله فتنسوا في الوقت
لا بد من الروح لم يسمي كوز الى العود اقرب ماله حوطا من اذله من الركون يقول شمع
الله لم يسمي ويقول من حلقه زيا الى الحمد والفضل اللهم زيا الى الحمد ولا يقولها الامام والاول
من ابيه عن ابي جعفر لقولنا انه عليه السلام كان يقولها ولا يسميها كقوله عن ابي جعفر
بسم الله كما في التاميين له قوله عليه السلام اذ افاض الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم
والعصمة تقطع الشكر لهدى لا يشاركه المقتدى في التسمية ولا يشاركه في الامام ومن
مع قوله عليه السلام اذ افاض الله الصالحين يقولوا امين وانقول في الحمد بركه فانه يقولها وكذا
قال عليه السلام اذ امن الامام فامتنوا فذكر في الحديث بركه لا المقتدى الحمد لله صاحب
مقارن التسمية لهن مام وقع حمده بعد حمد المقتدى وهو خلاف موضوع الامامة المنفرد بحمده
عنه اكاوي الامام والاولى مؤثر ابيه الحسن عنه وفي رواية ابو جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
فلا يسمي لهن بركة الطوايى حمده هو الذي صححه واشتهر من الركن بركه والحمد لله والاعوذ
سألنا ابا جعفر عن من يرفع راسه عن في العريضة يقول اللهم اعرفني قال يقول زيا الى الحمد ويشك
وكذا ليس السجدة بركه بل بركه ما هو المقتدى عليه انه ان اراد المنفرد بحمده في الشجر
وكبر طاعة ووضعه ركعة قبل يديه اذ اخرها جدا وادار يرفع راسه بركه ركعة وضع
يليه في الشجر حمد الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ثم يقول الحمد لله والاعوذ
وقد يندبها الى حافيتها عن حمده بعد في سجوده ولا يرفع راسه اذ اطمان ساجدا
وسبح كما ذكرنا رفع راسه كبر واطمان قاعا كبر وسجد الثانية وسجد على حمته
وانه فان سجد على احداهما العذر بالاحتمال كبره وان لم يكن عليه حاز وهو مشي وقال ابا علي
الانفرد بحوز وهو زوايه شدة عن ابي جعفر وفي الرواية بعد اذ استجد على موضع لحش
لصحة من العزم عنه ينادى بالانفرد انه لا يدرك على فلهذا لا يركع على يديه نجاسة

الاحكام

قليلة وقالوا هو الطامة من ماله لا يرفع راسه اذ استجد عليها والعزم ينادى بها كما في التمس
فان اعلاها على مكان طامة ركعت صلوة عبد الى يوسف خلا للفرقة قلنا مع العزم على الارض
في الشجر وفيه من وضع احد يدهما جاره الشجر والدين والركن ليس واجبه عند الاندلو
كان موضع الكفين والركبتين تحت احارت صلوة لا تترك موضع الدين والركبتين في الشجر ولا
يمنع الجواز قالوا في الواقع هو أقوى مشايخنا في النوازل قال ابو نصر بن الحره قال ابو النضر
به ناحت الاول واياه شاذه عن ابي يوسف بن ابي جعفر والاشنة ان يصر من سجوده كما
هو على صلوة ركعتيه حتى يستتم قائما ولا يفتل في موضع من سجوده للتمسك ان يفتل في
رجله اليسرى بعد عليها ويصت اليمين موحيا اصابعها نحو القبلة كذا كان حاله
عليه السلام بعد ذكر الطحاوي انه يضع يديه على ركعتيه في سجوده وعن محمد بن علي بن فضال
والفقيه لا خير في ذلك من اربع من المكتوبات فرض والتسمية فيها واجب والقول لا واجب
واحدة وقد شئت والتشهد فيها واحدة وقد شئت من اقبس كبر الحلال المشهور فان محمدا او
سجود الشهور بركه الشهد شاهبا ولا تنصرف تركه في القول لا ولي وسجود الشهور لا
يلزم بركه الواجب او تاجيره وقيل في التسمية بركه عند قوله استشهد ان لا اله الا الله الصحيح
انه يشترط الحمد هو قول ابي جعفر قولنا فيقول الحمد والبنصر والحق لهن بركه مع الوشط في التسمية
بالمسحكة لا يدرك على قوله عبه وركشولة العدة الاولى ولو زاد شاهبا فعليه سجود الشهور
خلافا لما في العدة الاخيرة يدعي ولسنا حاجة ويكون مسمى له في القيام موضع
سجوده وفي الركوع زوايا صانع رحلتي في الشجر اربعة اربعة في الفقد حجرة وادع
في الصلوة كما شئت في القرار كما شئت الدعاء الى الله قالوا اذا دعا بما يستجد من العباد
كالعافية والنفق والمعرفة لا يركع والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
الح واما الشدة في الحمد صلوة وتودعا بالاستجد من العباد كقول الله عز وجل فانه
او اكشفي ثوبا مسدا فلو قال اللهم ادرني بركه بركه لعل الامام اذا روي الحديث الاصح

لا يفسد اذا فرغ من شهادته فاصار لفظ السلام سنة الروح بفعله فرض خلافها
 وهي الاثناعشر حتى لو وقع في اخر صلاته قلنا تشهد ولم يسلم حتى انقضت تلك المشقة
 افرغ خفيها قلنا وسقط جبرته عن رءوس المحدثين او خرج وصلى او قلنا
 المسير على الوضوء والركوع والشحور او العائز على اللبث او على غسل الخائف
 الكثير او الامي على القاء او طلوع الشمس على صلي العار او زالت على من قصبة او دخل
 وفي العصر على صلي الجمعة او تذكر فائنه او عقمه في ملبس وفي الرأس في تسعة فسد
 عند ابي حنيفة خلافها والكركي ان هذا البناء اذا فرغ من صلاته سلم عن كسبه عن
 سبالة حتى يرى سائر حدة سوى التسليم الاول من عن كسبه من الحفظه الرجال والنساء
 والجميع من عن شئنا منهم من الاصلح انه سوى جميع من عن من الحفظه الكايد خاصه ولا
 عندنا بخصوص او امام من الرجال والنساء فعلى سوى التسليم ليه ولي من كان معه من
 جميع المؤمنين المؤمنين فليسوى بها الكلاء اليه اشار الحاكم بن الجهم غاب عن الكلاء
 في التسليم بعد البهر والاصح انه لا سوى بها الامن ومنهم من يراه خطا ولا يستقيم الا
 لحاضر ونوى له مام في اي حال كان فان كان له في فعلها سورة في الحاضر وعن الجوشق
 في الامن في حاله لهما اكل الخبز فلا يملك احداهما وهذا في المعنى اما الامام فذكر بعض المتأخرين
 لا سوى والشهادة بنوى من سوى التسليم ليه ولي من كان له السلام على واحد في مجلس
 واحد غير مشروع وله صح انه نوى بها **فصل في الجماعة وقطع الصلوة بها وعاد**
ركعات النوافل الجماعة سنة من وجب الحلف عنها لا يعلنه قال عليه السلام لقد هممت ان استخلف
 من صلى بالناس وانظر الي من حضر الجماعة فامر بعض القتيان بالخرق واسوهم وقال عليه السلام
 صلوه بحذاء نفضا على صلوه الفرد ليسوع وعشرين درجة من اكثر كبره من الطهر مع
 برفاه فامر صلاته فقال ادرك الطهر معه ففضل الجماعة لكن لم يصل الطهر الجماعة على ما ياتي في الايمان
 لا على قولها لمنه الجماعة وعاد محمد هو غير فاسلمه حتى قال نوى الجماعة ولو نوى الطهر لا يصح

هذا هو الصحيح

اقداه كما ياتي في الجماعة فكون من ذكر الجماعة مخزنا فاما الارادة الشريفة اذكر حرمته
 وقلنا على هذا المشهور ومنه في فصل الجماعة غير فصله اذ الصلوة بالجماعة لا يرد بها
 الجماعة ومنه نظر في صلوة الخوف لم تشرع مع المتأخرين الا لئلا يكاد طائفة تواردا بها بالجماعة
 دخل مسجد فقلنا ومنه بكونه ان يخرج حتى يصلي لقوله عليه السلام يخرج من المسجد بعد
 الامساقي او يخرج الجماعة من هذا الرجوع ولا له اجابة طائفة تؤدي لها فان كان من يعرف
 الجمع في مشقة لغيره كما هو وموذن في الخروج لا يترك الجماعة الا اذا كان صلي تلك الصلوة
 لانه لم يبدل حاله الا اذا اخذ اللودن في الاقامة كره له الخروج محذرا عن حال الجماعة عما
 فصل في غير تطوعا وقد خرج في العزم لكرهه السعد بعدهما وفي المغرب كذا يترك
 سارا او لا ولا خلاف امامه قلنا ما كره السعد بعد العزم وتلك اذا كان عن احسانه لعل افطاره
 ولو شرب مع في المغرب انما الزرع الا ان خالفه من ماله من مخالفة هي النبي عليه السلام ولو صلى في
 الظلمة كره في المشقة ثم اقيمت له في نصف النصف الاخرى من تسليم بمرحله مع احوال الفضل بعد
 والجماعة كما هو ان اقيمت بعد ما صلى ركعتين تشهدا وسلم وان كان قاريا الى البالية لا تقدرها بالشهد
 لانه لو قد هابت له سبعة الفراع بالاكبر بعد الفراع لا يحمل النقص في عدد سبعة عشر بغيره
 بمرقلا فطعها قايما وقد فعله من سلم لان اليه من العزم شبه ووجه الخبر فرض وتقره
 باي واذا اقع في تشهدا فليدروا ما يجيز ان سابعلا سلم وان شاكره سوى الشروع في
 صلوة له مام وهذا لان بعض الصلوة كما لها بفضل الجماعة كما ذكرنا في الحرج كما لو سها في
 صلوة وذلك اول ما سمي شئنا فيها خلا والواقي العزم بعد ما شرب في النفل حشره نقطة
 وان كان لم يقبل ولا هابا السعد بمرقلا فطع لئلا لو اقيمت للظن في ذلك بقدرها هابا بالشهد
 فالاصح انه ليطع بانه تسليما دون الركعة حكم الصلوة حتى لو حلف لا يصلي بالجماعة وان
 اقيمت للظن بعد ما قيدنا الله بالسعد انما الجماعة لان قطعه جعلنا التثنية لا حذرنا فضل بعد
 والجماعة بمرقلا فطعوا بالقوله عليه السلام في هذه الواقعة اذ اصلها في رجال الكماير اتقوا

في المودر يدور الف
 لا يفسد ولا يفسد
 لا يفسد ولا يفسد

صلاة يوم فضيلته واجعل اصلها كما هم شعبة اي باقله لو صلى ركعة من الحج والمغرب
مراقبت له فقطع واشترع مع غيره لو قد التفت بالشبهة بفوز فصل الجماعة على ما كان قد فيها
او تالة العصر تمامه مع طاعة لو شرع في الاربع فلا يطهر بها في الطهر والقاصي
الوعلي السعي في وجهه كذا في انه يها الاربع الاصل واحد حوله خير المخرج اربعة السعي
الاوليها وانجز بالشبهة فاعلم لطلوعها وسعيها خلاف سائر الطوعات حتى
وحدث في النوا اذ عرف ان حصة اخرج من ماله لخطوة الزحمة الا ان سعيه كان صلى ركعة او
كان قبل الثانية بالشبهة اصاب اليها اخرج حصة الفراه وهو الفراه وشما من الشوزة وسلم
وجوه الزحمة في النوا اذ زاد الذكر قد التفت بالشبهة فبعدتها اربعة وحصة الفراه وقبل
لعوده يشترط في هذا الشبهة كما لو قام الى ماله الطهر فاعلم للودان ان يكون قد بها بالسجدة عاد
فعدا وسلم ولم يزل في الفقه على ان السجدة في هذه الحالة يعود الى العدة كذا في الفقه
عند محمد وفريقه خلاف الفرض وعلى انه الى نوبه فقطعها ولا تسجد اليه ان شاف فعدا ان شاف
كبر للذخول مع ماله الصلح هو الفقد والتشهد من السلام حتى قال سمعن الائمة الخلو
لو لم يعد سلم فابا فشد صلوة وهو في النوا اذ اسلم على راس الركعتين فعلى
فان شاذي عن النوبه بعض اربعة وعلى قولها فليدركه فاسي وفي بعض ركعتين وقال
الفصل في جملته اي حال قطعها بعض اربعة لتمامها كصلوة واحدة وقال عليه السلام من فاته
الاربع فلا يطهر قضاها بعد الطهر وعن عائشة عليه السلام ان اذ اقامت لربيع فلا يطهر قضاها
لعه واذ انتهى الى النوا اذ اسلم على راس الركعتين فلو صلى ركعة في الصلاة فليصلها
باجل السلام ويشترع مع غيرها من اقوى الشئ قال عليه السلام من ركع الفجر من الدنيا
فيها وقال عليه السلام صلوا فان فيها الرعاب صلوا واطروا الخياض منها وقال عليه
السلام من ادرك ركعة من الفجر فعدا ذكر الصلوة فصح فيها ان يصلها بعد ما لم يسجد
فان لم يكن في موضع في المسجد الشئ ان كان الامام في الصلوة وان كان في الشئ في

الصلوة ان كان المسجد واحدا خلف الصفوف عدلين استطاعة لكون بعد عن حاله ما
وهذا في كل فعله الصلوة بركه على الصفوف والاحياء الكراهية الصفوف الطالفة من
اشد من السجدة ركعتي الفجر او في اول الوقت في البيت في اولها فليها الكافرون
وفي احوالها هو واحد كذا في كذا سنة قبل الفرض على الترتيب الذي ذكره فانه على السلام
كان يصلها في البيت وان كان على من صلاها في المسجد اما ان بعد الفرض في ناسيها في مكان
المكتوبة من المسجد والى ان يسجد خطوه او خطوتين يتأخر في ماله في حاله ولا يسجد الطهر
والمغرب في المسجد فاصولها لا وفيه في مسجد المغرب ان جاز له لو رجع الى منزله يستحل
سجد يصلها في المسجد الا في المنزلة فلا يطوع في المسجد عشرين في البيت فضلا وان
سار طوع في المسجد ان سار جمع فقطوع في منزله ان جاز ان يعود الى مكان جمعها مع ماله
في طوع الامام من ثوار الجماعة الوعيد اعطى على ماله وان كان من حو احوال العدة مع ماله
لم يذكره في الكراهية بل على احوالها اذ ذكره مع الامام في نوبه وحوال مع الامام وحو
قوار الركعتين مع ان العدة ليست من الفقه بل على احوالها مع ماله في حال العدة او حصة
على فاش قول في حصة التي توشع صلى ركعتي الفجر لان ادراك الفقه عدها كذا في الركعة
على ما في في الحجة وفيه سعي ان يفسح ركعتي الفجر فقطعها حتى يركع قضاها ويصلها مع ماله
وانكروا على قابلية في الافساح الصلوة على هذا لانها غير مستحسنة في بعض ركعتي الفجر
ولا يجزئ احد الى ان يقضيها اذ الترتيب السجدة في البيت لئلا يفسح كما لو فاسم مع الفرض
ولا يقضيها قضا طوع السجدة في البيت لئلا يفسح كما لو فاسم مع الفرض
والشبهة انما تعلق الوقت بتابعه للشيء على السجدة ولا يرد في الكراهية في البيت لئلا يفسح
اذ اقام مع الفرض من ذلك السجدة في معناه ولا يرد خلافه في معناه فلا اخ الى ان يقضيها
وان لم يظفر بشئ عليه فالأحسن عليه ان يقضي ان فعله يباشير بعد ما يقضي الشبهة مع الفرض
قضى وحده او جماعة اذ زالت السجدة وذهب وقت شاي العراض يقضي شئها وقال

يكون ان يصلي من يدية يسوع او كان في النار موقداً وانسان يصلي على شاطئ وهاو
 لا ليس فيه تعظيم الصورة وهو كالقناع او القصد علمها وبكره ان يسجد على الصورة بل انه
 يستعبده الصنعة الصلوة في نفسه يصاويره كمن يصلي وهو كمال الصنعة فوق راسه الشقف
 او من يدية او لحده يصاويره الكراهة صورة حايطة القنلة اسد بكره الصورة على الوشاه
 الكبره ووكا يسي يكون منصوباً بالحد حبره على السلا بالاحد ساويره كل وصورة فان كانت
 حلقاه على الارض لم يكن له اشتهاً ان يهاون ان كان التمثال مقطوع الرأس والصورة صعبة في اليد
 للباطر عن بعد فلا تشر في حبره على السلا فالاعداد حاد في اليد فترفعه ما شئت حول حال
 فاما ان تقطع راسها او تقذفه شاند فتوطا وكان على خاتم دانال صلي الله عليه وسلم صورة اسدين
 وشمها صلياً لحيثما به على خاتم المومنين الى هرونه ديانا ولا يرد بعد بالاراس كما لا يعد
 الصورة وقطع الرأس نحو حبه لا يرد في اثره ولا يغير حيط ماس الرأس الحشد بل في شبه الحوان
 المطوق في حق الصلوة في هذه الوجوه كلها لا يستجاء بشرطها وان كان بها الكبرياء على
 وجه الكراهة كما لو ترك بعد اليه وكان في حقه امره من يد المصلي لم تقطع صلوة وقال
 اصحاب الطوائف يقطع القول على السلام صلي الى غير شدة قطع صلوة من المراه والكل في الحمار
 ولنا قوله عليه السلام يقطع الصلوة من شئ اذا زاوا اما استنطعم وعاسه عرضي ليعنها
 نرد الخدس ليه ولا قال اهل العراق والشقاق والبقا ومن اجاز يتموا حبه فتمونا
 بالكلية والمجر كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يصلي وانا مع من يدية اعجاز من الحماره فاشهد
 خفتت نرجلي واذا قام من يدية وسبح للمصلي ان يشترح حايطة او عود كدي كان يفعله الله
 السلام وشدة الامام شدة لا محابة به على السلام صلي الى عده ولم يكن لصحابه شدة ومعدله شدة
 دراع فصاعداً القول من كان يصلي في الصحرا فليصبع من يدية بنامو خرة الرجل وحده الستة على
 حاجبه يمينه الا يشتره به على السلام كدي كان يفعله اذا امر المومنين بواحد الطريق من يدية لا
 شدة لعدم الداعي وان بعد من الغرر بعد الخط ولله لقالة بعد المقصود وقلة الصفة

طولاً لا ترفيد يد المارة اذا من يدية لا شدة له او من يدية من الشدة المارة الشدة هو الادفع
 بالاشارة كدي فعلة السلام ولدي امره سلمه عود من يدية وسبح اشارته من واحد كفاية
 وقد نقابل القول على السلام وليداه فان لم يلبس يديه شيطان ولما كان ذلك حسن كالعدل
 في الصلوة ما حاد وبكر المارة لقوله عليه السلام لو علم المارة من يد المصلي ما عليه لوقفه ولو الى
 اربعين قال مشكحاً مقالا والموضع الذي بكره المارة من يد المصلي في الصلوة انتهى وهو
 موضع سجوده لو كان يصلي لحسوع وفي المسجد حايطة القنلة فان كان المصلي كدي اكل الحامض
 فكل الصرا وقلة بعضهم يمشي في البيت والبعض يمشي في البيت في الصلاة في الصلاة في
 الشفر شق انظر الفلحة اي شوزة سسرته على الشرا في حق الشفر المعقودتين لا يمشي شق
 شطر الصلوة خفيفاً فطولا لقراه اولي ولان كان المتبر في الفرح نحو الزوج وان شقت
 ويطول الزكوة ليه ولي جماع من الحصة الشنة من وجه اما في الحصر لو قال الله قصير ولم يفر الفاحه
 جاز ولم يكن والمشتك في الفرح شوي الفلحة ان يعرض اليه في الركعتين في رواية خشون في رواية
 شتون في رواية من سسر الى مابة بكاد كذا ورد له نازر في انه عليه السلام كان يقرأ في الفرح
 المبر بالاشارة وصادق عن بعضهم يلقف شوزة قافوا فترى من في شوش ليه لكثرة ما
 كان يقرأها في الفرح والصدوق في اول الفرح عامة البقرة وفي ثابته خاتمتها فقله كادت
 الشمس تطلع فقالوا طلع الخداعا فليس فاحلف الزوايات لا حلالاً ولا حراماً وشيخنا
 وققوا من الروايات قالوا والستاماية في الصبغاء يعون في الزرع والحرفه خشون او
 شتون وقلان كان القوم من الزهاد فاية ان كانوا او شاطا فشتون وان كانوا اكشالي
 فارفعون وقلان كان حسن الصوت يرفعون استماع قرانه فاية ان كان حلالاً لا يرد في
 اربعين في شيعي في كثير القوم يخرج عن تنفيرهم في الطر شند ذلك الحد بل في سعد الحد
 شند رسول الله في الطر فطنته قال المبر بالاشارة ولا يمشي يتقاربان في سعد الوقت
 في الجرد يقرأ في الركعتين شوي الفلحة في بعض الروايات سدا في اول الفرح به على السلام

لحيثما كان
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

والفصل في حكم الصلاة في غير وقتها
لا قراءه والله اعلم بالشهد وشيئا وبيني عليه حكم التسمية على الدخول في سجدة والتعلق
ووجوب سجدة السلاوة وجواز الصلوة وفسادها بكل ما عدا سجدة أو ركعة أو ركعتين أو ركعات
فصل في فاشدة وقال الأمام في ذكره النظر إلى المصنوع عبادة فلا توجع الفشاد لكنه
تشبه أهل الكتاب فيكون له ان نقل المصنوع ويعلم ان رافة والنظر فيه على أكثر من واحد
او من مصنوعه من يد يد لا تعلم ان رافة الفشاد ولا تعلم من المصنوع فيفسد
كالعلم من السجدة في الصلوة وعلى هذا القساسة صاوتة في الوجوه كلها وكان الفصل في
زجره يستدل له بحجج صلوته من لا يقرأ على القراءة من المصحف لا قراءة ان المساجح ما
كانوا السليمون لهذا الحكم ولو نظر في كتاب الله فمهم معناه ولم يقرأ القساسة صلوته وقد
نفسه عند محمد كما لو حلف بغيره كما كان فلان على ما ياتي في الامان ولا يصح ان لا يفسد عند
لان الفهم والنظر لا قراءه لا يفسد وانما يحثه عند محمد بانه يمنع نفسه عن الوقوف على شدة
وقد حصل الفهم عند النظر مستغفها وفي الواقع اذا نظر غير مستغفها وفيه الفشاد
وان نظر مستغفها وفيه فساد عند محمد وبه اختلفوا لا يفسد عند الذي يوشك وبه اختلف
مشايخنا اما من حصر عن القراءة فاستحقاق حار وقال لا يجوز من تشييع جميع ما حفظه
ناكره فاشية الحنابلة فيبقى على القائلين بخلافه فيكون الحرقه وان جواز له سجدة في الحار
للحرق عن المضي والعجز هنا التفرقة بينه وبين غيره على المصلي به يعلم وتلك الحرقه عنى توجع
المستعمل فيمن بنفسه والحرقه عن الحنابلة يمكن عن الحرقه والحد لا وان حرقه بعد ما قرا الحرقه
لا يجوز له سجدة ولو قرا القرآن بالفارسية حارز صلوته وقال ان كان بحسن العربية لا يجوز
استغسانا واختلفوا في اعتبار القراءة بالفارسية انهم اوردوا كذا في الصلوة وعلى
هذا الخلاف الدعاء والتسبيح وخطبة الجمعة بالفارسية من بحسن العربية ولو احرر التي بالفار
فمن الى سوسنة وانما قولنا نعلي فاقوا وانما يتيسر من القرآن وغيره العز لا يشترط ان يكون نعلي

قرانا عن يدا ووقر نعلي بلشان عن غير من ولا يجوز الصلوة حكمه يخص القرآن فستعلق بالنظر
ولا يكتفي بمعناه حرقه القراءة على حياء وحيا حتى لو قرا بالفارسية في سجدة حلاوة ما لو
سعى على الدخول بالفارسية من المأمورة بطلان الذكر والحلاوة الناجم من الفارسية
مواقفة في الدعاء وله قوله نعلي انه في زمر الاولين وقال نعلي ان هذا في الصحيح الاول
ولم يكن في غيرهما ولهذا القول الحسن العبد اجراه وجبر القرآن بخلافه قرا ما وان كان
الله نعلي قد علم ولا خص بلغة محدثة ووصفه بانه عن يد يد ان كونه عن اليد من قراءه
القرآن بالفارسية على نظير المثل بحرقه على الحرقه والايض وذكرا او نكر الاربعة وجوز ان يفسد
الى قولها والله اعلم ولا يفسد القرآن لا يكون قرا نكس في شعر المثنى بلشان
اخر لا يكون شعر المثنى في اي وفيه الا الفصل في الاذنين على الشاهد بلا فساد
اما من تعد ذلك فمن يد يد في نكس او يحرقه يد اي **باب الثمانية** في الاصل
ان القراءة في كل شفع من التطوع ترك نكس الشفع بتركها في تركه من قول الحسن البصري
القراءة في تركه من نكس ثم اذا فسد الشفع الاول سكر القراءة فيه او في تركه من خرج من المسجد
عند محمد ولا يصح شروعه في الشفع الثاني وعالم في تركه في المسجد في تركه او في تركه
ذلك يصح شروعه في الشفع الثاني كشرعه في صور المسجد او في تركه الى تركه اذا تركه
وتركه من الشفع الاول ومع محمد اذا المرافقة لمحمد كاشفع من التطوع صلوة بانه قال
عليه السلام صلوة السلاسة مبي في كانه تركه في تركه في تركه من تركه من تركه
على ان كان الصلوة وشرايطها ولهذا احاز الاقصار عليها او شدة الله في بعض الاخوال
فيترك الصلاة في تركه في كل شفع كما في العز والمحمد في تركه في تركه واذا فسد الاداء
يستغفر اصلاحه بطلان الحركه لا يفسد له الاداء كما يفسد السجدة بطلان المسح قد
القص ولا يصح بعد ذلك شروعه في الشفع الثاني كما لو فسد او تكلم او احدث في تركه
فساد الاداء لا يربو على عدمه دائم عدمه في الاصل لا يفسد الحركه في تركه في الاصل ولا

باب

ادافقي وان فساد الاداكا لطهاره وهذا لاننا نثبت فساد الادا في بعض الجواهر التي هي في الادا
فوق باسره في ابطالها كما في طهاره المعاد في الوعد فساد آية العهده والكلمه في الادا
بما العدم من محطون ان التخرجه من الجوهري انما كان بطلانها بعد الصواب فساد ذلك العدم
القراء ليس من محطون انما فلا بطلانها بعد الادا او لا في حقه القراء في ركعه من الشفع فرض
اجماعا في الميراث اصله فساد منقطع به واد اقر في احدهما والفساد غير مقطوع به
ماخر من الحسن فيقتل التخرجه في حق فساد الشفع الثاني وفسادها في حق فساد الاول والاصطاط
ولان فساد التخرجه فساد الاول واد اقر في احدهما وليس فساد الوعد فسادا خاصا ولا بطلان
التخرجه بالشك كما لو هلك بعض المبيع قبل القبض فيبقى البيع فيملك الا ان هو كما لا يرتفع
سي منها لانها لا تخرجه خلافا لبيع **ان اثبت** اذا ذكر القراء في الاربع او في الثلث
الاول فصي له وليس عندنا في ربح عدل في وقتها بوجبه ادا ركبها في البلاد الاول
لان شوعه السبع الثاني باكتنا القراء في ركعه لو قرأ في احدى ليس وليس فيها في احدى
الاخر من صهي له ربح عدل في يوسف مؤثره اليه صلاه الخاتمة الصغير عن ابي حنبله ذكر
الاصلا في سعيان وروي عنه ابو يوسف كعب بن عوف من سأل ابا حنبله في القناس
والاسعيان لم يجد من صنف محمد هذا الكتاب في جواب القناس وروى عنه حواشي اسحق
فما شقوا بها الوفا في احدى الاولين سما الوعد القراء او حقه في المشهور وروى كما ذكرنا
لو قرأ في احدى ليس وليس في الصحيح انما احصيه الى يوسف لانه شرع في السبع الثاني وفساد
وقد هو مع محمد لانه شرع في تخرجه فساد كما لو شرع في صوم يوم من الحج ولا في العصا ماله
يتاكد بالقراء في سمنه لو قرأ في الاولين من صهي السبع الثاني وان قرأ في الاخرين فالاول برده
يشترع في الثاني على محمد ورواه عن ابي حنبله لم يكر السبع الثاني صلوته لا يصح له قتله فيه
وهي منه في ليس كذا عدل الى يوسف شرع في اداءه ولو قرأ في الاولين في البلاد الاول
صهي السبع الثاني عندنا ان كان بعد فساد التسميه الا فالاربعة شرع في السبع الثاني

بالتخرجه في فساد ولو قرأ في الاخرين في البلاد ليس في حق السبع الثاني صلوته
عدل في حقه واليوسف شرع فيه في قتله وفيه حقه من عدل الى يوسف في الاخرين
بما حقه في قوله عدل الى حنبله فساد كما التسميه او لا تسميه فسادا في كل واحد من
اسماء الجواهر في الصلوة عند طلوع الشمس وادى فان قرأ في الاولين في الاخرين وادى فسادا
لان التخرجه واحدة ولا يقع الفصل فيها على النقص وان عدل الى يوسف القراء في السبع الثاني
وان طالت في وقتها في الاولين عدل الى حنبله في تخرجه فسادا ولا تنوعا وادى
بما حقه في قوله عدل الى حنبله في الاخرين حله صلاه امامه هي ركعتين كما امام عدل الى يوسف
في قوله عدل الى حنبله في قوله عدل الى يوسف فسادا في حقه من عدل الى حنبله في قوله عدل الى حنبله
الاولين في كل واحد منهما وادى حقه من عدل الى حنبله في قوله عدل الى حنبله في قوله عدل الى حنبله
في السبع في الثاني كما امامه في السبع في الثاني في السبع في الثاني في السبع في الثاني في السبع في الثاني
في اول طر الامام محمد بن كمال العدلا وليس حقه في حقه من عدل الى حنبله في قوله عدل الى حنبله في قوله عدل الى حنبله
السبع الثاني في كل واحد منهما فان فساد العدلي السبع الاول عدل امامه هو اربع او ارب
افساد بعد التمام في كعب بن عوف في الكافي في حقه من صلوته من امامه فسادا في
السبع الثاني قال الحاكم التسميه او الفصل في حقه من صلوته فسادا في التسميه
نقصي له وليس لانه في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته
الشفع الثاني في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته
لا يصح لعدله ان يقرأ في ركعه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته
الماتله عدل الا في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته في حقه من صلوته
فقد ولو عدل الى النبي عن كذا اجماع في المشهور او فصاحبه خلا في الادا حقه من صلوته في حقه من صلوته
ما يفسد الصلوة والافساد اذا اقبل القراء على امامه والقناس ان يفسد
صلوته لانه يعلم كمال الشفع غير امامه ففسد عليه فسادا لان زيد القراء دون المعلم في حقه

فيه كشيء من البنا واولاها على ثوبه فقلها او دفنها فعلى حصة ما يشهد به الله تعالى
كشيء من البنا واولاها على ثوبه فقلها او دفنها فعلى حصة ما يشهد به الله تعالى
لا بد لها اذا اهل الحلال والعقرب **نوع** حلت كرجل الامام فاذكره في ما ذكره في حركه احرار
لا بد لها اذا اهل الحلال والعقرب **نوع** حلت كرجل الامام فاذكره في ما ذكره في حركه احرار
ان الواجب مشاركتهم في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
الحل والحرمان في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
قال شيخنا ان يكبر في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
وذكرنا ان كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
والشرع في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
فيلحق الصلوة في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
كان مباحا فلو كان وقع في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
كبر الامام في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
ليشهرها في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
الحاجة فاذا اتم ما ذكره في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
او شحوه نوصي به في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
الصلوات في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
ولا بد من كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
حق الاصح لو اتم ما ذكره في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
عالم الركن الاسفالي ما بعد الحد في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
لعد الوصية بالاسفالي ما بعد الحد في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
الصلوة حارب صلوة لكن لم يفصل في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار

واحد نفس اما كذا في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
فلا يفصل صلوة من مائة صلاة في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
خاصة في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
كان امام عن الامام في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
نوصي به في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
الامام عاد الى مكانه عاد اما لان الامام لم ينجس في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
رجلا في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
واذا اقل في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
رجلا في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
قد يفرق بين كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
ولا بد من كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
والصلوات في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
او تفرد ما يقسمها في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
استوى الفرقان في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
عن امام صلواته في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
الامام تلحقه في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
من المشقة في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
فعد في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار
وقال الاصل في كل شيء من كل الوجوه بعد اتمام ما ذكره في ما ذكره في حركه احرار

عليه السلام

نسخه
و می انداخته اند که ز قضا و ضبط الهی است

50

اصلا ابو وعلی الخلیفی

القائمة

وجوز الرضا على عاتقه واحد كثر المساجد قاله فرار كان عمار ذلك كثره فهو كالناشي
 عند الحسد فساد الصلوة برك الرضا وقوة عند هبات من رك صلوته فصلها مع نذر
 وشعر الوست صلوته او الرضا كثر غير اسما وان صلي خشا او اقل اعاد صلته
 المروكة التي يقال لها واحدة تصحح شأوا واحدة تفسد شأوا اذا صلي السادسة قبل
 انقل الحسد عنه وان صلي المتركة قبل السادسة لم يفسد الحسد جازي وعدها قضي الحسد
 بعد القاسم بكل حال قاشا لانها فساد بغير الرضا ولا تفسد صحيحة كالي صلا قبل الوقوف
 او بلا طهارة وكما الوقي القاسم قبل السادسة ما من الكتاب يجوز الوقوف الاخيرة منه جازي
 فهو في الجواز على سقوط الرضا كذا اشتق برك الفوات وكذا روي في حكم الصلوة
 على ما نيسر المستغيبا كذا قال ابو حمزة ومحمد في حاج صلي المغرب بعد ان افاض الى المردلة
 وقال العشا اعادها مع العشا وانقل له ولعلنا ان راي المردلة قبل الصبح جازي
 وكمن صلي الطهارة سنة يوم الجمعة كذا روي في طهارة نعلات كان فضا قاله كذا
 اعاده الحسد من المروكة كذا روي عن الرضا وعدها الواعاد المروكة مع الحسد لا ريب جازي له ولم
 تشط الرضا من المروكة كذا روي في الرضا قصا الستة وواحد فهو الوقوف قما ومن صلي
 وقته هو نذر فانه جازي اعادها اجماعا وهو بطلان الوقوف جازي اعاد الوعد القاسم جازي
 روي عن نذر الطهارة نذر صلا بلا طهارة برك صلي العصر مع شدة الوعد بذلك اعاد
 بعد الطهارة جازي الرضا في الرضا محله في طهارة يستند الى اصله كان عندنا مشقة الاعادة
 كالا حتماد والنساز والنساز ختماد دليله النسيان عند ما الذي ليس بمتناه وذا كذا
 وطهارة جازي في الرضا ان كان جازي اعاده القاسم محله ما اعاد الطهارة العصر
 برك صلي المغرب وهو بطلان عصر جازي جازي لا بعد من العصر لا طهارة حتى يستند الى اصل
 صحه وهو خلاف المعصية من العلماء فاعبر كمن طهارة جازي حتى جازي من طهارة جازي لا
 جازي في الا ان الفساد لعدم الطهارة قوي مجمع عليه فانه مما روي بعد خلاف الفساد لغوا

١٠٠

الرضا هو مجمع بين قن وباعها بشم واحد بطلا العقد فيها بعد الى جند كذا روي عن
 قن ومدة الاله ادى العشر والاطهر حكما حين اذا هاتئذ كذا ان عليه الطهارة جازي المعصية
 اذا هاتئذ كذا ان عليه العشر والاطهر حكما حين اذا هاتئذ كذا ان عليه الطهارة جازي المعصية
 هي صلي واحد بلا اخرى جازي الحسد وشط عنه المروكة كمن ثوب طهارة برك الحسد لا يدرى
 صلي الطهارة واحد بلا اخرى جازي الحسد على الصلاح بعين الاخر النجاسة حتى لو صلي العصر
 فيه لم يجر في الا حينا صلي صلوته يوم الاثنين واخر عن الجعة والسر المسمى من مقام الصلي
 اربع الف بعد عشرين كمن السابعة الرابعة لو فاته الطهارة من يوم الجمعة من يوم الاثنين الاولى
 حري فان لم يجر حري على سبيل ما شامر صلي الحري وعدها جازي ولا لا بعد صلوته
 فانه يدرى صلوات من يدرى ما روي عن الحسد على قوله بعد ما شامر صلي الثانية الثالثة
 شيئا وروي كمن فاته صلوته فلم يدرى ما روي عن الحسد على قوله بعد ما شامر صلي الثانية الثالثة
 الرضا من المروكة واجبالا للمخ لا سيما كذا روي عن الحسد الطهارة الى الله روي عن الحسد
 بوضو الصلي ثم الى القاسم كمن يكره القاسم لو صلي الف مرة وذا كذا روي عن الحسد فاشد
 ان يكون جازي في الوقوف لوصلي الوزر قالوا الوزر لا يفسد الف مرة سنة وكذا روي عن الحسد
 الى حيفة واحد وهو كمن عني وض اى عملا وعنه سنة في سنة سنة وكذا روي عن الحسد
 لا يكون للمكرونة شطى وهو خلا وقوله لعل الصلوة الوسطى في رتبة الصلاة على الاعراب
 الصلوات الخمس قاله هلا على غير ما قاله الا ان تطوع ولما لا يكره جازي في القراءة في
 تركه ولا يبتدئ في الشفرة بركي لا حجة ولا اذان واقامة له قوله عليه السلام ان الله تعالى اذنكم
 صلوته جازي قما ما من العسا الا حجة الى الطلوع الفجر فافطوا عليه ما والراية في المقنن او هي
 الفرائض النوافل من قننا وقد ذكرناه في المواضع التي لا يكره جازي في هذا
 لا يدرى على الاحكام لا عند نفسي بعد الصبح ان فادما العمد ليس بضر فيكون للمكرونة شطى
 وحديثه عن ان كان في الاسد او اما لا يكره جازي ليس بمتناه وذا كذا روي عن الحسد

وقال عاده الاولى على
 الرضا والاحكام القديمة

جميع كواره عاقله بغيره بل على عاقله وجوب كالعجز والمخرب في الصفه انما نودي بالاجزاء
 لان اخره مشي الى وجهه اجماع الناس فيه لا اذ لا اقله بل على ما في المصان
 نودي مع العشا واستغنى عنها او يقول لما دل بعضه على انه من وجهه ما على ان يستغنى
 له بخرجه من وجهه وجوب في وجهه العجز وبنا كراهه في ما له الصلاه **صلوة المرفوع**
 الاصل فيه ان التكليف بالطاوة لقوله عليه السلام لعمران بن الحصين صدقا ما فان لم يستطع
 ففعا اذا لم يستطع ففعل الخ نوحى اما به هذا الشفعي فقال يودي على حمله من وجهه الى القبله
 كما وضع في الدرر قال عليه السلام صلى الى الرض فاما فان لم يستطع ففعا اذا لم يستطع
 ففعل ففاه نوحى اما فان لم يستطع ففعل الخ بالعلم منه به احدا لانه يبان الحكم على العجز ولا يستغنى
 فعلى ما نودي مستلصا وزجلاه نحو القبله ليضع اياما في الركوع والشعور الى القبله الى بينهما وحده
 عن ان يحول على وجهه عن وجهه مستلصا فقام ما يشعظ عنه اذا كان في ادبه بخرجه او جحد في كبره
 ولو جحد عن تمام القيام قام بقدره حتى لو بقدره الا بان بكرة قائما بخرجه ففعل قال الفقهاء ابو
 جعفر ولو لم يقف تحت ان لا حربه فان لم يقف على القيام والفقهاء الامتنكيا قاما وقد منكب الا
 خبره ذلك ان جحد عن القيام صلى قاعدا بركوع وشعور وان جحد عن الركوع والشعور او في قاعدا
 وان قدر على القيام لا يشبهه الى الشعور في كل الحرف منه فاذا سقط الشعور بسقط القيام
 كقولنا في رواية محمد بن ابي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عن عبد الله بن ابي ابي جعفر عن عبد الله بن ابي جعفر
 وعنه ابو جعفر عن محمد بن ابي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عن عبد الله بن ابي جعفر عن عبد الله بن ابي جعفر
 لانه عجز ولا ما من له كد بلا عجز ايضا وقال لا يجوز قاعدا وبكره التوكول لان الشروع كالنذر
 نذر ان صلى قياما لم يجز قاعدا وكذا التوكول كذا هي الى ان فساح قاعدا مع القلة على
 القيام بجوبه بالقانون نكالا في النذر انما الصلاه والشروع لا واعا له من تمام كذا سطر الذي
 فالفقهاء لا سطر كما لم يستطع في فساح قاعدا ومن كوى النطق ازل لعمامه صلى على انش الركوع
 لا شيء عليه المشي بركا فاما اذا جحد الرض عن الايمان الى انش فان زاد على وجهه ليله سقط عنه

انما هو في وجهه
 انما هو في وجهه
 انما هو في وجهه

الفرض لا بعد اذا افادته قل ان كان عاقله الشفط وان ولا يصح ان يعقله لا كفى للخطاب كمن
 قطع بداه من المرفق قدماه من الشافعي من صاوه عليه اذا اقصى في مرضه فوايت الصلاه في صوته
 فوالله انما قضاه كما نودي الوضوء لا التكليف بحسب الطاوة الفضا بمنزلة الغائب للمعجز
 واذا قرأ الرض من الطوت من وجهه الى القبله كما نودي في الجحد واختار اصلا في التمسك لقاؤه
 لانه ليس له وجه الارض **صلوة المسافر** ادنى سفره في القصر الا فطرا بداه اياما لياها
 من فقر ايام الشنت الايام بالشعور الذي لا يستلزم لقوله عليه السلام بحسب المقيم وما وليله
 والمشا فبداه اياما لياها فلو قلنا السفر ما دون المار الى الحرم المشاف من الحد
 عام للمعتبر بركون ما مشي قد امر به الوضوء في الشروع من شدة العجز او انما من العجز فان
 كان المشاف يقطع في هذه الحاله قصره فطرا وان قطعها هو اولها او اول طريق افقهه عن وجهه
 بلا جحد او من قرب من الاول لا يقطع كذا هو وليله في حاله ما عجز عن ان يمشي فان
 واكره الى بعضه قد نذر به باحلا عشر فرسخا وبعضهم يراه عجزا وبعضهم يراه عجزا والاول اصح
 ويعتبر الجحد مشيه بداه اياما لياها في الجحد وان كان في المشاف يقطع زمانا في الجحد كذا
 وح و سطر لا شديده ولا يسهل في وجهه مشيه بداه اياما في البر وحكم السفر في بيت
 اليه حتى تجاوز في اول الوقت واخره عمران للمصر من جانب جحد ولا يعتبر جحد اخر وان
 عاذاه وان كان في جحد جحد محله مفصلا وقد كانت متصله في القدر فيلزم بعضه في
 الجاوزه او ولا يفرض من عاد من شفه الى وجهه حتى يحد العجز ولو جحد في وجهه بداه
 دار الجاوزه اصل الجحد في دارا في غير مصر او في البحر او في الاقامه عشره وما قصره الا من اقامه
 اذبحان سنة شهره وعلمه في جحد سنين كما بالقصر في وجهه فانه لا يصح ان يمشي في وجهه
 في موضعها وما هو من نية الجاوزه والاجبيه بها من قوله كذا يمشي ولا ان الغامل دخل
 دار الجاوزه للمجازة حال الجاوزه من دارا في غير مصر او في البحر او في الاقامه عشره وما قصره الا من اقامه
 لا حاله من بطل العجز من وجهه بداه من دارا في غير مصر او في البحر او في الاقامه عشره وما قصره الا من اقامه

الاول

الاول

ابعادته ما والى هو شفا اذا فتح العن البدن وزلوا في بيوتهم في اارة قوتهم فصح بينهم
 زلوا كانهما الغلبة بينهم وان كانا من الجبل لا من طوف من الزمان في المقافور ولهم
 جبارا اخصيه فعلى هو شفا لا يصح اقامتهم من فضلهم الرعي الا اذا زلوا او ضاع بكفهم
 كراهه وآوه مائة اقامتهم ونصبوا الحيام احدا والخارج فصح اشتغالنا وكذا حكمهم
 والراية فصح شافهم بمقتضى ثلثه قامة خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى
 بصره او مثله فيه اصابه بعزم العود لا بصره الا ان يكون المتيقن شفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى
 نبع الانسان بانه طاعة بصره بمقتضى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره والمراومع
 ومن خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 كالحديث في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 انما الصلوة وفرضها في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 وكذا في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 الا ان يكون في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 الطيرة والعقار والعشا والقرآن في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 ترك القراء ولا الفداء حار ولا خراب يطوع وقيل اذا افتتيا وترك القراء الاولين والاولى في بصره العاصم من بصره
 ونسبهم من بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 الاخرين فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 اصلي وهو مولا الرجل وكان تاهله او توطن فيه اهله او ولده وانقاله في بصره العاصم من بصره
 مثلا ان ينادى كل الملة الخ وبنو التوطن باجمع عزمه لا اياما مودة ولو احدث وطنا في بصره العاصم من بصره
 اخر فكل واحد منهما وطلصل في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 الاقامة خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره
 عشر موقفا في موضعها كما ياتي بالمعنى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره

فصح ان يكونوا من الجبل لا من طوف من الزمان في المقافور ولهم جبارا اخصيه فعلى هو شفا لا يصح اقامتهم من فضلهم الرعي الا اذا زلوا او ضاع بكفهم كراهه وآوه مائة اقامتهم ونصبوا الحيام احدا والخارج فصح اشتغالنا وكذا حكمهم والراية فصح شافهم بمقتضى ثلثه قامة خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى بصره او مثله فيه اصابه بعزم العود لا بصره الا ان يكون المتيقن شفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى نبع الانسان بانه طاعة بصره بمقتضى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره ومن خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره كالحديث في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره

في الاخر فصح ان يكونوا من الجبل لا من طوف من الزمان في المقافور ولهم جبارا اخصيه فعلى هو شفا لا يصح اقامتهم من فضلهم الرعي الا اذا زلوا او ضاع بكفهم كراهه وآوه مائة اقامتهم ونصبوا الحيام احدا والخارج فصح اشتغالنا وكذا حكمهم والراية فصح شافهم بمقتضى ثلثه قامة خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى بصره او مثله فيه اصابه بعزم العود لا بصره الا ان يكون المتيقن شفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى نبع الانسان بانه طاعة بصره بمقتضى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره ومن خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره كالحديث في بصره العاصم من بصره ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره

في الاخر فصح ان يكونوا من الجبل لا من طوف من الزمان في المقافور ولهم جبارا اخصيه فعلى هو شفا لا يصح اقامتهم من فضلهم الرعي الا اذا زلوا او ضاع بكفهم كراهه وآوه مائة اقامتهم ونصبوا الحيام احدا والخارج فصح اشتغالنا وكذا حكمهم والراية فصح شافهم بمقتضى ثلثه قامة خمسة عشر موقفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى بصره او مثله فيه اصابه بعزم العود لا بصره الا ان يكون المتيقن شفا فصاعدا في موضعها كما ياتي بالمعنى نبع الانسان بانه طاعة بصره بمقتضى ثلثه قامة كالحديث في بصره العاصم من بصره

والشأن وعلية على ما يترقوا إذا استكفروا فلهذا لو دق بعودا على عليه فلا تغفل
عليه فاشا الفوات شرطها وفي الاستقسان صلى عليه عليه صلوة الحارز بالله
عند العز وقل إذا غلب ذلك فقلل بما لا يغفل عليه صلى عليه ان علموا العادة عادتك
الصلوة جارية ولا يصلي على الميت مرة ولا حق تبادي مرة قال الثانية تكون بفلا والتفاد
بغير مشروع ولا بد لو حازت له عادة لجاز على النبي صلى الله عليه وسلم القيام فلو وجد
الكل يدرك صلى عليه ان له حكم الكاهن ان كان مشقوقا صغيرا صلى على احدهما الا ان
يكون منه الراشدين ولا يصلي على الذي راى من بعده ولا يوحى الذي معه الراشدين صلى عليه
فيؤدي الى التكرار ولا يجوز ادواها في وقت مكره ولا يجوز بعد العز والعصر قبل العز الشمس
ولا تشر الاذن في صلوة الحارة باذن الولي غيره لان حق القامر فلا تقبله الا غيره
وفي بعض النسخ ان تشر الاذن يعني اعلام الحارز والاقارب قال صلى الله عليه وسلم اذا مات احدكم فادفون
بالصلوة اي علموا واشتدوا على المناجس النذاري الاشوا والجاره ويرعى الصلوة
عليها وكره بعضهم الا ولا يصح اولى الناس بالصلوة على الميت ما لم يكن عظماء حضا
بحر سلطان المصطفى اماما وقاصيه كما امر في اولى من الولي هو الصحيح وذكر في الصلوة ان
امام الحلي اولى الناس بها وعن ابو يوسف اولى من الكاهن اذا الكاهن مولى الا ولما يقع
الاقرن فالأقرب كما في الاكاح ولا اقرن بقدر من شاعليه بعد فار كان الحوار يرب
وامر فالأكبر اولى فان فاجر حلالا اخر فلا يصغر منه وان كان احدهما الار فالأخ يرب
اولى وان كان اصغرا اقرن غيره ليس للاخ بمرتبة وان كان له حرد امر خارج
وقد اخرج عن صلى الله عليه وسلم في الاخ بمرتبة لا بد من شرط الخارج فكاه عاب عنه فطه
فليكن له ولا بد لو مات بعد له اخرج فله هو اولى من الموت القطع الملكة الفتوى على
الملك اولى لان ما كان على ملكه حث له كفته والاس اولى من له عند ابي يوسف لكن الاولى
تقدم الا يعطيا وعند محمد الا اولى ولا بد من الروح لا تقطاع وماله وكفه صلوة

ان يقول من امر حلا وخطا للشارك انما قال في تراشها افرق عن الحنفية حلا وخطا واول
الرجاء عن ابي يوسف اخيرا الحدا صانته من انشا رضى لغيره فلم يجدوا شطبا وصدته فقلله
اهل كذا كان يفعل عليه السلام قال ابو جعفر المشهور انه عليه السلام قام حلا صلتها واول
لان الصلوة حلا المعروفة والحكمة والله تعالى او شرح الله صلته للاسلام وقد كنه في موضع
اولى والوسط هو الصلوة حقه من فوه الراشدين والدار والخط والرجاء حلا ان
جاء بها من غير فقام حلا لاسمها وبسم الله الرحمن الرحيم ما لا يصح ان يقرأ سبحانه اللهم الى
اخيه من كبر اخر في صلى على النبي صلى الله عليه وسلم من كبر اخر في يدعو للمسلمين والمسلمين
فما دام موقفه عليه السلام ان كان يقول اللهم اغفر لي ويا محمد بن عبد الله عاتيا
صغيرا وكبريا وانا ما اللهم من احبها فاحب عليا سلاما من توفي بها فتوفي
الامان وعلية السلام اللهم اغفر لي ويا محمد بن عبد الله عاتيا ويا عليا ويا احمد فلو
علي فلو راخيا ما اللهم ان كان زكيا فزكيا وان كان خاطيا فاغفر له ارحمه خيرا كان فيه
واجعله خيرا وعلية عن ابي جعفر عاتيا او امنا كان يشركك بشيا فانت
اعلم ان كان محسنا فزده احسانا وان كان مشيا فافز الله عنه ولا جرمنا الحرة ولا تقنا
بعده وعن سعد بن الحسين عاتيا ابن امير المؤمنين عاتيا ففرضي هو الى رحمة الله انت
اغني نبي عن عاتيا اللهم ان كان شهما لا الله انت فاعفله وان كان المسب صرا فعد
الى حقه اللهم اجعل لنا فرطا اللهم اجعل لنا ذرا واجر اللهم اجعل لنا شافعا مشفقنا ولا
يشنعه له لا بد له ان كان لا تحسن في نيا دعائنا ولا تغفل في صلوة الحارة ولا تحسن
بنينا ودام كبر الراية ليس بعد هاد عاتيا تسليم من فقل يقول اللهم اننا اننا
الاسا حسنة وفي الاخرة حسنة وقاعدنا المار ولا ترفع من يدى بكبره من مساج
عليه السلام في رفع من يدى من شيع موطن وكره من مساج بلح برفع عاتيا
كبره اذا السبي الى الامام بعد كبره الا مساج ينسطر حتى يكبر له ما الناس في كبره وموله

بكره فساد كذا لو شق بكره من سطح كذا ما كان في كذا من كذا
فكان موضع الحارة على كذا وكذا لو شق كذا فان الصلوة وعن
الحي من كذا لا فساد كذا ما كان في كذا من كذا فان كان
فقد كان كذا في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
صلوا على حارة كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
شجود والصلوة في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
مكون على كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
للدعا فساد كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
لا يفسد بصلية عند عامة العلماء وقال الحسن البصري لا يفسد بصلية على كذا
على كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
لوم القمامة او داحم شجرة ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
وعبر شراح طمانا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
حقهم من افق حالهم ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
تدفع عن نفسه او اهله او ماله او عن مسلم او ذي حي فلا كان طحا كذا من كذا
لا يفسد من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
دفع كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
او الهم من الاشياء من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
فان على كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
في شهادته من قولهم شوق كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
جرح كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
المعركة من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا

من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
أخر شوق كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
انكار كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
في الاصل ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
كثير الجوه من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
لان رادونه شاعرا في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
الزبادات جعله في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
لا يقال كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
بشهادته ان كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
حي لو كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
فيه كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
او نارا او نردى من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
الى كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
مبعا او مطر من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
جنا حاصرا ونفسا بعد انقطاع الدم من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
الانقطاع من كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
كذلك استشهد في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
استشهد في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
هو اصله في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
بانه يدرع كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا
قال رضي الله عنه كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا ما كان في كذا من كذا

اتماما

كما في وجوب الزكاة ان وصفه انما لا يشترط الحرمة الصدقة وجوب صدقة الفطر وان صحبه
وبعد الاقرار حتى ان من ملك غرضا فبمده فاضلا عن مثله وشاركه في ربه وشاركه
لاحلالة الزكاة بحسب صدقة الفطر والاضحية وبهذه قازد المراد من الحديث في حال الشك
للكشور صاحب الحشيش قال على الشك الناس عدة ما نفعه بعد سبب الناس لا فاقلا وما
يعني قال حشيش درهما او عدلها لكن لا يحطى لا شوا الجار ويكره ان يعطى الشا من الزكاة
ما تروا والرفق بالزور المحزون الادب انما العتيق حكم الادب اذ افاض اصادا والفقير
وكذا نفع الفتي بالادب اذ الصلوة بعد النجاسة وعن ابو شعثان اعطاه الكرم من
لا يجوز من العاصلة الى العاصلة من الكرم من قال ان كان مديونا او مبعولا لا ياش
ان يعطى الكرم من ما تحت لو فقه في دينه يولد من الماشاء لو فرق على عياله اصابه وكلاهما
منهم دون ما سدر الصدق عليه صدق عليه علمهم معنى ان تقبى به اسما الى ان
الشوال في يومه كما قال عليه السلام في صدقة الفطر اعطوه من عن المشاة في مثله هذا اليوم
وعن هذا اشد من ان اذ النصدق يذبح فخره الى واحد اصد من يعطى فلو شاع علمه
ولا يعطى من الزكاة امر الله وولده وولده وارثا واولاده واولاده واصولهم وارثا
ولا مكاتب ولا مملوك ولا ام ولد ولا عبد اعتق بعينه من لهم ملاك نسهم وبتفصيله
ولهذا لا بعد شهادته لعصم لبعض ولا يتم له خراج الى الله تعالى لو انشطه كواله
المديون واما الولد لم يورثها والمكاتب عبد ولا يعر فعود الكشيب اليه ومعنى البعض كمال
عند الى جيفة فخر عليه من عدها فخر ولا يعطى منها والقاس خواره كالندوة والكفا
وصدقة الفطر لكن لا يقول عليه السلام لمعاري خذها من اعنيها من ردها في فقارهم وعن
هذا يعرف الى فقرهم ولا ينفقها الى غيره ولا يعطى زوجها واولادها ولا يعطى رزقها
ابن مشعود في الله عنها قال في الزكاة في الصدق على زوجي انما في صدقة الفطر
نعم ولا اخراج الصدقة ولا اجر الصدقة ان منافع املاكها متصلة حتى لا ينفصل شهادته

احدها صاحبه فلا يتم الاخراج والحادث في التطوع ويعطى فقير زوجا عني وعن النبي
لا اذ اقصى لها الصدقة منها مكنته للوزن وجمعا كصغيره عني وجه المشهور استحقاق
الصدقة العقد رتبنا في فقرها كالاجرة واستحقاق الصدقة الجارية وهو كالمصدق الى ايجاز
ظنوا على انهم فاحدا اصدقاو الشوايم والعشرا والخراج الحرة يثنى علمهم من الامانة
الحارة اطلحة في الاحد ونفي باعادة الصدقة فاما من الله تعالى ان يقر بها الفقير ولا
يصد اليهم طامرا ومصرف الخراج من ياتى عن جنتهم الاسلام من ياتون عن الفقيه
الى حقن ان كان لما خرد منه سوى عند ذلك وعند الحل الجارية والمضادة الصدقة
او العشر او الثلث الموصاة للفقير الخرافة من هو في الظلمة او الناس او اذ واما عليهم وقد
اعاده الصدقة والعشور مع ذلك الحوط **زكاة الشئ** ايهم لا ركه فمادون
حش من الابد ولا ين من الفقاوار من العير في كل خمس سائمة من الابل شاء حتى في
العشر من اربع وفي خمس عشر من بد محاض في التي طعت في السنة السائمة الى سبعة
فهي سائمة يكون في التي طعت في السائمة الى سبعة اربع في التي طعت في الابل
الى احدى وسبع في التي طعت في الخامسة الى سبعة وسبع في التي
سائمة الى احدى وسبع في التي طعت في المائة الى سبعة عشر في كل خمس شاء حتى في
مائة اربع حقن اربع شياه وفي مائة وخمسين حقن اربع حقن في مائة وفي مائة
فلا حقن في كل خمس شاء حتى في مائة وسبعين لا حقن اربع شياه وفي
مائة وسبعين لا حقن اربع حقن في مائة وسبعين لا حقن اربع حقن في مائة وسبعين
مائة وسبعين لا حقن اربع حقن في مائة وسبعين لا حقن اربع حقن في مائة وسبعين
سبع او تسعة وهو الذي طعت في السنة السائمة الى اربع في التي طعت في مائة وسبعين
طعت في السائمة حتى في مائة وسبعين في مائة وسبعين في مائة وسبعين في مائة وسبعين
وهو قولها وزوي عنه ابو يوسف في الابل حشاه حتى في مائة اربع حقن في مائة وسبعين

[illegible]

وادی اقصیٰ

وہو نظیر تمام اشیاء
وہو علیہما با جمع التامہ

بسم الله الرحمن الرحيم
والأمنه صلواته

والصوفى والى

فولاد واداشترش قمر الحول على واد فان كان عدد احمي كبا زها و احاد على وها واحده
عدد الى يوشه في خمس عشر فصلا فصلا في ستة و شبعون فصلا هذا ولو كان
الفصلان خمسة فعنه ثلاث و ارب في زوايه و ارب في سفيها حتى تبلغ خمس عشر في زوايه في كل
خمس خمس فصلا حتى العشرين اربعة اخاشه اخلاط المشايخ في وانه الناله فصله طريه
الحشاه العشره و الحشيه عشره العشره الى و شياه او شياه او شياه او شياه او شياه الى القيمة
فصله فحاصلها او فدا الى و خمس فصلا و حشيه او شياه او شياه او شياه او شياه او شياه الى
الصبي التغلي في شوايمه على المراه ما على الرجل من المصادق المصاعفه قاله فر رسي عليها
ايضا و هو زوايه عن الى حنيه قاله الكرخي و انه اقيس له بدل الجزية لقول عمر رضي الله عنه
هذه حربه فسموها ما سمي لنا الله صدقه في حقه و ان كان حربه في حياهه مع الصلح
و الصدقه تؤخذ من ثلثه و ترجع الوحوش و ضره و مصر و الخراج **من ثلث على العاشر**
اذا قال النافه لغيره او شتت بضع و لست او على دين او اصبته منذ شهر او العروص لست
للتجار او اديت الى عاشر اخر و حلف على ذلك صدق لانه انكر الوحوش و كذا لو قال
اديت بنفسي اي في المصرا و الاموال الباطنه اما لست للساعي حويلي خذ مني ثلثه
فدا لاد انفسه كان منك اخويلي خذ للساعي و الاصله لا تستر خط البلاء في قوله
اديت الى اخر خلاف الشوايم حيث شرط في زوايه و ان كان الصلح اربا لشرط اربا لانه
قد لا يكتفي قد يصيب و لا يصلح للاعتماد و كذا في الجواب في السوايم لهن في قوله اديت
لانه اديت بنفسه ضمن عند الارب الاخذ و تعيين الضر و حويلي مامر فلا يمكن اربا لانه كما هو
الوارد اليك الموصيه الى العرايا حد الوصي لما اخذ كذا هي و ان لم يكن في ملك الشبه عاشر
اخره لصدقه في قوله اديت الى عاشر اخر ليقينا بكده و عن الى يوسف بن عيسى في هذه
الوجه كما في قوله صما و صليت لانا لا يكدت ثم هي المصادق بكده و لو من عليه ما هو
اراد في بيده ما به حال عليها الحول لربك هذه الماده لا سيما قلنا ما في بيده لست في حاسبه

18

على التواضع في أرض النار العشرة ونظر ربه تعالى لا تغفل الأرض خلا والناس من النار
خطب جعل السنين افعه العشران سقاها ما العشرة ان سقاها ما الحراج فالجراج وما
العشر ما السما والعنور والابازو البحار التي لا يقع عليها الا لندى والحراج ما الايام
حقن في الاما حرام الحنور والشحون وديلة الفار حراجية عدل في موضع كان انما
الدعوى ما تشد السهم بعض السهم فقيس القطرة وعند محمد عشرة فان سقاها ما
العشرة وما الحراج اخرى فعلة العشرة في الايقون المسلم تمام هذه المسألة مع ما ان أرض
العشر والحراج ما في حراج هذه الكتاب **س ٤** ولا سي على المحوشي في دارة حراج الصحابة
فان جعلها بشننا افعلة الحراج وان سقاها ما العشرة في العشرة في الجاه ولا لم
الكافر وعلى فاس فلهما العشران سقاها ما العشران عدل في موضع صاعده موضع
موضع الحراج وعند محمد لا صاعده موضع موضع الصدقات في رواية موضع الحراج
في رواية كذا في استر في أرض عشر على ما في في أرض الصبي والراه التعليل في العشر المصاعده
كما في العشر على صبياننا تغلق ثناع ارضه من مسلم او دعي او اسلم في على حالها وقال
ابو بكر بن اعين ما من مسلم او اسلم بسوط التضييق وعلمه عشرة واحد محمد مع الى حقه
في التضييق في صلي ان كان في زمن من التي صالح عليها بنو تغلب ولم يزل في ابدكم ومع
الى موضع الحادث بان كان التغلبي استر اها من مسلم او دعي وروى بن شماع عن محمد اذا استر
العلقي من مسلم ارضه عشرة لا يوجد من عشرة واحد لهما ان التضييق للكفر وقد را
فيستقط كما في السوايم وله ان الذي لزمه حراج مقاسم لا يراه تناه للعبس والحراج لا
تدعى اسلام الكما على ما في دعي استر في أرض عشر من مسلم فعلة الحراج وقال ابو بكر
عشر صاعده موضع موضع الحراج وقال محمد لا يبعث من العشر عباده ومعنى الموهبة
حتى على الصبي المحن ومنه الكفر ولا يرد كالحراج لما كان موزة ومعنى العقوبة
الاسلام ولا يرد على ما في محمد بن اوسان في مصره كما في في أرض عشر

النفس او على غيره ولا فعل غزو وان كان فيه علامه الحرب كذا هو في انفسه
 من نفس الخلاق في نفسه ليس من الدائر خلاف المعدن عمد وانه لاجل الخلق
 لا من خصه من غير ملك هذه البعده حسن فسر وان لم يعرف هو ولا وازنه فلا تضي
 الكمال في الاسلام والابن يوسف للواجده اربل من الكافوله عليه السلام الركا لمن
 وحده وهو يساوي الكرمه لم يحد في القسم كذا تقول المعادله في مباح
 الذي في ارض مباح لنا قول علي رضي الله عنه في مثله للواجده اربل من ارض
 من ارضها قور في ارضها من ارضها اربل من ارضها اربل من ارضها اربل من ارضها
 وازنه اربل من ارضها اربل من ارضها اربل من ارضها اربل من ارضها اربل من ارضها
 الماطن ويبغ الدائر من المعدن في التبع لم ينفذ الله ليس من ارض المبيع خلاف
 المعدن في المخطوطه ولا يملك المعدن الا ارضه والدار بالاسلام وهذا من طائفة
 ورضنها من ملكها التثويب با علمها فان باع الشملكه في ملك المشتري التثويب كذا
 اشتبهت بانه بعضه والصحيح ان التثويب كان في صدق ما كاهوا في لفظه وما يبد
 مله طوي في نوادر من ستمر استمرى شملكه فوجد في رطنها الولوه في البايح وان كان
 في رطنها صادف فيها الولوه فلا يشتري فكاسي يكون غدا السمل والبايح مشمل
 وحل دار الحرب بامان فوجد في دار بعضهم من كازنه عليهم وان وحده في الصخر
 فهو له بانه التزم ترك الغلبه والنقض في يد الخصم عوض غلبه في الصخر الا وهو مباح
 لانه مال الكافر في ملكه لاسي فيه بانه لما خذ في مرفق كمتا قصير غايه وليس في الفروج
 لوجده في مال شئ من حرمه بطبع وتيممه وقال عليه السلام من حرم في الحرج وكذا في اللولو
 والعبره فالابن يوسف فهمما وفي كذا السمل من الحرج كذا في حرمه في حرمه
 في اللولو اخذ الحرج من العبره لان في التثويب مال البعس حرج فكذا في حرمه في حرمه
 اخذناهما من ارض الكفر فمرا ولنا قول من عايش في العبره انما هو سبي حرمه في حرمه

لا
 في
 حرمه

في حرمه

لا سي في ان اطل البحر من دونه فليكن عيمه وهو كالشمك له اذا لم يمسح
وفضله يخرج من البحر عند مجاء فليكن كما يحرك عند الى بوشة من ليل حتى تفسد عيمه
لولا من جبال الكفر وغيره كان في دار الخرافة جيش المسلمين من الساحل
واجبه نصف صاع من راء ودفن وشوب او زبيب او صاع من تمر او شعير لقوله عليه
السلام ادوا عن كذا او عبد صبر او كبر نصف صاع من راء او صاع من تمر او صاع من
سجيرة ولا وما يوراه عبد الرب كالتمر لا نيمها فاكهه ولا ان الرب يوكلا كذا التمر ولا
الرب اعز من الحظ عاده وقال السبع صاع من راء لقول النبي صلى الله عليه وسلم
كن في الدنيا على عيشة شوال الله صلى الله عليه وسلم ما زوايا او ليل له بعد في المعاد
كم قوله او دقوا سون للان الا اذا اعتار العدة الاولى ثم اعاه العمة الصاحي
لولا من صواعه عوز القيمة الخبز الحور الا العمة لا يرد في محيا الحديث
وهو الصاع وعنه في بوشة الدقيق احد الى من الحظ طهره اقرن الى المقصود والذكر
من الكاين بها العلاء اعز نفعا واما الا على مشير وديسا في المصارف واسترط فيها
من الغناو كح علي الصبي المحنون في مالها وقال محمد زفر على الاربع في مالها لا يباع
كالكوه قال عليه السلام صدقة الفطر طهرة للصائم ولنا ان فيما معنى الموزة ايضا قال عليه السلام
ادوا عن ثمنون في ليل الحرك على المكنون في البكة ان لم يسلوا او مند بريه ايمارا واداد
وعنه المستاجر والمرهون اذا كان له هذا ما تنس على الدس في الموهون وعنه فكان كالحال
والعشر والراح وتودي على نفسه او راء صفا لا مال له ولا يبيع عيمه الا في زوايه الحسن
تودي عن الكبر الاعن اليه واداد في الرجلان ولذا نيمها فاكهه كذا احد صدقة عند
الي بوشة تمام البشوة وعند محمد علمها الانجاد الراش ولا تودي عن الحسن شيك في جوة
ولا عن ولاد ابنه المعز ولا عن الولد الكبر الا بوشة الزوجه والمكاتب العدة المشرك لا
تدوم مع تمام الولد والموزة ووقته بجو ما طلوع فجر يوم الفطر من سلفه وحده من

قبله صدقة وقال السبع غزو الشمس في يوم من رمضان وادوا صاعا من العباد قبل
ولا تشقط بالساجرة او فطره في الدية في المال خلاف الكوه وكوز تحيلها بوشة من
عند الكرخ وادامه نصف صاع من راء عند النصف واداد حلة من راء عند خلفه في الحسن
عن ابن حنفية كوز تحيلها بوشة وسد في الحسن من راء لا كوز تحيلها **كتاب النسي**
صوم يوم السبت ما لم يكن فيه الصوم ولا الاكره وما لم يكن للصائم ولا الاكره **كتاب النسي**
شك في انه من رمضان لم يطوعا وهو في عن النبي عليه السلام فان صام من رمضان في قوله
عليه السلام من صام يوم السبت فقد عصى الله العاشر لقوله عليه السلام في فقد من رمضان
صوم يوم في يومين فان طهرانه من رمضان فعنه في نواه وان طهرانه من شعبان ففطوع
وان او طهرانه فضا عليه في رمضان وان سوي واجبا الحرك ايضا الكواكبه لحد فطهرانه
من رمضان فعليه عليه وقل ان كان مشافرا فمما نوى عند في حنة من عده المسافر واداد
صاع من رمضان في احد الحرك حاد ان طهرانه من شعبان فله هو فطوع لان صوم هذا اليوم في
عنه فلا ينادى في احد الحرك صوم يوم العدة الا صبحه عما نوى في يومه يجوز في الطوع
لخلاف يوم العدة اصل الكواكبه مع الخواك كالمواكبه في ارض مخصوبة او لم يمس شي لا
سقط عنه ذلك الواحد حتمالا ان من رمضان ان افطره فضا عليه في رمضان ما شرع
فيه سقطا وان سوي الفطوع فليكن الحد ثمن الاصح حلا في راء وعلما وعايشة في راء
كاليصوم ما راعوا الحد على العزم لقوله عليه السلام في تطوعا فان طهرانه من رمضان فعنه
طهرانه متعين ان طهرانه من شعبان ففطوع وان طهرانه فضا عليه في رمضان فطوع وان
نوى ان كان عند من رمضان فانما صام عنه الا فطره ما لم يكن صائما الا انه لم يجد
اصل النسي كذا كما لو نوى من اللذان في حد سكون في الصوم الا فلا وان نوى ان كان عند
من رمضان فانما صام عنه والا فطره واجبا الحرك ايضا التردد من كوه من اغنى البش
ونه لاجل يوم السبت فان طهرانه من رمضان فعنه في رمضان الا في يومه الذي وجد

لا

بسم الله الرحمن الرحيم

جاء ذلك كفي لصوم من رمضان الا واجه فلا حرج لو طهر من سعيان فطوى وان افطر
قضا عليه في رمضان ان نوى ان كان عدا من رمضان فانا صام عنه الا فعل طوى
ايضا البينة العرف من حرم من الشك فان طهر من رمضان ففعله طاعة ولا حرج له ولو طهر
عن محمد باعلي ما قال في الجامع لو كبر نوى الطهر والطوى على من شق في الصلوة عنه وشرع في
الطهر عدا في نوى وان طهر من شعبان فطوى وان افطر سعي ان لا يلزمه القضاء لانه
شرع فيه شق طامس وجوه تكلموا في الافضل فان افوضوا كان صومه ان كان يعتاد
صوم يوم الخميس للجمعة او عشرة او ثلاثة من آخر الشهر والصوم افضل للحدس الذي ذكر
ولا فعل من شمل في فطار افضل عن نصيب الصوم وعن محمد الاسطار والخمار للمفدى ان يطوى
بنفسه وخاصة ان يقع العامة بالاسطار وما هو في عن ان يوشع من العامة لا يمكن
من الخرج عن الكراهة ان يابى عنه فضا ولو نوى الفطرة من رمضان او مشا في
رمضان سوى الفطر فعليه صوم ونوى الصوم قبل الزوال الحرام ويكره الصوم في الزوال
وبعد الزوال الحرام كره الصوم يوم الفطر اياها التشرع بالحديث ويصح التلذذ بصومها
خلاف الشفعي وصومها عدا ليس بصوم وما في المختلف لو شرع في صومها كما افسد
لا قضا عليه خلافها وعن محمد كقول الى حنفية ان التشرع كاللذذ وهذا الشرع في صومها
وقد كرهه ثم افشاه بعض له ان لم يمارح للنهي فلا يلزم القضاء عن ان يفسد في
الصلوة ايضا ثم الفرق على المشهور ان النهي عنه فعل الصلوة وما يقع في التشرع ليس فعله
الصلوة فالشرع لغير المعصية كماله الا كراهة ان يفسد في وقت الكراهة فيتمها اما
الصوم التشرع كالمعصية ان كرهه صوم ولا يمكن له ذلك كراهة في التلذذ بمكته ربه الذي
وقد عسى منه في الموافقة بذكر صوم من عرفه فارق كراهة عن افعال الحج والعمرة
والمنحاز الا ان يوافق صوما كما للنهي عن تعظيمها وصوم الوصال وهو ان لا يفطر بالامساك
وصوم القيمة وهو ان لا يكمل لانه من فعل المحوش ولا بأس بصوم يوم الجمعة من عاش

كان لا يفطره قال ابو موسى سفيان حدثني في كتابه ان الصوم قبله او بعده وكانوا يتحجبون
صوم ايام البيض وكره بعضهم تحجبوا في التواق الواجب **نوح** وكما سئل الصائم ان يعاقب ان يراق
نقلها اذا امر على نفسه فاسوى ذلك والا يكره وعن ابي حنيفة كره ان يحبس في حرمه فحرمها من
وان جمع شقها لخط الفساد وعنه انها كره المعانقة والصلابة ولا بأس بالاحتياط من
الشائبة الاشتراك مطلقا وقال الشافعي بكرهه شتياء في اخر النهار ربه من الخلوقة
المحوش والحديث ولما قوله عليه السلام خير جلال الصائم ان يشواك طلعوا والحديث في تكرار الحرج
نكرته وعنه ان يوشع بكره المبالغة بالحالة اذ حال المبالغة من مبالغة الرطبة من طهر
ولا المقصود تطهير كالمعصية قال ابن ابي الاكثم الفطر والامساك لا حرج فيهما وكذا
سي بسائر مصحح العلكة لغيره من الصوم للفساد بلامه كالمعصية لا وهو خلاف
مضغها طعاما للضمي لا بد وهذا العلكة للجدد والاسود لفطره وان الجدد يفتن في
يذبح اطلاق محمد بن زيد استنوا الكلال عن ابي حنيفة كره ان ياخذ ما يقبضه من حرجه وكذا
على الراشدين واللفظ بثبوت ميلولة بشعر الفجر وقال ابو موسى شعرا شربها والاستنشاق
كاستغلال واستنشاق الا فطار فاطلوع الخوم لقوله عليه السلام لا يزال الامني يحرم بطر
بالافطار طلوع الخوم **تبوت اهلية وجوب الصوم** بالافاقية والبلوغ وانه سلام
والطهر والاقامة **تبوت حرج** ومصار كره فلا صاعلة ان افاد في سبب قضاة كل عندنا
فلان كان يلزم حرجنا لا قضا عليه لان الحرج الاصل كالبصا لاصالة وجوب الكتاب مطلق
فكره عليه ان اعني عليه كراهة قضاءه وقال الحسن البصري را كالحرج لما ان الحرج مبتدئ ويزيد
العقار الا غما ولم يذبح البصير الذي عليه السلام عن الحرج ورا لا عفا فان كان اعني عليه لعلما
دخلا ولله من رمضان لم يقض يوما فيامعاه ان كان نوى فيها فله ان يعمد في الكتاب
اعتره ناويا لا يذبح لاله حاله رجل من نوى رمضان لا صوما ولا فطر فعلة القضا وقاله في
ان كان صحاحا معينا لم يفطر لانه من الامساك وامتناعه لانا بالامساك لا نصيبه لانه لم

نيزار

لحللنا وياهي وحل في الاعمال الموضوعة هو فممن يتو فلا بعد الدلالة خلافا لاجماع
المشايخ في مرضا ومشافرا ومتمسك في عباد صومته مصان كلفه ففانح الله علامه او كافر
اشرك في هارر مصان رماكله يومه وهو يومه الشهور لوجود الشيب في حوله هارر ليس
قصاصا معي ولا ذلك اليوم ان اكل العدم الوجور اذ المرحة اول اليوم رماكله لخره وعن
نفي بعض الكافر يومه اشلامه هكدي سعي حواء في الصبي ان اذ ان هذا هو الوقت كاذر الكا
كما في الصلوة ولما اذ ان الخر اليوم رماكله من صومه خلافا لصلوة من المشهور اذ انونا قبل
الاكل والزوال فالحق ما يجر بطوعا لا هليبة اول اليوم خلافا للكافر عن ان سويته يجوز صوم
الصبي عن العرض فيلجوا به كذا في الكافر وقلة لان الكفر اول اليوم في الصوم والهيبة
لا فاهليبة في الكفر كاهليبة كذا في الكفر في المشهور اذ اننا والمخون وتوى الصوم قبل
الاكل والزوال خارج عن العرض لان الحيوان المرستوع لا يجمع الوجور كالمريض والنيبة الكفر
اليوم كاهليبة كذا خلافا للصبي ولو اسلم الكافر في غير هارر مضان وتوى عن الطوع هذا الاكل
والزوال الصبي عند ان سويته حتى لو افطر بلمه العصا الساخرة فالزفر لا يصح ولا هناعله واما
وجور الامساك على الصبي الكافر بعد البلوغ والاشلامه بعد الوجور بصدفها فكل من صارت
احر الهارر ينفق لو كان عليها في اول الزمر الصوم فعليه مشاكا كالحايض والنفسا طهر بعد
ظلمع الو او مده والمرص اذ ابر او المخون اذ افادوا والمشافرا اذ افادوا بعد الزوال او
الاكل من شجر بعد الفجر ولم ياكلوا فطره مويد ان الشمس قد غابت اما من افطر خطا بان
تمضمض فدخل الماحلة او عمدا او مكرها او اكل يومه الشكر من ان من رماكله مصان رماكله
الامساك لاجماعا ولا في حاله الحيض والنفسا لاجماعا **فيمن نباح في الفطر** صانم حاد
ان لم يفطر اذ عتبه حقا او حياء يشك في فطره ان ذلك قد يملكه والشكر من لا يفصل
لان من المرض بان يترك الصوم والشكر من لا يفصل فيلزم رخصته لصاحبه فاشترى وقد
الامس لا يشترط الصلوة قائما وهو عن ان حصة الاول اصح ومن شافرها في الاسبق

ان يفطر من الوجور لا يشترط ما هو في حصاره ولو اذ المشافرا وحول المصرا لاقام كره الفطر
نفي الحاشية لاقامه ومن شافرها ما افاد لشيئ شيئا فافطر في بيتهم خرج قالوا الكفر في
معي عن الافطار ويكره للمشافرا ان يصوموا اذ الجملة الصوم والافا الصوم افضل قال
الافطار ومن شرع في الصوم على طر ان عليه من شر خلافه فالاولى ان لا يفطر ولو افطر بها
عليه فلان لم يفطر بها معي فافطر اي اذ امسى قبل الزوال والحكماء والمرجع لو صاف على نفسها
او ولدها افطر وقضى لا فدية عليها كما لم يص لار الفدية وجب حيث رماكله قضا ومن جاف
الفدية وهو ما راز العبد فلان يفطر الامداد اصعب في الطبع والخير النفسا لاجماع
نفسها فافطره لا كفارة عليها في نفس فطره مضان او بعد لم يترك حتى مات من سعي عليه
لا لم يترك عدا من المخر ولو اوصى لكل يومه بالخبر في صومه الفطر جاز من رماكله
لكن لا يصح ان لا يحل عليه من سعي الا اذا ابر ولم ينقص حتى مات وان لم يوص في غير عوا حارة
ولا لم يوص عند بالانه لا عاده الا عن اخياره ومعني قوله عليه السلام من فاد عليه فصام مصان
اطمعه ولا في اذ اوصى وان رماكله اياهم فان لم يوص فقاما لا فقط لا لم يترك على الزيادة وحج
انه قولهم ذكر الطحاوي في خلاف محمد بن ابراهيم وقال الله على ان صوم شهر ابراهيمات
لم يوصى بالشهر فالحمد هذا كالاول اعسار الاحكام العباد بالجار والله تعالى ولها ان
وجور التامر مصان والحرمان الصبي كانه يترك الصوم بلمه ان يوصى بالشهر لار الصوم
في الدية ما فصار مصان مصاف الا اذ ابر فيلزم بقائه **ما يفسد الصوم**
ففساد ما يجر توى الفطر لم يفسد صومه وقال السعدي يفسد كما يصير الصائم
صائما في الصوم لئلا يترك الصوم وهو الا مشاكا لا تطل بالسه ولو اكل او جامع فاسيا
فسد صومه قاسنا عدا ما لا يبيح له لوجود المنافي في حقه كالمكره والمخطي وكما لو
المخورد والنايمه وصب في حلقه النايمة او يفسد اسما نانا عدا بالقوله عليه السلام
لم اكله شربا شيئا يجر على صومه فاما اطعم الله وسقاه وهو اذ في الجماع دلاله

كتاب الطب
في الامراض
والاعراض

لان الاكل انما هو من الطعام والاشبعان من الطعام ففساد ما لا يتكرر وجوده
في الاولين كالهشيم لا ما ذكرنا من اختلاف ما ذكره في النسيان على من لم يكن يقيد
منه في فاعله في المعنى المفسر في المرض ومن اكل ما يشبه ففساد ما لا يتكرر وجوده واكثر
من فساد صومه على نوسه خلافا لفرقه وان كان الناس شيئا ضعيفا لا يجوز من
زاده لينفق في اركانها الحرة عما جمع يترك الصور او طلع عليه الفجر فخرج من ارجاء فساد
صومه على ان يوشع ففساد لو دام حتى انزل بقى في ذلك حركة بعد التذكر او الطلوع
كفره وهو كمن جامع امراته او امته وقال لها ان جامعك فانت طالق او فانت حرة فان
خرج او لم يخرج حتى انزل وانتزعت على حدة ان حركت ما زمر اجعا بالحركة الباردة والبرودة العفر
للأمة لو مشى امراته لشبهه او قلها او مضغ شفتيها لم يفسد صومه ما لم يستلح ريقها
او نثره ولا يفسد بالاراد عن نظر او فكر ولا سكاك منه او يمينه او مادون الفرج او يدها
لم يثره ولا في اليد لا يفسد في مسها او فسلها بشرط الاراد لفساد صومه في الحرة
المصاهرة وصحة الرجوع في فساد الصوم من الطعام لا بد اعني لم يفسد بالنكاح والطعام
فما المشبهه كمشبه العصبون الا ان الابلح في الادنى فيموت بمقام الازال لانه قد يستبد
عند كمال الاستئناس او لم يقترب الازال في الادنى من نفس الابلح وفيه مطلوب واعني في غير
اما المصاهرة والرجوع كما يتبين من الطعام يتبين به اعيه كالتكاح والفساد المشي والنظر
الى موم الطعام ليس به دعي لا ازال بل يدعي دعاءه وانما الازال حتى قبل الاندثار
المصاهرة بعد الازال كمالا لا بد بالواطء وهو الحمار فعلم بعض المسير والنظر والفساد
معظم الطعام في المصاهرة والرجوع وفساد الصوم ولو أصبح جنباً جاز صومه ولا
يفسد بالاختيار والاحكام ولو ادخل اصبعه او خشيته في دبره او ابتلع شوكاً او طلق
بذلك ففسد صومه لانه لم يزل في حاله بخلاف ما لو غشيته او ولد في الاصبح ففسد بانه
الفساد الاول اصبح ولو بالغ في الاستسبا حتى بلغ الحامو صبح الحقة ففسد صومه قبل

لا ولو طغر بريح فيبقى النرج في جوفه ففسد كما لو عيش حشرة في لونه صبح لا فسد
منه ولا وفسد ما فسد ولو افطر في احليله لم يفسد عدها خلافا لابي نعيم عن احمد
لو صب في احليله دهن ووصل الى المثانة ففسد في قول محمد بن طريف في فساد ما دام في قصبه
الذكر لا يفسد عند هجره في بوشه قوله عليه السلام القطر بما دخله في حقه من فساد من
المثانة الى الحوض وانما يترشح اليها البول من الكلبة لو دأوى حابقتها او اتمته اي حرجه
نفاذ الى الحوض والدماع بدها بفساد لا يفسد رطب يفسد خلافا لهما لان الصوم
هو الامساك بالمشاكل الاصلية ولا في حقه عند اجتماع رطوبة الخرج والدماء او وجد
الدخول ولا سيما يفسد عده رطباً او بابس اذا غلب الدخول والحوض الشعوط
والوجوز والعطور في الادنى ففسد لانه يصل الى الدماغ والحوض ما فسد على بوشه
في الحقة الوجوز والعطور كفارة لهذا ولما الكفارة فلعن بالمفطر صومه ومعنى
ولم يوجده لو خاصر لما قد جعله اذنه لم يفسد لو دخل الدهن فساداً او صبحاً
في اذنه اختلفوا او الا صبرانه ففسد لانه وصل الى حوض الراس ففسد ولا يعتبر صلاح
البدن كغيره الحقة احبار السهم لانه لا يفسد في **نوع** او اسلح محاط بغيره لانه
لوقوعه في اقل الى ذقنه ولم يقطع او دفرا سنانة والراو غالب في الخرج الدم او قد
او دخل حلقه دباب او عار او دحار او ربح عظم او سبي من شئانه دخل حوضه وهو كانه او
متعد لا يفسد صومه على ان يوشع في سبي من اسنانه دخله وهو متعد لا يفسد اي ان كان
وحدة قلته الحقة فصاعداً او ما يقتدر على ابتلاعه لا يربو في ذلك اذا ابتله في الاخراج
ما يغلبه سبي ان يفسد ويحجب ان احد شمس فاكلها فطره ولو مضغ في فم يفسد بهما شئاً
وفا يفسد في فم اذا اسلح ما في طاهر الاصول في سبي عله والحمد لا صاها لما احابوا بذلك
ما يقولون لو اسلح واحد بعد واحد فعلى انكر فعلى بالاولى امر الاجرة فعلى بالاولى قبل
فعلى بالانكر مؤنة وان عجز عنه احد من معانده عن عجزه وعطره ولم يزد عن الحوض شعراً

لو ورد في الفقه في قوله لو نفا قسدا عند محمد لقوله على السلام من فافلا فضا
 على من نفا فعلا العصا وقال ابو يوسف في قسدا لم يزل العزم والجد على ما العزم كما في المذوا
 عاد الوجوه لم يفسد عند اصحابنا لا بدحول الا الخارج وهذا السراج وكذا اعادة
 بفسد من الاجراح ولا عاده النقص على العزم لو ورد في الفقه اعادة فساد اجزاء لا بدحول
 الخارج ولو عاد بفسد عند ابو يوسف لو حوّل الدخول عند محمد لا وهو الصحيح لا يعود
 لا احراز كالحرج وذكر الفقه في خلافها على العكس ان ذرعة دون الفقه فساد بفسد
 الحرج عند ابو يوسف الفقه عند محمد حوّل اعادة فساد عند محمد لا بفسد عند ابو يوسف
 الصحيح لما زاد حوّل الاجراح **ما يوجب الكفارة والايوجها** صائرا في رمضان جامع
 في الفرج عند ابي نوار الحنفية فعليه القضاء الكفارة اعان وزه فان احراز صائرا من مسالير
 فان حاز طهر سبب شكيبا الحدس الاعرابي وقوله على السلام من افطر في رمضان فاعليه
 على المطاوعة عليها مسالير طاعة وعنه في صائرا من مسالير ساو لم يترك كره استاذ او بقا
 ولو كان الرجل مكرها لا كفارة في قوله الى حنفية ولا هو كالحديث على ما في الجماع في الدرر
 كالجاء في الفرج وهو اصله الواسع عن الجسد لو اكل ما اكل الناس او سب ما سبوا للشيعة
 او التفكير او للعطش والتداوي خلا او مريئا او فضلا او بقلا او وزق سحر ما كمل الناس ويحلى
 او فضلا او زايبا او مشكيا او غاليا او كافورا او زعفرانا او هليلجيا او ابا واما وزدا
 عفران او عصفرا او طحا او قندا او ما في وزر جود ونلج او زدا حامدا او ما بها
 كره في النواذر لا كفارة في الخطر فذلك عند خلا فاليها كما في فم حلقها ما كمل هذا الخطر
 فعلى غيرها عده والصحيح حوّل الكفارة عند محمد وكفارة في الدق عند ابو يوسف خلا فالحمد
 وقد على العكس احراز العقدة في البيت ان ذرعة من الدق لو كمل كالحج في ذرعة من الدق يكت
 يشترط في كفارة الزينة في قوله لو سب ما سبوا في حوّل الماكرو في حوّل سحر غير مطروح
 اخلا والمساح والجارح والواقار حوّل الا القديك مسما بواكل لا كفارة في بيتة ان ذرعة

الاجزاء

طرد

ولا يجب ان يفسد الشيء في قوله فافلا فضا فافلا فضا فافلا فضا فافلا فضا فافلا فضا
 اجزاء وزدت او تكون في قوله فافلا فضا فافلا فضا فافلا فضا فافلا فضا فافلا فضا
 الله الحيز اجري في كفارة مطلقا لا في الفقه ولا كفارة في اسلاع محاط او دمع او
 عرق ولا الا ان سلب ذرعة لا كفارة في نشر الدر في المسبب وزرعة مستقلة وزرعة حلافة
 لان بعضه نشر وزرعة الا ابو يوسف لا كفارة في طين ارضي كطين الزاشر او زرا او حصاه
 او نواه او حنسل او قطن او كاغاك وسلب محمد عن طين بقل وبوكلا في بذرته والشمس لا
 الزحلي في حوّل الكفارة في كطين لده او بقل ان كل حدة عا و اسلعها بلسا
 ثقبه وكفه في اسلاع عام مع الثقب في اختلاف المشايخ لو اسلع لوزة ترطبة وخو حوا
 بطرية حدة كره لو اسلع حوزة ولو مصعها او لوزة بابشة او قندرة او فستقيا
 كان فيها البكره الا فلا لا اكل ما بواكله حلا فمستلع عمن ثقبه قندرة او حلة
 ومسلع حوزة او مشتق وفيه فسق وسقو فلو حوّل كفارة وعن محمد في اسلاع
 لا يما مأكلة ولا كفارة في مشرمانه وشيها وما في اسلاع زمانه ونصه في سحر حلا وخبر
 غير مكره لا مطبوع الا ان يكون ذلك عادة **لو** صلى المقيم ادا صام بنية فلا الزوال
 لا كفارة على فالا للحد لا في حنة فاعرف الا بار في حوّل صومته وزرعة كمل اناسيا
 بمرعيا وفي العيون افصح في رمضان لا سوى صوما فاكمل كفرة والا كفرة اكل هذا الرواب
 وعن ابو شافران اكل بعد الحرة فله من شفه سوى فدا الزوال حوا وطير كره فله سوى قوله
 خاضع لواقا وحسن او ملك صي بها را ونوى حوا وطير كفرة كذا في قوله صومته صائم فافق
 ان صومته لم يحره فافطر بران القوي او زرعة بغيره عن الجسد كذا في قوله في رباح الفطر
 في اوله ولشبهه الا خلا في حوّل صومته كذا في قوله صائم فافطر ولو افطر على طين
 ان ذرعة حنطها او المحو على طين ان ذرعة حنطها او صومته حنطها او الا صومته لا ذرعة في الوفاة
 او حوّل من امره لا رمضان وحده فافطر فله ذرعة سهادة في حوّل لا كفارة وهو الصحيح

والله اعلم بالصواب
وهو المذكور في شرح شيخنا في السلامه والاعماله العلم بكفره ان اعتمد حديثا او قسوسا في
المذكور في شرح شيخنا في السلامه والاعماله العلم بكفره ان اعتمد حديثا او قسوسا في
وليس فيه قول معتبر كقول الدهري واعتسلا فطر العطر هو موصول الى الدماغ او الجوف
او فطر كبر كل حال فلا فرق بين العالم والمجاهل ليس صحيح في الاحكامه التي كثر عندنا في حقه
لا ينبغي لعالم الحرام العام كالاشتياء المشي بالنميمة والابواب وسفها ان كان جاهلا وقول محمد
مضطرب في حجاج الميعة والميعة لا انزال ان كان عالما كقولنا لا فيقول على ذلك له حلا
اي كما في الاحكامه في السلكه والحشنة الاصبغ ان كان عالما كقولنا لا فيقول على ذلك له حلا
نظر وتفكر كذلك وقد لا كالاختلاف ذكره في القضاء ابو اليسر او اصح حنا فطر
ان ذلك فطره فافطر ان اعتمد قوله عليه السلام من اصح حنا فطره لا كفارة الا و
وهكذا ذكر في الاحكامه الغيبة والاحكامه المذكور في الاختلاف الظن حديثا ومن صح
ما قد بينا في من افطر عمدا في يوم من مصاد احراه كفارة واحده وان افطر فطره
افطر في الكيسايات بتعدد الكفارة فالامشاحنا الامم انحر كفارة ومن افطر في مصاد
نحوه وزوي زفر على جفنه انحر كفارة **في** ومن افطر عمدا حتى خرجت كفارة فطره
في ذلك اليوم فمضاه لا استطاع معه الصوم او حاصت للفطره وسط الكفارة خلافا
لزفر في المرض او في الحيض لا يطره في حال الاطوار في غير المفطر والمرض في الصوم
فصار كالشفر ولما في الحيض في المرض في وجود الصوم في وجودها في اخر
النهار في وجودها في اوله اما الشفر فانشاوه في مصلح فطره على ما في فطره في شهره وعلم حقه
لونا في مكرهه اسقط وفي المسعى لو اغنى عليه ذلك اليوم ساعة سقط **في** ان الله
صومهم في الفطر والامر بالخير والتشريع فافطر قضاه وكذا لو بئس سنة اعينها في سنة
مسألة ما بيننا الا هذه الامور فهاها ولو قال صومهم في سنة هي سنة ولا ينسب كفارة ان

تراو الاله في الثلاثين من رمضان فافطر الاكفان بقوله عليه السلام افطروا الربيع عن عبد الله بن
 لخم الافطروا وقال ابو موسى بن قيس لم اركن من الزوال ولو اكلت بعد طلوع الفجر وهو يرى انه لم يطلع او
 قد الغروب وهو يرى انها غربت فلا كفارة واذا اشتك في الفجر فالا مساك الى لقوله عليه
 السلام دع ما بين سلكي الى ما لا يسلكه ان اكلت صومته تامة كذا ترى عن ابن عباس ان تشجر واكثر اياه
 ان الفجر طالع والاصل احمر الى ان يغصق والامشاحا على الفضا لان الكثر الذي حرمه عبد الله بن
 وان سلك في الغروب فاكل هو ولا كفارة الا بعد الفجر الى جوفه لو كان اكثر اياه انما لم تعب
 كثر من اكثر الذي اضمح الى ما كان بعض خلاف الاول ولو سجد اسنان اربعا عات او الفجر لم
 يطلع واخر ان اربعا لم تعب او الفجر طالع فافطر وندس خطاوه كثر في الطلوع وان المقبول
 سمادة الغروب والطلوع لا يسمع على الاشياء فان كان سامدا الطلوع واحدا فلا يفسد
 في الطلوع ولو قال الاثر انه انظر الى الفجر فوجدت والبريطان طالع فامح ما من كذا
 في الكثرة يعلم بالامم وليشك في ذلك من صدق ما هو عليه اذا اخبر المشرك ان الفجر طالع فقال
 لو اد المقطر فاكل نماز آخر طهر خطا من اخر فليان كانوا اجماعه وصدقهم ولا كفارة ان
 كان واحدا كثر وان كان عدلا لا في مسئلة نقد قول الواحد **فوق** ومن كل ارض صومته فسد
 ما ذكره انه لا يفسد كالأكلا والجماع ناشيا او بالاحكام او الاحكام وعبر ذلك
 بعد ذلك بعد ما بعد له كلا والجماع ناشيا لا كفارة لان فساد صومته فاسا يشبهه فان
 علم بالحدث وهو فقيه ان صومته لم يفسد فكذلك عدل في حقه وقل لا زوايه عنه فمما
 قال في الخبر وقال ابو بكر البجلي لا والاحكام لا يشبهه لما علم به العباسي له ان قوا في ركن
 الصوم حقيقة يشبهه بغيره لا يرفع بالحدث في الاحكام ان يله ما زوى انه عليه السلام قال افطر
 الحاجز والخوثر لم يسله حتى يجد ان محو ما عشتي عليه في الحاجز في حلفه ما فعلا عليه السلام فطر
 المحو لا كفارة من اعمد لبلد كما لو افتناه فقيه يفسد صومته الاكفر وهذا هو الذي
 اما بعد ما يكفر وان اعمد بالحدث لان مظنة الفطر الدخول في المرح فالتطير غير موضعه

نوى كشاً والمشار على وجه شتى من شيا أو نوى ثلثاً أو ثلثاً أو أن لا يكون مسافداً
وأن نوى مساو أن لا يكون ثلثاً فيمنع دجراً نوى سباً أو مساو ثلثاً فلهذا كسر عدداً
وقال أن نوى كسر في الأول وثلث في الثاني لا حقيقة في الثلث مجازة الحسن والحقيقة مجاز
لا لاحتتمان في لفظ واحد فلا نوى الحسن في الخار وأد المرسو أو نواهما فالحقيقة لهما
أن هذا الحرج لللال وهو كذا وكذا كسر لللال كسر في العزم على عدمه لكن الخار الصورة مقصود
ولحرج الأكل إذا نوى الحسن جعل مقصوداً فيكون ثلثاً بصيغته بمسا معناه كالأقال
فتش في حقها بصيغتها وسبع في حق الباب معناه والتمس في العزم صهي بصيغتها
أبتدأ وسبع معناه انتهى ولا يكون جمع الحقيقة الخار ولو قال الله على صورته من أكل
أو قال يوم حصي الصبح كالأضاف إلى اللبس الخار فلو قال غدا وعداً يوم حصي الصبح أو
فلا يوم بعد فلا فلهذا بعد الزوال والأكل أو الحقيق والفاصل بينهما في علمه
أو يومين يلزمه الفضا إلا بعد الزوال فلا زواله في غير زمان فإما قبل الزوال وقت
الترام الصور في حق الأكل الخار فإما بعد الزوال الأظهر النسبية وأنه لا يسي عليه في المشهور
عندنا وعن أبي يوسف يعني أنه إذا صاف الأثر إلى محل الصوم صهي ولا يبطل باعتراض الخاف
كما لو قال غدا صحت فيه يوم المشهور أن المعلق كالمشرك عند الشرط فكأنه قال بعد
الأكل أو الحقيق لله على صور هذا اليوم ولو قال إن زنت أو شرت الحرج فلهذا على صورته أو
أو حجة أو نحو ذلك فثبت له في المشهور عن أبي حنيفة أنه يرجع إلى أنه إن ساكف به
زواله عن حجة أنه أحد الشفع ومشايخ بل وبعض مشايخ كالأفهم إسماعيل الرافعي في
الأمة الشريفة ومنها أن الأسماء الشريفة وأفعاله لكن هذا إذا كان في زمان وجود الشك
أما إذا أراد كقولنا ان شفي الله برصى أو زد غايى أو مات على يلهمة المعصية **الشهادة**
على الهلال إذا صحت تسعة وعشرون يوماً من شعبان أو رمضان ظلوا الهلال فأمر عليهم
أكلوها لئلا ينسحب في حجة أحد كماله رمضان سبعاً أو يومين أو لا يقطر أو لا

مع جماعة المسلمين الحسا طوعاً وكرهاً أو العدة كما لو صاموا شهاده استل لا أنهم
تعد يوم كان يومه إذا المرص صهي ما صامه أهل بلد فإما علم فلا ينسب لو صام أهل
مصر بلا من الزوية أهل مصر تسعة وعشرين للزوية قصوا أو أهل بلد طالعها وإذا كان
أما السماعه كشاً ودخان أو غير بعد على حاله ضمان شهاده عدل عدل واحد
أو آخره لحدس من عاين موافقاً أو غير موافقاً عليه السبل الجارية شهاده الواحد لأنه
من الدمايق قال الطحاوي بشرط العداله كالعقد ولفظ الشهادة ولنا شهاده
فلا بد من العداله للالتزام أن سقط العدد واللفظ ولو شهد به واحد على شهاده
واحد كشهاده المراه وأما كمال السماعه لا بعد له شهاده جماعة يعي العلم بهم
لا شتواهم في أسباب الزوية وعن أبي يوسف فيمنعون كمال القسامة فإن حال الواحد من
الصبر لو كان مرفوع فكذلك المشهور في قوله الطحاوي لقلة اللواتع كماله لا بعد على حال
شوال إذا كان السماعه شهاده رجل واحد أو رجلين أو أكثر من ثمرة الفطر أو لا
فقول الجماعة كالأصح كالقطة المشهور في تسعة عشر الأصحاب وروى عنهم كرمضان
لعلو حق الله تعالى في موالح **كتاب النكاح** قال الله تعالى والله على السابح السبع
وهو الله السليم حو الله بكره الأتم حجة على الخ فرفر عد شرايط فرفيته ما وهي
الاشتطاعة والحزبة العقد والبوع والوف فلا تحفل بالشرخ وهو شوال
وذو القعدة وعشرين من ذي الحجة لا يجوز فلها سب من أفعاله كطوا أو شعي وبفوق
الحج ما نقضها ما وسأبها إذا لم يلا ينسب حرامه إلا مكة للبيعة والوق ولا اشتطاعة
لتي بسلامة البدن ومالك قال فاصل عن مشككة خادمة أثارة وثان بدنه وسلاحه
عباله إلى أن يده ويحز إذا بكر أو شرا ولا يكسر طعامه إلا بأحد ولا طواف المسعى إلا
الأجرو وما من شتا جراحاً أو به فتن أو بان في روى ما إن كان بعد عن مكة وفقر عن
أهل مكة ومن حولها إذا قلنا لا راحلة ولا اشتطاعة لا راحلة منها ومن مكة مشير شفق

وكلامه بالحق طوافه يستلزم استطاع وهذا طواف القدر واللقاء والتجربة وهو عذرا
 لا واجب يصلي عند المقام وحاشا ما ينشئ من المشقة كعبس وكوز في المشقة فساد
 السجدة بسبب الجوار استطاع وليس يستقبله كما في مكة بمكة ان لم يكن السجدة بعد الى
 الحرم كرجح من اداء الصفاة لصعد الصفاة واستقبل القنلة بمكة بمكة بحمد الله تعالى على النبي
 ويدعو الله لحاجته كمن لم يمشي الى المروة على هيبته لن السجدة بطول ادى يسهل يصعد الى
 ولتقوا ما فعل في الصفاة مسجدة اشواط من الصفاة الى المروة شوطا من المروة الى الصفاة
 شوطا اخر عند العانة كمن جاز المشي وصلى ان شاؤا وما دام مكة بطول وبالسجدة باله
 كذا طواف شعبة اشواط يصلي لكل السجدة ركعتين كمن جاز طواف التراب ويرجع اليها الى
 من بعد صلوة الفجر بمكة كمن يصلي في عرفه بعد ركعتين توجه الى عرفات فيقول اي موجه
 شامتها ولو صلى طائر الزوارة بمكة كمن جاز وبان كان لا ياتش ولو بار بمكة كمن جاز يوم
 عرفات في عرفات خالف السنة وما دامه دمر فاد انزال الشمس لو عرفه بوضا والقنلة
 افضل وصلى الطائر والعمر مع الامام في اخره والظن ان اذان واقامت في ارضها في
 نزل صلاها في وفيها عبد الى حنيفة كما في العباد من يقف في اي موضع شامس في طر
 عرفه الوقوف عند المار فصاد وقوف الوقوف ومن والى الى طواف في يوم من الزمان
 في شئ منه واجاز بها وهو بايم او معي على ارجاء ولا يعتبر الوقوف في غير هذا الوقوف اذا
 تنس اليهم وقفوا يوم الحيرة يشبه الهلال في حوزة شامنا كما في في اخر الكبار فاد
 وقف بحمد الله بمكة بمكة يصلي على النبي عليه السلام ويدعو حاجته افعاله الى السماء
 كالمستطيع المشكر كمن فعله على السلام والاكثرا دعوى هذا اليوم وما دعا الانبياء
 قلى الله الله حده وشركه له الملك والحمد لله على كل شيء قدير وما كان شامنا فالتا
 على الكريم دعا فاد اغرب السمس من الامام الناس مع على صيدهم كمن لدفعه في المشير
 الحرام ولو خروا للمعرب فاذا انوا هان لوايها الا في بطر محشر والزود الوقوف بغير جلد في

افضل يصلي الامام الناس المعرب والعشاي والعسا اذا واقامة لا سطوع من الوقوف
 لعرفات في عرفات للشيخ فاذا اتى الصبي صلى الله عليه وسلم يقف بحمد الله تعالى وثاني عليه
 وثاني يصلي على النبي يدعوا له كاحد ولو كان الوقوف كمن لدفعه لعنة فعلا دمر وقف
 بعد طلوع طلوع الفجر من بلاد الوقوف وعرفه عن النبي يقف في هذا الوقوف
 لعرفه عن النبي يقف في هذا الوقوف والامر هذا جمع اشكاله ان في حوامع الحيرة
 فاد بعد ذلك كغيره كالمشعر الحرام والسهر الحرام من الجلال الحرام والحجرات
 العظام اشكاله ان يطلع زوج محمد من افضل السلام الى ان يخطي طواف في جرد عود ذلك
 وكذا في جارية اشكاله ان يخطي جارية في هذا السور يقبل بوسى وتجاوز عن خطي جمع على
 الذي امرى واحمد الهوى من الدسا هي كمن دفع على صفة وطلوع الشمس في المساقاة
 جزء العقبة في طريق من اقصى حمار من منا وافر بها الى مكة فمهما من رطل الى ادى شبع
 حصار من حمار في الحرفا ودوز كفا ما اتفق يستعملها في الزمان ومناع من مكة الكعبة في شارة
 لحسنه في موقع حصاره يصنع ايها على شرط مستحز والحضاه على ان ياتش بها في مهابها
 كذلك يقول عند ركعتي كاحصاه سمر الله والله اكبر عما السبطان وجره ونقطع البسطة عند
 اول حصاره في مهابها ولا يرمى ذلك السور عبرها وكوز الزمان كما يام ومن اخر الاخر
 كمن ترا وطول وكوه عن النبي يقف في هذا الوقوف ولا يخطي بعد هذا الزمان حتى
 ياتي مكة لم يركب الدار بعد الزمان في الخلق رده مفرد فلا دمر عليه في مسافر ولا يصح عليه
 اما العارن والمنمنع يادحار بعد الزمان في الخلق والمفرد بعد الزمان في الخلق وتقصير في ذلك
 من الاخرام والخلق افضل رده فذكر في العارن والله تعالى جلوس وشكر ومقصود
 قطع فذكر انما من رزق الشعر والماء والخلق ولا تملك الطواف ولا تسبح ولا ترفع
 صوتها بالتلبية ولا تعطي وجهها وتلك الحظ ولعد الزمان في الخلق خلد كمن في الشا
 والطرف فاد خلق خلد كمن في الشا حتى يطوف للزارة بالثبته شعبة بسعة اشواط

وما كان ذلك الا في طواف
 ايضا

شاذي شغره كدور العسل في نفسه ولم يزل يدرج في حشر الخنا وعلو
 والاعمال الشبل الخناط ويزال في الحطبة اذا اخبر هذا الصبح في النور في العصور او في
 ان يكون باعوا نطير في راسه ليجعله يلبس فانه اخر خطبة الراش وعنه الى من شغل ان احسب
 بالوسمة للصداغ وعلو الخطبة الراش محرر نظر الى المراه لشهوه فامسى راسي عليه لعدم
 الخراج صوره ومعنى لو لم يسمي السموه فامسى فوله دره حجاج معني وفي الاصل
 بشرط الامنا والصحة شرط ولم يفسد احرامه لقصوره ففساد الاخر هو كالكفازة في
 الصور لا نهما به بالمتعلق بفعل المحرم والصاير في متعلقان بالمقصود لا بالنتيج رطل
 افسد الحرام الخراج حتى نهما المعنى في الفاسد كالعصا من فاد ينقض وردد وجر عاذا
 يقضيان وليست الفرق في ساي ساي واحد قال بالكاذا اخرج من بينهما القضا اخذ كل
 واحد في طريق اخر ليجت كاي لحيهما صاحبه بالمرع من الخ وهو قول جماعة من
 الصحابة وقاله فواذا اخرا افترقا ولا السبع اذا التفتها الى مكان الخراج افرقا وكذا
 ذلك صيغة لا يكون تشكلا في الادا لا يكون تشكلا في القضا وتاويل قول الصحابة
 البرقة اجتنابا اذا لم يامنا على انفسهما وبقول **الخصائر** المحرم من منع من ملك
 بعد الاخر من من وعده عدا بالان الاحصاء له هو المنع قال الفراهي وابتدأ في
 المحرم من من وعده وقلل اخيرا اي منع من من وحصر اي حبس وقوله تعالى فاذا انتم
 لغز العدة لان الامان يستعمل من المص والعلية السلام الزكاه امان من الحد او قوله عليه السلام
 من سبق العاطش الجمال من الشوم واللوص والعلوص اما احكامه انه سئل بالامان
 بعتبنا وبتنبيه عنه بكتبنا او بقره عن شبة في الحد الذي لقوله تعالى ولا تحلوا
 نرو شكم حتى يسلح الهدي محله ودره حصار وندح الا في الحرم ولا السبع في حرم
 احصر قال حابر احصر بامع رشو الله عليه السلام بالخدي يثيرة فخرها الله عن سبعة واما
 قوله تعالى حتى يسلح الهدي محله والخدي بيده بعضا من الحرم كان حجة الله السلام والحد

في الحرم كان الحرم الهدي والحرم سمي ان على الحرة وقيل احصر عانا وهو عن العباد
 حتى استعمل وقال الله الشبل في الحرم هو المح الصغرى فاذا اخبر عن الكرى يخرج بالصغرى كما
 بل هو فابن الخرج عن علي بن حمران قال قال الحرم بالقاء عليه السلام وعنه وردد سباب
 هو ليعي اقليم الخ في الاصل بهذا الاحرام وعنه العلام الحرم فاذا لم يات بها فضاها
 كان الحرم بها واذا التفت الهدي اربا اقام مكانه لرجا الفدية على الخ وان سار حرج
 جالا وخرج من عرج خلق والابن ابو شهاب خلق وان الخلق فلا سبي عليه لئان الخلق من
 الناس كذا قد سقط عنه الناس كالكبرى وغيره فكذلك الخلق ومنها لو لم يجد هذا بالقي
 حرم عند القول تعالى حتى يسلح الهدي محله والبعث من يوم عرفة اياما فله والاحصاء
 بيطر الى يوم يثاء وشط في صور من ارضه كل صاع من يثا واما ان دره حصار
 سوف من الحرم وكوز فله والا سوف له لا لعله ان ياكل منه اجماعا ودره حصار الصمد
 ودره الحرم الحرم سوف سوف من الحرم ودره المستند والقرار لا يجوز قبل يوم الحرم لهما انه
 شرع للعلم فلا يجوز فله اذ اية كالحلق وله انه للحال قبله وان تحفدا فلو بوقف يوم الحرم
 مطالع النصف من الحرم حتى ينف الهدي واعدل من الحرم وعنه في اول يوم من العشر ثم زال
 الاحصار ان قد تطل على اذراك الهدي والخ مص في الخ ولم يحال فله بانه لا يترك
 العقب احصوا المقصود بالهدي فسطر حكمة كالمكفر الصور اذا السبق قبل تمام الكفازة
 وان كان لا يترك كما لا يلزمه المفتي بالقبض حتى يبرعه فله ان يعود الى اهل السبق الاحصاء معنى
 وهو الخ عن المقصود وان قلن على اذراك الهدي دون الخ بان واعدل من الحرم بملك
 ايضا اذا الخ فله في الحق حصار وان قلن على اذراك الخ دون الهدي بان واعدل من
 اول يوم من العشر فله ان ياتي على قوله حاصره عن عدها سوف ودره الاحصاء سوف من
 اذراك الخ اذراك الهدي كرم في العاشر وهو قول في رواية الحسن عن ابي حنيفة بانه لا يترك
 الخ الهدي لانه قد تطل على الاصل فله حصار المقصود بالبدل فسطر بالبدل كالتحريم

لا يترك الهدي

[illegible]

وحلال الصلوة وحلال شئ من انزل الله تعالى ليجلله فاذا اخرج من اياه على وجهه
 التذاترك فلو لم يحل بدخلك لضع ماله لو خاف على نفسه بوجه فكذلك حتى لا يجره المال
 حرمة النفس له احصر في احرار عمره مع مدي واعد هم يلكه وما قبل يومه الخ كبر ال
 الاحصار وقلة على اداك العز وول المدي فخواهم اهو كج ابر هذا الامر تنوقت
 بالحرم من يوم النحر من العز بكن ادا وصال امام الخ فلا تنوقت به ادم احصارها وان
 احصر فارني نعم مدي من ليلتكما عن احرار من فاد ادا كالحل على حجه وعمران اما حجه وعمره
 طامره المفرد بالخ وعمره اخرى باحرار من ولحاج احصر بعد ما وقف بعرفه فليس كحج حق
 لا حل بالمدي عدلان كماله حصار ثلث النصف قبل الوقوف في حرم من كالحق قبل المدي
 لقوله تعالى ولا تحلوا زناكم وبعد الوقوف وحله كذا في النسا فلم يسأله النص ولا به لول
 بحلال الجمع كثير فخر حتى اذا لم يحل ذكر في الاصل ما هو حرام كما هو حتى يطوف طواف الزيارة
 وطواف الصلوة والخلق وانقص اشار الى انه لو حل للخلق لا لعد طواف الزيارة وعليه دمر ترك
 الوقوف بعد ذلك دمر ترك الرمي لان الممر يقوم مقامهما بصفة النقصان لهما ليسا برك ولا ينفق
 الله مقام طواف الزيارة دمر ترك وعليه دمر لنا طواف الزيارة ودمر لنا حرم الخلق وقال النبي عليه
 لتاجر الطواف والخلق كما اني بعد هذا لو ذكر هنا وهو من من الشا حتى يطوف للزيارة اشار الى
 انه خلق في الحلال وحده واليه صلا انه لو خلق في مكان خلق في غير الحرم ولو اخر في الخلق في غير ما
 والناحر عن الزمان اهور وحده واه الجامع الصغير ان عسى عند الاحصار فخلق في غير الحرم فقط
 عن الزمان والمكن حله فامر مكر فاحصر لم يكن محصا اياه معناه انه يمنع من الطواف والوقوف
 لان منع من احدهما مادي بالآخر والخلق وحله فلا بد اذ عليه وجب احراره اما ادا منع منها ابر ادا
 فكون محصا وهذا التعصية مري عن حله قبله والوجه من يكون محصا لان المنع من افعال
 الخ بعد ما صار مكر اذ الاساءة من اذ فلا بعد من هذا الطريق ليس كحصر من ابر كمال من بعد
 المدي بانه لا يمكنه الخلال وان حده هذا الضلال ومن شرف يفتقره ويعلم على المشي في الوضوء

عاجز عن كل شيء وهذا لا يلزم الخلق عند ان جسد محمد ونهى المحرم في العالم حرمه وفاسد الخ لا نقضي
الا حرمه من احرار الخ وافعال العجم كالمشوق فما نصي ياتي في الترخيم حتى لا يصير له قلة منقرد
في الافعال حتى نقرأ ونشيد ونسبحه فاحرام الخ بدفع الخ وافعال العجم تدفع العجم وفيه بعد
صحة لزم الخ **التفسير** اعلم ان الخ لا من له حرام من بعد افعالها بالخلق والتقصير الخ
لنحو الافعال والتقصير ليسا اما الخ سوف المحرم والاحرام والابو سوف سوف هما وقال
محمد سوف يامر الخ وقال سوف سوف المكان حق ولو حلو الحاج اياها الخ في العجم فعلة دهر له
الي سوف المالحون العجم سوف الزمان عند حرم حتى حرمه عا اياها الخ بران العجم سوف في هذا
سوف الخ عدها خلافا لا في سوف حلو وطا ومفتم وشيخ ثم خرج من الخ عدها خلافا لا
ولا ليس يشك مقصود به هو من حطوف اقله حرامه ومحل لا تنوف المكان والزمان كما لم يوقت
الخلق من العجم بالزمان والمكان فاحضامها بالمكان هو وخصا
بالزمان حتى لو طاف عدوه كان معتبرا وان كان عند الحصر فاحضامها ولو طاف في مكان الخ فكل
الخلق حصص المكان لا من المناشك كالسلاحة الصلوة ولا في حصر الخ وان لم يكن في نفسه
فهو من المناشك مع العجم كالدخ فيوف المكان والزمان وان لم يكن حتى عاد الى الخ
فبما شئ عليه عدها لا حلو في مكانه فارق حلو قد الدخ فعلة دهر ان دهر الخ في الخ
اخر بنا حرام الدخ عن الخ خلافا لهما اذا عاد العجم الى المناشك مع العجم فعلة دهر حرمه العجم
هدية عر كل فاد افاء الخ على الدخ او الدخ على الخ لهر دهر خلافا لهما **من**
اذ امره ما حرم عنه فالتقاسم ان لا يصير دهر عبادته مدته دهر في السائر كالصوم والصلوة
ولم يكن لا يصير له شتيجار الخ عند ما وفي الاستحسان صحت من مر تارة وزدت فيه عر قال بعض اصحابنا
الخ عن الخ وهو قول السبع لقوله الله السلام الخ من عر ان سلكه لهذا المستر ان سوي له حرام الخ
فهو ليس كحرمه عن بلان وقال بعض ان الامم ثواب النعمة موزنة عن محمد وهو اخر الخ الى العجم
ابعداده بل يبره دهر فيهما السائل ان لما نطقا بالمال لان المسافر تقطع الاعمال والشرع

وار النعمة في حق العاجز مقام الخ فوقع الخ عن كل واحد منهما من حرمه حتى لا يخرج الخ عن حرمه
ولم يكن دهر المستر والقرار على المأمور اما الصوم والصلوة لا تعلق لهما بالمال فكلما كان المأمور
من كلاهما فان حركه السوا ليعر جار عدا هذا الشئ عرا ما فصح له من غير حرمه في الكا لعم والراة
او حرمه في الجسد ومنه لكون امر الى الموت اما اذا زال فالخ على الخ حاله ان العجم انما سئل
من الله ان لا يبدع دهر الى الموت فلو امة رحلان كلا واحد منهما على حله ان حرمه فاحرم
الخ سوف عدها في عدها فمن اليها ما العجم من اليها لان كلا واحد منهما امره بالافراد في الشرف
والسيرة فاذا احرمت عدها تعدل بقاعة عن احدهما العجم ولولا عدها لا يبره حتى فوقع له وطل
لحرام عدها كما لو ترحل المرأة رحلت معا فصح من العجم من اليها وان احرمت عن احدهما العجم
فان عر احدهما بعد الشرع في العلم ما يصح ان عر قلة عدها استيسانا خلافا لا في
فيما لان الامم ياتي العجم في حله بالافاء لا يصح بعيدا بعد ذلك كما لو احرمت عدها حركه
احدهما بغيره يصح واخره كلا واحد منهما ان يشترط في عدا فاشترطه لا حدها لهر المأمور خلاف
ما لو احرمت من غير عجم او عجم حسب يصح له ان يفسد من الخ معلوم حتى لا يفسد ما
كم في معلوم حتى لا يفسد فلعلمه حتى لا يفسد في حله لا فاحرم عن احدهما عجم في نفسه
يما في الشرع شرطان مثال اما محط يوا بعد احدهما اولها فلفه عجم في نفس الفعل
وول سبق سب الثواب في حرمه السوا اما هو المأمور بفعله الخ لا فاد ا حاله لرفع الا
الذي ان عدها لهر عدها ان حله الثواب بعد عدها وهي لو احرمت عن من من عجم
احدهما وحله شتيجار ان المبرم لهر التبعيد واد اجبت لهر العجم في الوجوه والاخرها
وشبهه الى العمل مقصود فاد عر في الشرع الخ لا سدا بغيره الواحد سوف
حرمه ولا عجم او احرمت عن احدهما لهر ان يبره خلافه والوعر بعد الشرع لا مكره في الامسا
والوكلا الشري اذا لم يوا احدهما الخ النقد ان نوى احدهما عجم في حله ان
مشترا بالفسد والوكلا اميل في الحقوق وانما يفع الملك لو كان معلوم فاد الملك معلوم
يقع الملك

كتاب النكاح

منه المهر بعد الاولي من ان يشترى من غيره فلا يجوز الباء قبله وفي كالتسبيح قبل الطواف
ولنا كذا من اصله فليس هو الا وهو في حق الباء النائية على النكاح والطلاق والشرع
للطواف كما من اشترى حازه اخر من اذن البائع والمشتري ان يخلها بالجميع ما والى
لا كما لا يمكن للبائع ان يخلها او كما لا لنفس المشتري فكما لو كانت منكوحة ولنا اجماع في
2 الاحرام من المشتري الاستمتاع كمنه من حق العدة واحدة غني الشرع كما لو اختلفت
وفيها حق العدة من حق العدة لان العدة واحدة كل شيء ولو قدر بطل جعفر في العدة الحاشية
خلاف البائع لا من اذن لها فكارا وحسن حرام ولا تطله لان ابطاله خلف الوعد خلاف
النكاح لا من الزوج وقد سبق في المشتري ولا يطله الجمع ولو تزوج محرمة طوعا قال
من يخلها وقال ابو موسى يخلها او هو فاش في حق حصة من والى المشتري ان يخلها او كما
هو دلالة كلامها في الجمع كقصر شعر او قل طهر من جميع ما وفي بعض النسخ ان يخلها او
جميعها وهو دليل لان كلامها في جميعها واحده مشا كما في بعض النسخ في الجمع اعطيا
لها ما في بعض من الجمع في طوع عن فدية يقع في الحليل كمنش وحقه وهو كالتكاح وهو
على حازه الزوج ان يخلها بلسانه فان احتجز عن طلاق وقع فمعه في الجمع كمن يخلها
كتاب النكاح بكر قالوا لهما ان يزلان زوجا فلا تافسك فوجها من قوله اذا
فانكاح جابر لقوله عليه السلام انك تشارف في نفسها فان شكك فعلة منتهى في جملتها
ضامتا وهذا لا يما تستحي من اهلها الرعية في الرجال من الرد فذهاب الزوج عن
شكوك كرهها بعد الزوج عن من يخلها وان استنار ما عدا الولى او ولى عه او
منه لم يكن رضا حق تكلمه قال الكرخي هو رضا لان جها ما يشد لانا ان سكوتها
خطره ناضرة والضرر ان دفع خطره رضا في حق قريبين ولنا وكذا في كل الزوج
كفوا او المهر او المهر كمن سكوتها رضا في حق الا والى العدة الى حصة من كذا في
ذلك عدها وهذا اذا سعى لها الزوج تسعة في حق لو قال الزوج جلد جبر في اولى

على انك سكوتها رضا في حق الولى المحرم من نفسه ولا من غيره من تسمية الصداق ولا
خلاف طاعة بينا وكما لا يشترط في النكاح بل الولى فانزله جها بلا اشتباه كرهه حاله
الشبهة من وقع على اجازتها وقال ابن ابي ليلى والسفوح بنقله لو بشر طر صاهلها
الكثير في الشكوت كما في الغلام ولنا ما زوسا ولا يما حرة مكلفه ولا يسله علمها النكاح بلا
رضاها التفرقة في مالها بل الولى فان بلغها الحرة سكبت فعلة منتهى خلافه لان مقابلة من
لو جعل شكوتها رضا في حق الولى العقد لسكوتها عدها من شتمها من لو جعلها رضا في
الزوج قبل العقد لانا ان السكوت خطره ما للحيا والمهاضي من وجود وطهره بل من
المهر بعد الولى اليها من شتمها فان اجترأ فوضو في يد من العدة او العدة عدها
لا يشترط العدة كذا لا يشرط في الرسول والمسئلة في كذا القضاء وان حكمت
حسن بلغها الجبر فهو رضا في حق الصالح اذ على الرضا من الشكوت فان حكمت شتمها
وذلك معلوم من كلامها ان يخلها او كما وها زوسا ولا يما حرة مكلفه ولا يسله علمها
ان كان عن صوب وبله من رضا وان كان شكوتها رضا وقلنا كاتدم من عماره من
لانها من الشكوت وان كانت حرة فلا لهما من الحزن وكذا في الاستسار واذا استسار
الولى نكاح زوجا فابتكر من جها منتهى سكبت فمهرها حلالا من مقابلة المهر
شطبها ولنا قد ترمي في الباء بالية حلالا فلو لم تزل من تحت بالرد كما مر حده او لا وان
جوهر يشبهه ونكاح فاسد من يخلها شكوتها وان زنت يخلها عدها كما لو زنت
نكاحها بالوشة او الطفرة او طول التقييس حلالا للمهر وان اخرجت فقلت قال الصبيح
لا كفي ومي في الجمل من امره زوج بلا اشتباه قبلها فعلا لارضى بطله من ربه
بعد ذلك لم يسله لو كانت بكر افعال الزوج بل عكسك وقال بله زدت والقول لهما
وقال في الزوج ليشكك بالاصلا وهو الشكوت لانا انك من دعواه من العدة فان اقام
بينة فبنتها اولى لا يثبت الرد وهو ثبت عدا وهو السكوت راحة لو اقام افعلا

[illegible]

انما اجاز حسن علم حتى استقر في الاشياء فخرجت منها ثبات اللوح ولو رجعا ولو زوحت
 نفسها او رجعا ولو اجاز من حلق في ان الاول اليها لان اقرارها حجة فحقها وان لم تكن فزوت
 سمي البعد المحجج والتمجج روح بنسبته ابن حجة مما صغر ان هو وليها اجاز ان لم يكن ب
 والخد فزوح الصغر من عداء واذا بلغا علم الحمار والابوي سمع لخير اجاز حمارها كما
 رجعا او الجدا وما في الخلد والقاضي فزوحهما فظا من الزاوية لان لها حمار البوع لا
 قالوا لها الحمار في كاح عنهن والخد وعن ابن حجة خيار لها لانه كالاب كالك الصوفي
 النفس والمال لا فزوحهما عبد الخ حجة اذا لم يكن لها عصبة ولم اجاز حمار البوع واجه
 الرواسن ان كلك شفقها القصور في اجازها حتى لا تنصرف في مالها واذا اجاز حمار البوع فزوح
 البكر حسن علمت النكاح لهنها النكاح وان لم تعلم بالحمار او ان تعلم بالنكاح فلها الحمار حسن
 تعلم ولا يسطر حمار البكر والغلام الشكوي ولا بالقاهر من المجلس لم يوحده ليد الرضا
 كما في اسلم النكاح وحمار العتق لا يملك حمارها لان الحرة تنفرغ للتعلم والمجلس في موضع العلم
 ليس لعبد حمار اسلم في دار ما لا شرع ولا تملكه تنفرغ والمجلس في موضع علمه حمارها
 بالشرع ودار الحرة يسطر حمار العتق بقيامها من المجلس بشكوتها وان كان بكر
 لانه يستخير السبع او اثبات المولى موحيا لا غنا فاعتبر ما ثبت بحجر الروح وحمار الحرة
 وذلك بطلانها ما احاج الصامر لا يسكنها ولا يملكها فبطلانها بملك الشرع والمولى
 وحواد التملك تقتصر على المجلس كما في السبع لان الصامر منه ليد الرد اما حمار البوع لتعرف
 الرضا وشكوي البكر رضا لا يسكنها بالغلام لا قيامها فلا يسطر حمارها الحمار العبد
 وحمار اجازة عبد العتق ولو سطر حمار البوع للذكر الا ان يرد الموجه وهو قصور
 المتباينة لشهادتها وحمار العتق لا يملكها كما كان الروح او عبد الان المعني وهو
 لملك الخصمها ومن سطر حمار البوع فاخار العتق لم يسطر النكاح ما لم يرض الصامر حتى
 احدهما قبل الصا وثة الاخر كلاه ما لو كان النكاح لعبد البوع حماره يسطر له من ذلك

الدخول المحصور والولي والزوج المهر والمهر العدة كمرز وجمها في عدها من غير ان يفر
العاصي منها قبل الدخول فلها المهر الثاني كاملا وعليها عده مستقلة كما لو حلاها بالاول
محمد بعد العدة ورجع لها والزوج عده عليها ولها نصف المهر من الدخول في النكاح الاول
دخول في النكاح الثاني عند اتي حصة والى من شفع حلا والمهر في العدة الاولى رطلين بالنكاح
ولم يفر بالعرف عند زوجه عده عند محمد بن يعقوب النكاح الثاني والحق بالعرف في حق
المهر عند محمد بن العدة عند زوجه لان العدة الاولى واجبة المانع من ادائها وهو النكاح الثاني
بالكس اشترى مائة درهم عندها فعلمها ببقية العدة وقولها طاهره بفرقة قبل المشي
ولم يفر بتبين المهر في الطلاق في حق العدة الثاني كان الاول للمهر وحده لا في حصة والى من شفع
السدة والفرقة تبقى بقية العدة فانما زوجهها والمهر وحده في ذلك حكما فصلا فاصف
العقد فاصف يستمر المهر من الكد والعصم بما كد حكم النكاح كما تشارك في الحلو
والفرقة بعد ما كد العقد بوجوب المهر والعدة ودر سطل اعيادها على البيوت بالعرف ان شفع
فان تعد الحلو بيمين بالعرف والنكاح بما كد في حكم المهر والعدة على ان لا تنسل السودة
على ما نذكر لو طلقها ناسا في النكاح الاول لم يفر حها بولي في العدة وطلعا فلما الدخول في
المهر الثاني والعدة وله الرجوع من عده ما رطلين للرجوع عن محمد بن زفر في نصف المهر بغير
الاول عند محمد بن النكاح الثاني هنيئ صحت عند محمد بن زفر في نصف المهر في الفصل الاول
كانت الفروقات لثالثه لعل او خبار عتق او بلوغ او زدتها او كان النكاح الاول فاشد
وطيها السبب من زوجهها نكاحا صحيحا في العدة بمرافقها فلما الدخول في الطلاق
كان النكاح الاول خابرا والى الثاني فاشد هنيئ صحت عندها فلما الدخول في المهر لعل ان
صبرته فاصف بيمين القنن شرا ودل ذلك يكون بالعاشية ترى ان الحلو في نكاح فانه
لا يوجب من الا ان العدة تنسقط سكاك فاشد هنيئ صحت كما كانت ولود حها بعد
العد بولي وهذه الوجوه بطلها قبل الدخول بمرادها عليها ولها نصف المهر عند محمد بن زفر

عليها ملك البدن فصار كاحنة حرة اذا استبرأ حلا الى غير نفسه ورجعته فان كان المكتوم
اصلا اظهر بان اخرها له عتق واذا صغر في فلاحا لهما كاشترى بيمين فوجه سليمان
وان كان المكتوم دون المظهر وهو في المكتوم ليس كفوها ما زوج قرشية على انه قريسي
يسر ان من العرب والموالي خير من غيره فان رصت فلا ولا حوا القريب بغير الكفاة
وان كان في المكتوم كفوها ما كان عده وهو من العرب وليس للاول حوا القريب بيمين
ولها الحلو خلافا لفرق لوجود الكفاة ولما شرط لها صلاح ولها الخلاف ولم تنسل في كمين
اشترى عبد على له كاسا وحوار فوجه الحسن ذلك حلا والى كاسه في العدة عند محمد بن زفر
له سلف عتق عتقها في عده لا في ولا يسهل من المقاصد وهذا با على حوا النكاح بلا
ولي عبد في حصة وهو قريسي عن محمد بن زفر على من شفع ودر عتق لغيره اذ ارجع الحلو للملكة
لغيرها او كانت فوجه حها وكلمها حاروا ان لم يكن الزوج كفوا فلا ولا حوا القريب غرض في زوجه
عنه الحسن ان لم يفر ان لم يكن كفوا وقال ابو يوسف في حق لعل حوا القريب حها
لانوارثا كمرز وحق وقال ان كان كفوا حازوا الاثرفه حرج وقال ابو بكر في لعل حوا القريب
الاختصاص في زوجه عبد الطاهر ان العاصي بامر الولي الاحارة ان كان كفوا فان لم يفر في حصة
القاضي وقال محمد بن زفر حها من كفوا وعده بيمين حها على حارة الولي وذكره زوار في حصة
الا ان يكون لها ولي فهو زوجه ذلك دار للمهر من العاصي ولها في دارها فان لم يفر الولي
وتستأنفه العاصي ان كان كفوا وعده اذا زوجه الولي لم يطل بيمين القاضي اذ للمهر الولي
وفي الحلو ان يرجع الى قول الى حصة وعده في مشايل الجامع وذكره محمد بن زفر في حصة
الاخذ في غير كفوها اذ ليس حوا ط اذ ليس كل ولي زوج حها الى القاضي في ذلك القاضي بعد
فالاختصاص في زوجه غير كفوها هذا وقول ابو يوسف على حارة الولي فان صدق في المهر
ان كفوا في حصة وان صدق في حها ان كان كفوا فلا ويحج العاصي كما زوجه حها اذا اعتصم
ولي فلا ان كان زوجه حها وان كان فقير خبيث حار وقل ان كاسا حار وقل

وقال ابو حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة في النكاح انما هو ايجاب النكاح على الزوجين
حيثما اشقاهما في حاله من الشئ له انما السبب في ايجاب النكاح هو ايجاب النكاح على الزوجين
صاحب المال لان انتفاع النكاح على صاحب المال لا يجوز له ولا حرمة له وهو حرمة
السامية لا يحد عليه ما خلا ما قاله فان روى عن حنيفة ان صاحب المال لا يحد عليه
عن ابي حنيفة ولا يحد عليه ما خلا ما قاله فان روى عن حنيفة ان صاحب المال لا يحد عليه
تزوجوا منه وطهرها بغير طهرها وقال حنيفة لا يحد عليه ما خلا ما قاله فان روى عن حنيفة
من كان من النكاح والنوم من غير فلا يشق ما يزوج غيره اي روى حنيفة عن غيره من غير
يتم في النكاح احكام الشرع كحوار عقد النكاح الا في روى حنيفة عن غيره من غير
ان روى حنيفة وهو حامل منه طلاقا كان حايلا حازلا او اشتها صبيحة يتفق ولها بالنكاح
لأن النكاح لا يمنع من النكاح ما روى حنيفة عن غيره من غير
المولى من نكاح اخيه او اذ احار تزوج اخاه او ولد له او اخاه او امته الموطوعة
فان روى حنيفة او في النكاح لا يبطا المنكوح حتى يخرج فرج الاخرى عن ملكه تزوج او بيع في غير
لان المنكوح حر موطوع حكمه حتى لو ولدت له بنت السبعة والاخرى موطوعة حقه فانها
وطي جميع من حر من طبا حقه الا ان النكاح في عقد شوق حكر وهو الحلال ذلك
لعده والنكاح حر وجو طر كمن وطبا حقه عن صارت المنكوح حر موطوع حكمه فممنع ذلك
وطي الاخرى فاد الحرج فرج الاخرى عن ملكه من النكاح وطبا حقه الا ان النكاح في عقد شوق حكر
وانه يكر وطى المدة او لم يكر وطا المنكوح حر ولا رطا المدة والامه بعد النكاح ولو تزوج
امرؤ له او مديرة او امته الموطوعة وطى المنكوح حر موطوع امرؤ له او مديرة او امته
او فارقتا فله وطى المنكوح حر الى ان تنقض النكاح او بعده لكن لا يفرق بينهما القاصي
ذكرنا حسب المسائل الكتاب تزوج حامل من زنا لم يستس من احد حاز ولا يوطا حاق

في النكاح

وقال ابو حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة في النكاح انما هو ايجاب النكاح على الزوجين
حيثما اشقاهما في حاله من الشئ له انما السبب في ايجاب النكاح هو ايجاب النكاح على الزوجين
صاحب المال لان انتفاع النكاح على صاحب المال لا يجوز له ولا حرمة له وهو حرمة
السامية لا يحد عليه ما خلا ما قاله فان روى عن حنيفة ان صاحب المال لا يحد عليه
عن ابي حنيفة ولا يحد عليه ما خلا ما قاله فان روى عن حنيفة ان صاحب المال لا يحد عليه
تزوجوا منه وطهرها بغير طهرها وقال حنيفة لا يحد عليه ما خلا ما قاله فان روى عن حنيفة
من كان من النكاح والنوم من غير فلا يشق ما يزوج غيره اي روى حنيفة عن غيره من غير
يتم في النكاح احكام الشرع كحوار عقد النكاح الا في روى حنيفة عن غيره من غير
ان روى حنيفة وهو حامل منه طلاقا كان حايلا حازلا او اشتها صبيحة يتفق ولها بالنكاح
لأن النكاح لا يمنع من النكاح ما روى حنيفة عن غيره من غير
المولى من نكاح اخيه او اذ احار تزوج اخاه او ولد له او اخاه او امته الموطوعة
فان روى حنيفة او في النكاح لا يبطا المنكوح حتى يخرج فرج الاخرى عن ملكه تزوج او بيع في غير
لان المنكوح حر موطوع حكمه حتى لو ولدت له بنت السبعة والاخرى موطوعة حقه فانها
وطي جميع من حر من طبا حقه الا ان النكاح في عقد شوق حكر وهو الحلال ذلك
لعده والنكاح حر وجو طر كمن وطبا حقه عن صارت المنكوح حر موطوع حكمه فممنع ذلك
وطي الاخرى فاد الحرج فرج الاخرى عن ملكه من النكاح وطبا حقه الا ان النكاح في عقد شوق حكر
وانه يكر وطى المدة او لم يكر وطا المنكوح حر ولا رطا المدة والامه بعد النكاح ولو تزوج
امرؤ له او مديرة او امته الموطوعة وطى المنكوح حر موطوع امرؤ له او مديرة او امته
او فارقتا فله وطى المنكوح حر الى ان تنقض النكاح او بعده لكن لا يفرق بينهما القاصي
ذكرنا حسب المسائل الكتاب تزوج حامل من زنا لم يستس من احد حاز ولا يوطا حاق

المختل به لفظ المتعذر في النكاح بسطاً بشرط فاشد الوفاء شرط فاشد فسطوح
النكاح كما لو رجمها بشرط الحمار ولما هو لعمره صلى الله عليه وآله في رجل رجم امرأته إلى شجر
الزحمة ولو اذنته بمسارحة قبره ولو ان النكاح للاراذ واج والولد الباقي والمتدكلا شتاء
وتوقيت النكاح لشعر يقضاه شتماع رجمه فكان متعذر معنى والعرض في العقود للمعنى
لفظ حتى كات الكفالة شرط براه له صلح والحوالة على ارباب الاصيل كقوله وان
وقتا وقفا لا يعيشان إلى مثله فكذلك عن الرجل يحد صهره بانه ساد معنى كانه رجمها إلى ان
موت صهره وهي وجال المشهور ان النكاح لم يشرع الا موبداً بطل التوقيت بطله وهذا لا نه
لا يمكن الانعقاد فيما وثق الوفاء كونه لا ينفذ فيهما لم ينعدها فيه كما لو اضاها العقد إلى ما بعد
شتمه لا سعة في الحال الا يجوز ان سعة مقصورة على الوفاء في النكاح لا يحلونه تنس
ان الوفاء ليس بشرط بل اعدا العقد فماعد الوفاء شرط في رجمه امرأته على كل حال لا رجم
الا ولا كره وجاز النكاح حلالاً لا يوشك وهو زواجه عن محمد وال محمد حار النكاح ولا
الحلال وهو زواجه عن أبي يوسف وهو الفساد الحاق الفقر فيه علمه الحلال لا يستحق
للمؤخر قبضاً بالحرمان ولا في حصة شرط فاشد فسطوح النكاح كما لو رجمها
ان يطلعها بعد شهر على ان شرط يقتضيه العقد ومثله فيفسد البيع والنكاح او الكفا
كره لشرط فاشد لعرضه من شقياً والامور ولو لم يستطد ذلك بلفظه صريح بل كره
لانه علمه الشك في شيء عنه فقال اسهدك أئمة قالوا نعم فقال عليه السلام لا يباع ولا يخلو ولا
لم يخلو منها الباقي قال سعد بن المسند وهو في السير المستحالة وهو قول مجوز في
قضى به فاصلاً بعد ان في قوله تعالى حو نكح زواجهم العقد فيمنع من الزوج فيخل الفط
النكاح على الجماع لا نه كتماناً وقد لا يهدا العول عليه السلام حتى لا في من عسيلة يذوق
من عسيلة والعسل هو الجماع وتكلم بالجماع محو او صبي نكح واستمر وان كان محبوس
لغيره او احراماً اذا كان نكاح صحيح في القبول ولا يخلها ملك العسل من الجماع كملك العسل في عقد
الصبي وان كانت له فعلها بالعسل لا يتقالحا من ولا عسل على

الصبي لكونه مزرية تخلقوا واعنياد الشهبان
كل امر العاقد من عاقدان كما لا يعلمان لسان العاقد من كل من اوله من ان حفظا عاقد
جارو ساعد باح سبي سبي عاقدان كما لا يعلمان ساعد ساعد ساعد ساعد
او انبيها او انبيها او انبيها فكل من كل قول العاقد ساعد ساعد ساعد ساعد
اهل دينه كما عاقد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
علم من لسان العاقد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
والحاشي من ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
وقال مالك ان ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
النكاح ولو بالدفن فلهذا ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
سعد نكاح المسلمين ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
لا سيما الاصلحان ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
المنع عليها واما اصلحان ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
فان نكح ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
المال فلهذا ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
ولكن لو لم يسمعا كلامه لم يصرح في الزبط الشهادة على العبد ولا على الاملاك ولو كان
أقرب من زوجهما من نفسه وزوجهما وهي غائبة لا يعرفها الشهود قالوا فاما ساعد
حسد وراي عن محمد بن حنفية عن محمد بن اسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها
عن محمد اذا ذكر اسمها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها
اباها حاروا وان لم يذكر اسمها ولو كان حاضرا مستقيما لا يعرفها الشهود وعن الحسن
بن محبوب في رجل تزوج نكاحا فبها الشهود ولو قال الشهود في رجل تزوج
اسمها الذي في قوله في هذا البيت فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا

٢٢٢
٢٢٢

جارو لو تزوجا نكاحا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
سعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
روحمها فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
الاول والآخر وهو قولهم في رجل تزوج نكاحا فسموا فسموا فسموا فسموا
الروحمها فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
الاملاك المرشدة له ان رجلا ادعى على امرأته عند علي بن ابي طالب فسموا فسموا فسموا
ان كان ولا بد فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
من زوجهما اذا تزوجت ثم فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
العصا لا سيما ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
العصا لا سيما ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
لا سيما من ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
افهم من ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
عليها حتى كان النكاح ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد ساعد
لرجل من زوجها فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
لمن تزوج الروح من زوجها فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
خلفه في امرته وان كان خلفه على النكاح فان خلفه برئت وان كان خلفه في النكاح
ثم فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا فسموا
يكونها في بيتها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها
لا سيما كما لو لم يفرق ولم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق
او شق نكاحا واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها واسيرها
لو لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق

يقول أحدهما العذر له ولولد يعرف نسبهما ولتعدد الجمع والفرج بطريقهما كما لو تزوجا
معا ولا يترط لها إلا أن يكون أحدهما بائنا ولا يترط أن يكونا بائنا معاً ولا يترط أن يكونا بائنا معاً
فما شئ ومن ثم المبدأ أن ولد كل منهما الولد لغيره من غير أن يكونا بائنا معاً ولا يترط أن يكونا بائنا معاً
لأن الأب أحدهما وليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما
نرفضه كما في حاشية المراجعة في جانبها الآخر لا يترط أن يكونا بائنا معاً ولا يترط أن يكونا بائنا معاً
عمران العذر فللبائنا ميراثان كما قالوا في غيرهم من غير أن يكونا بائنا معاً ولا يترط أن يكونا بائنا معاً
انتماء نسبهما ونسبتهما في ميراثهما وان كانتا فرعاً من أحدهما الزم له ميراثها لأن الفرائض
الفاصلة في نفاذ الصلح ولو لم يفرز أحدهما حتى مات فعلى كراه أحدتهما نصف المسمى
وميراث الزوج بينهما نصفان يعني إذا لم يكن فرق بينهما إلا في كراه أحدهما صحته في الموت
وعلى المسمى وله الميراث وليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما أو ليس أحدهما
من حكم النكاح حصص الجلاء لا يحمل الشك في حكمه بل هو للملك ولا يحملها كما لو أقام الله
لعدم موتهما ولو مات أحدهما فمات هو ولو فلهما في مال الزوج الميراث من بعدهما بالعدل
صحيح كافي مائة الأثرين من نكاح أمراه فصدقه بعد موته صحيحان بموته فيرفع النكاح
إلى خلفه وهو العدة ولو أمراه نكاح رجل فصدقه قبل موته لا يعد موتها المصداق لصدقه
عند الخوف والاصح إذا مات قبل أن يحد ويملك مثل أمراه قبل أن يحد ويملك مثل أمراه قبل أن يحد ويملك
بغير تسمية الميراث لها أن دخل بها أو ما روي عنها من مسائلها من موافقها كما هو
وعانتها وما روي عنها قال ابن أبي ليلى مرفوعاً عن أبيه قال طلقها قبل الدخول بها فليها
المتعة ذرع وخمار ولفحة بعد كمال عند الكرمي وحالة عند أبي بكر الرازي ولو لم
لها الزوج أو القاصي ثم رافعتها بعد العقد فليها ذلك إن دخل بها أو ما روي عنها وإن
طلقها قبل الدخول فليها المتعة كما قبل الفرج وكذا لو تزوجها على مشيئة ثم زادها
طلها تنصف المسمى وسقطت الرادة لأن العرض نقد لم يتر المثل من المثل لا تنصف

[illegible]

فهم دون خمسين حار ولو كانا من أهل البادية فالتب على شجر من سوتهم والماء على شطوطها
يعرف هناك لوزها على ثوبها وادارة اولها في المثل حار والعدالة الامة وكلها على
جمالها المثل في جميع صحة التسمية وكلها على سبلها او في جميع صحة الالامها لا في
سبلها بل في علامتها العبد جمال البصيرة والحسن كذلك وجمال المثل الذي هو جمال
حسن اجمال النور وجمال المثل في سائر المثل من العظم والكنان والصوف والادب
وغر ذلك وكذلك الدار كدي الدار حارها باحلاو اللذان والجلال والصيق البعد كثر المرافق
وقلتها فصار كما لو روحها على ما في رطلها وعلما في رطلها اغنامها وعلما في المثل حارها
اجمالها وعلما في التسمية علامتها العام لها من المثل كدكفي وكدي لوزها وجمالها على حارها
او على حارها وان التسمية فاشد فان حكمها الروح من المثل حارها وعلما في حارها
وان حكمها المثل حارها وعلما في حارها وان حكمها المثل حارها وعلما في حارها
لن رضاه وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
الفاو اقلها الفاء ان كان العبد او اقلها الفاء ان كان العبد او اقلها الفاء
وقالها الا في الوجه كلها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
لن شود علة حكمها المثل كما في حارها الا وكسرا جمال الدار في جميع صحة السكاح
واذا في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
ان يظلمها انما انشا وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
صفتها لفة وصفها وكسرا في اللكاح جو حارها اصلها وهو من المثل حارها وعلما في حارها
صحة البرد بلسانها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
التسمية والتسمية اعتبارها المثل انما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
عن الالاف والا وكسرا في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
واذا اطلقها قبل الدخول لا بعد المثل حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها

او اي حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها

على الف وكرامتها او على الف وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
وان اطلقها قبل الدخول فليما تصليها لعلها دكرها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
الف وكرامتها او على الف وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
الاول حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
وقالها السطح فليما الالاف في المثل حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
على ما والا وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
مساح العار وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
وان حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
هلا الدار حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
على هذا العبد فاذا وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
التسمية وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
التسمية وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
التسمية وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
تاره وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
او الاساره اقوى رما تقطع الشكره والتسمية وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
فالعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
المسح وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
واحد وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها
او مثله كما قال ابو موسى وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها

او اي حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها وعلما في حارها

عن يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى ان كان
 وقوله تعالى ان كان الله يمشي على الماء لكان خرقا ولكن الله عليم الغيب وكذا قال في
 الرجل اذا اراد الصلوة ان يركبها فليركبها ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها
 فان كان يركبها على وجهها فليركبها على وجهها ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها
 القاصي لا يشك في ذلك ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها
 الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 بل في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 ذلك انما هو في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تعالى ان كان الله يمشي على الماء
 لكان خرقا ولكن الله عليم الغيب وكذا قال في الرجل اذا اراد الصلوة ان يركبها
 فليركبها ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها
 فان كان يركبها على وجهها فليركبها على وجهها ولا يركبها الا على وجهها
 القاصي لا يشك في ذلك ولا يركبها الا على وجهها ولا يركبها الا على وجهها
 الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 بل في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 ذلك انما هو في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها

عليه في النسيان والتفريط وتسمى يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان الخمر الطيبة من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 والحمد لله المخلص من الخمر والحمد لله المخلص من الخمر والحمد لله المخلص من الخمر
 العبد يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 والناسخ ومي الى حرج من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 في سبها فمعه من الدخول علمها في يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 من الدخول فلم يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 قصاصها من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 الاسماع كما في يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 لا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها ولا يركبها الا في وقتها
 خاصة من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 كما في يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 في يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 لها او حرج من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 طلب من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 فان يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 لحدها من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 الصحيح من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 فهو كقرص القاصي وفعليها كقرص القاصي وفعليها كقرص القاصي وفعليها كقرص القاصي
 ذلك في يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 من يهودا بن ماتي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام

ولم يأت سد بالامها احرا بطلة المزد ماسي على بطلة برفع الا واحدة فان زاد ما قال
فثلمها وبقا فبقا سنان الا مخر بها واحدة **طال** **وغيره** **المجد** **في** **العلم** **باز** **ظفر** **الزمان**
مع الكناية من اسمين يقع على من خرج جازما قبله عزم او بعده عزم والقبليته والعددية لعمرو وبلد
الكبار على الاول كقول حاريد قبل عزم او بعد عزم في زمانا من وقع طلقة هذا بخير ما على
او بعد عزم اخرى علمها كان قاصدا لقراهما او غير المجد فيهما ان كانت تيسر واحدة في العدة فلا
رطل الزهر واحدة على البعا ويطلق على المعانزة حتى لو قال لها اسطالني بلدا او قال سبي فكا قال
وكلم مع القرا ولو قال لها اسطالني واحدة او مع واحدة او مع واحدة او مع واحدة
او بعد واحدة فبقا ولو قال قبله واحد او بعدها واحدة فواحدة كخرج على ما قد سانا نال
تفهم على من يفتنع بها واحدة فواحدة ولو قال واحد ومعها واحدة او واحدة وبقا
واحدة او واحدة قبلها فواحدة من الزاوي وقوة تفتنع بها ولو قال ولو قال واحد
او واحد عزم ولا خلاف في الزفر في احد عشر ولو قال واحد وعشرا فواحدة وكذا في
واحدة وما زاد او واحد والعدد فالزهر في واحد ولو قال واحد وصغيرا فبقا
ولو قال صغيرا واحد فواحدة عند محمد **لو** ولو قال اسطالني واحدة او لا فليس سبي في
الاصلا في سبي فكل ذلك عند ابو سفيان خرفا ولا وهو في المجد يقع والمجد كونه هو قول
ابن حزم في قوله لا يخرج عن محذروا سنا ولو قال اسطالني بلدا او لا سبي فعلى من حله ولو
قال اسطالني او لا يقع ولو قال او لا سبي فكذا في رواية ابن سليمان اما في رواية ابن جعفر يقع عند
محمد وابي سفيان لا يملك في ذكر ابو الليث محمد كساح الى الفرق على رواية ابن سليمان الى المعنى
اخر على رواية ابن جعفر في السك في الواحدة في قوله نفع بلا شك كذا والمجد كذا واحدة في
الايقاع فخره ووجه على رواية ابن جعفر ان قوله او لا سبي في بعض ما وقع كانه قال او لا سبي
منه كذا سطلين نفع في بعض المعنى وذلك كما في خلاص قوله او لا سبي في بعض المعنى في بعض المعنى
الايقاع ولا في حزم الى قوله العدد من قرن الا نفع فالانفع هو المجد في قوله لا سطلين

انها لو مات سطلين وبقا العدة لم يقع حتى لو كانت عزم حوله بما تيسر لها والعلامة كذا ولو لم
تمتع العدة ولو كان له نفع قوله اسطالني ما وقع العدة والسك في العدة في الايقاع
وذكر سبيل من سبيل الشرح حتى اذا قال اسطالني او عظم الواسطالني او لا سبي لا يقع
ولو قال اسطالني بلدا ان سنا الله فاق بعد العدة قبله سبيل لم يقع من الموت سنا في الايقاع
له سبيل في طلبة له بخار وهذا الصواب ما قلنا ان له سبيل اذا جاز على النفع الواحدة كذا
ما لو مات قبله سبيل او امسك انسان على وجهه يقع من الاستسالم بصله كذا حتى لو استسالم
على غير صورة لا يقع ولو قال لها ما مطلقا واطالني طلقا خلافا كان البارحة وطلتها
ولم يوسا فكل ذلك في معارضة الطلوع من غيره وان لم يكن خارجا عن طلوع ذلك اليوم
دناه صافي رواية ابن سليمان لا يفتنع كذا في رواية ابن جعفر في صدق قضائهم لا يشع بان
ان تصدق في رواية ابن جعفر في كذا ولو قال عنت الطلاق عن الثنا في قوله اسطالني او اطلقني
وكذا في رواية ابن جعفر في كذا ولو قال اسطالني او اطلقني فلا يفتنع في رفع الا
بالسك ويدكر عنت شئ الى الطلاق ولو قال اسطالني بلدا لا يفتنع في رفع الا بالسك ولو
قال لها انما سطلين طالني وبقا وارثي خلافا للسك ولو قال انما سطلين طالني او اطلقني
تيسر اداني في مخرج المجد ولو قال لها اسطالني امسك بها او اطلقني كذا في رواية ابن جعفر
كقوله قبل ان يزوجك او قبل ان يخلق او يخلق او ان كان تزوجها او لم يزوجها وقع في رواية ابن جعفر
اصاها الى ما بعد السكاح ولو قال اسطالني السومر غدا او غدا اليوم مر بها النفع خلافا
الى الغد لطلو واحدة ذلك في مخرج من خدنا وبقا في قوله السومر غدا يقع كما سكر في قوله
علا السومر يقع عدا ولو قال اسطالني الشاعرة عدا طلقه حالا الا ان سبي تلك الساعة من
العدد لو قال السومر عدا في واحدة من طلاق السومر في غدا فهو له عدا لا يستدعي رواية
طلافا اخر خلاص قوله عدا والسومر لان الواقع عدا لا يقع السومر وقوله السومر استدعي
طلافا اخر كما لو قال السومر اذا اجاع عدا لما استدعي البعلين طلاقا اخر وقع في العدا اخر

هذا في رواية ابن جعفر في صدق قضائهم لا يشع بان

هذا في رواية ابن جعفر في صدق قضائهم لا يشع بان

[illegible]

[illegible]

حق كوالها اخا زى او احرك كذا بطلان او نوى ما يقع به الطلاق اذا خرج جوا بالنجاسة
ما جاء الصجارة ومنى لم يخرج فعاد حاله في الاضداد الوصف لو قال لها طلق نفسك فقام
عن مجلسها بطلان فزوجه بملكك التملك بعصر على المجلس اجماع الصجارة في حارة الخيرة وورث
الملك السدي في ورث في المجلس وملكك في صمير من فعله فاما قوله بالعقد فادان
فلا يطلن بطلان كما لو قام احد عاقل في البيع من المجلس فلا يقول لا ملك الرجوع عنه لانه
اظهار حتى انقضى العقد النام لان الطلاق بملكك بعد الباطل لا يخرج الرجوع السابق قبل قول
المشتري من الحار السبع ووقع بغيره لانه اشترى الحارة في البيع دور الطلاق ولا ينافي
ملك الطلاق والمشتري بملك المسع الحار السابق فلو كان الطلاق بعوض من مخرج من قوله
في رواية طافنا وراى في رواية بطلان ملكها الطلاق لا يوجب على الباطل حتى لو قال لها طلق
نفسك بميتة او دمر فطلعت في رواية في قوله طلق نفسك بملكك المأخر وتعلق وقوع الطلاق
بايقاعها معي وكرامتها الا بان لو قال لاصحى طلقها او قال لها طلق في ثيابك بعصر على المجلس
لا يوجب كذا وانا بطلان بطلان الوكيل من بعد العبرة ولو قصار على المجلس والزوج من خواص
الملك لا يوجب كذا ولا يثبت له من مسالة في المجلس فلا يحصل الغرض وملك الرجوع لان العمل
وقد بقي مصلحة في الامسالة كذا في الرجوع في ثيابك من مسالة لان من يملكها بغير
وقوع الطلاق باعارة والعلم بان واحد الزوج قال بولي كذا بغيره فلا يلزم وقال في طلق
نوك كذا ملك الرجوع عنه لو قال رخصي طلقها ان سبيت فملكك بعصر على المجلس ولا يملك الرجوع
عنه قال في زوجه كذا لو لم يذكر المشتري في قوله طلقها ان سبيت كان بطلان لانها ان هذا
الكلام في حق الاحصى في ملك الملك والوكيل وتعلقه بالصحة في ملك الملك لان المال هو المتصرف
عن مسنة فاد اعلى مسنة في ملكه العلوق في زوجه السبع لا يحتمل العلوق فلم يلزم لان
ما عاين العلوق لو قال لها طلق نفسك وملكك بطلان بطلان وطلاق والاطلاق في الواحدة
بعض البلات حتى لو قال لها طلق نفسك بطلان بطلان في احد طلق وقع الواحدة وطلاق

الراية كما لو قال طلق نفسك في احد وثبتت لان البلات جمع والواحدة فرد وسما مغايرة فذكر
احدا لا يكون ذكر الاخرين ان الصرف في البلات في صحيح فالواحدة من اجزاء البلات
ملك الواحدة وهو لم يصح ذكر الملك فلا يصح في العصر لو قالت له طلقني واحدا بملك
او على الف فعلق طلقك بطلان او قال لك بملك فعلقها بملك واحدا بملك وسما بغير
لان الواحدة يجب في التثنية سدي وعبدان في حصة هو مستل في الملك فان لم يعلق
بالف طلق فان قال بالف فان لم يعلق بطلان بطلان او لم يعلق بطلان بطلان او لم يعلق
فاو بعدا بطلان او على العكس وقع ما اثره الزوج لا ينافي وافتد خالف فصيح ما وافقت
وطلاقا خالف فيه قال ابو يوسف لا يصح منها الباطل على فانس قولنا في حصة كما لو قال
لها طلق نفسك واحدا وطلق بطلان او قال لها طلق نفسك بطلان او لم يعلق بطلان بطلان
واحدا او على العكس لم يقع لان الملك في الاول لم يعلق بمسنة البلات وحاد في
السابق بمسنة الواحدة ومشتد الملك مسبة الواحدة عند خلافها ما وقع واحدا
عندها كما لو طلق واحدا ولو قال لها بطلان او اداسست واذا ما سبت او سبت
او سبت فمردت له لم يكن ذلك بعصر على المجلس في هذه لقاطوف على ما مر
فكانه قال في اي وف نشب في ملكك مضاف الى وف فالزوج والمستهرة فله من الملك
ولا يصح عنه ان كان اذا تسبعت للشرط لكن وقع السك في البطلان بالقياس فلم ينظر
كما لا تطلق له واحدا لان قوله اس طالق يحتمل اكثر من واحد ولو قال كلما
سبت فلما ان طلق نفسها واحدا بعد واحد حتى يطلو بطلان لان كلما يعمر في قول
فسكر الطلاق بغير المسبة فان عاد الى بعد زوج اخر فشا في رفعه لان المفوض اليها طلاق
ذلك الملك ان سار الملك فمردت عنه لان المفوض اليها عند كل شدة احد فان
سار الملك لم يقع عنه ووقع واحد عند المأخر ولو قال جئت بطلان او سبت
لم يطلو حتى تسالا في التبع المكنان فكانه قال في اي مكان نشب لان الطلاق يخص

والمباراة بالخلع عند الخلع على الاطلاق او بنوع في المباراه منع الى حصة وفي الخلع
مع خلع العبد العبد بالخلع لا ينفق عن نفسه والنكاح بعد خلع العبد لا ينفق كذا في المباراه فانه
لو قال لها اريدك من النكاح ولم ينو الطلاق فكيف خلع اطلاقا فلا يجب فيها البراء ولا في نفيه
ان المباراه مفاعله من الرأه فاقضت رأتها عما وعد الرأه من خلع لا في حصة الخلع من الزرع فقال
خلع الحمار والسور والسعد والنكاح ان الخلع الرع فحقه والنكاح كحمله وترفع كما لو نصاع
البراه من حق والنكاح والطلاق بالبراه الا في نية الرأه الخلع عن الحصة ان كان
الخلع بلفظ البيع والشراء اخلعوا فيه واحدا اطلاقا ان كان لفظ الطلاق عنده ولو
قال لها اخلع نفسي كمالا او ما سبقت فعاد الخلع لم يطلو لا لو صح والبدل عن العبد
الواجب مستحب لا مشتمل بقصا في عده احد من محال ولا وجه لوقوع الطلاق جانا لا بد
من من لم يذكر له بل لا ولو قال لها اخلع نفسي كمالا العدة من فعاد الخلع في ذكره الوكالة
بم الخلع لان البدل من عده وحق العدة ترجع الى المأمور بالخلع حتى في كمال فضل البدل فلا
يؤتى الى المحال وذكر في كتاب الطلاق ان من لم يخلع لا يخلع الا بالبراه ان لم يخلع اليه فودي الى
المحال لو قال لها اخلع نفسي كمالا لم يذكر ما لا فعاد الخلع في ذكره الاشهاد به يقع طلاق
ما من منزه او من شاع عنه ولا يكون خلع الا اذا لم يذكر له فكاه قال لها طلع نفسي
ما ما فعاد خلع في المسعاف والزوج اجز ذلك جار في خلع نفي ما في موضع اخر
لم يذكر احازنه لا يصح ولا يكون خلع الا على ما لا ان سوي نفي ما كذا في قوله العدة اخلع
امرا في خلعها ما لا عوض لم ينفق ولم يخلع كاه قاله طلعها ما ما ذكره سبيح في نكاحه لشكك
بهذا وما ذكره في حقه اوله فرائز لو قال لها خلعك ففعلت يقع بما شاق اليها من المهر
والجواز الخلع في العرو طلاق ونحوه لكن في الخلع نفسا فخلع نكاحا لا الخلع طلاقا
أمر طلاق ما في حياحي امكن جعله نكاحا لا الخلع ما في نكاحه لان الخلع لا ينفق ولا
بله بالمراه فلا يودي الى المحال فخلع امر طلاق ما في حياحي وانه ان سماعه لو قال اخلع نفسي

فعاد خلع نفسي الفلم يتم لم ينفق الزوج لا في نفي ما التمس في ذات العلق والطلاق على
علق الطلاق بقوله فاعلى هذا وكذا الطلاق اذ اخلع لا يقع عند النقص وان كان قبل الخلع
لان الموقوف النكاح فلا في العلق فخلع حصة النكاح ولو خلعها على حرة بعينها او حرة
نفسه ولم يذكر في خلع الاصل بعينها او منته او دم فخلع طلع لان الخلع علق الطلاق
نحوها او قد فعلت في نفي علمها او قال في نفي طلقها لا يخلع نكاحا لا يخلع نكاحا لا يخلع
خلعها على ما لا يجوز لثمنها من المهر او اعصى عده على حرة او حرة نفي نكاحها او فزوج على حرة
حرة نفي نكاحها المهر لما ان مفعلة النكاح اما نفقوس في النكاح لعظم المصلحة حسن
على حلاله من صلح الفقدان المائدة ولا تنفق من عده الا اذا اقول ما لا معروف ولو خلع
الصغيره على ما لا يخلع من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر
فان المهر من المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر
وفوق الطلاق على الصغيره من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها
طلع فجانا ولو خلع امره الصغيره على نكاحها ففعلت او قالت اخلعني على نكاحي ففعلت
جانا وكذا في نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها
خلع او الصغيره ولو اصابا فان الصغيره الخلع الى ما لا فعاد اخلعها على العدة او قال على
على ما من فعاد طلع الا على نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها
علمها الزوج ما لا بد ان اراد الزمها من الخلع اسد الان الحارة على نكاحها المهر من نكاحها
اعصى عده على ما لا على الا حياحي عن محال الان السوط بالاعا والنفق المملوك من العرو الاعا
على ما لا على الا حياحي كالتبع نفي على الا حياحي وذلك لا يصح وكذا الاعاق لن ان اذ اطلاق كز
العوض على نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها
نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها
اما السوط الخلع ملك نفق الا سوطا لا المملوك وحق المال على نكاحها المهر من نكاحها المهر من نكاحها

والله اقر بانفسه ان يكون له من الاجازة في الاشارة الى
ولنا المستثنى من ذلك ان يعرف ما الذي هو مساو في الاجازة طرول في سبيل الى اخر السبيل
تفسد في اجازة كمال المدة واما لا يشي لتقصي فان قريتها وبقي من السنة ان يفسد فسادا
صاير مولى لان يعرف ان سبيلنا فلا يمكن قريتها ان يفسد في سبيلنا لو قال احد
والله اقر بانفسه ان يكون له من الاجازة في الاشارة الى الاشارة الى طرول
والظواهر في كمالها في البناء والادب العالي للدين ولو من سبيلنا في الاشارة الى
بطان من سبيلنا في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
سبيلنا في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
الكوفة وانما في سبيلنا في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لمصدا وصغرها او ثقتها او مشافاة في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
بلسان وادب العز ان يفسد في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لن يفسد في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
وقال السفياني في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
وتشعور في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
يا رطال المص في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
كثير في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لقد كثر في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لا يصرح في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لو قال كثر في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
الظواهر في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
كاد قال انفسه ان يكون له من الاجازة في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى

لا يفسد في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
والى موشة الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
كافي ولو طلاق او ظاهرا او ابدا فكم انوى في كمال الكفاية ان يكون في الاشارة الى الاشارة الى
الصحة عن الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
يقين في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
ان يكون الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
البحر في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
الى موشة هو طهارة ايضا للدين في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
فان على الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
نشارة في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
عن طهارة من الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
فلم يخرج من الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
للمس في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لا بعد اليوم ولو كان عليه الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
لحسن في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
فرف الكفاية في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
فهم في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
وباعتان في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
صم في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
اطم عن طهارة في الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى
عنها كمال الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى الاشارة الى

ذلك ليعرف الحق فلا يصح اقرارها في حق الوتره فقط بالامه فان طلقها بالامه ما جازها واقرها فليسا
الا فليعذبها والفرقة بينهما ووصفها من المار بطايشق النواولنا كمن لا يها قضا كمن
الحق النكاح بمطنة التمهيد مع قول الشهاده فقط بالامه **الرجوع** الواع بعد الدخول
بصرح الطلاق او اخله واعدى واستمرى زواجه حتى فان كان خلاهما واغلق بابا وتخي
سراخر طلقها وقال المراجع ما وجدته من رجوعه لان حط المهر كاملا وعليها العده
ولم يخله اخنها ودارع شواها لا رطل او في الدخول حصة او في حقة وبعد الدخول في حقتها
لان الحلو انما اقيم مع الدخول في حقة الا في حقة من حقة الدخول احصاها الى العكاه
الذي كذا كالمهر ونحوه ولقد روي على حقة الدخول كما في التخيبة السبع مقام القصر في حق الناح
دون المستترى واختار الى حكم القصر كما كذا المستترى ولقد روي المستترى على حقة القصر
واذا كان هذا الطلاق فالدخول حصة او في حقة وبعد الدخول في حقتها المهر المستترى
حقه لم يصف المهر في حقتها ووجه العده احصاها فان احصاها مع ذلك لم يرد ولا
من سنتين بعد ذلك ان حقتا العده صحت كذا الرجوع فيه بد الشفط لو طلق قبل الطلاق
فتسليم طلاق بعد الدخول وكذا لو طلقها وهي حامل او بعد ما ولد فله الرجوع فيه ما
ظهر بها الحمل في ما ينفو من خولته لقوله عليه السلام الولد للعرا حتى يولد او طبا وكذا
في قوله المراجع ما ولا يشترط للرجوع شهاده ولا مهر ولا زواها وقال مالك يشترط الاكتمال
وهو اول قول السبع لقوله تعالى واستمروا اذني عذرا منكم لنا قوله تعالى ونعوذ من الجحيم
مطلقا ولا من انما استخار كقوله واستمروا اذ انما بعد عذرا منكم استخارها ولو شهاد
وليس كان شافرها او خرجها الى يادون الشرح حتى يملك على رجعتها فطل العده فان شافرها
بها ولم يسهل على رجعتها لم يسهل رجوعا وثامر فالنفر المسافر بها رجوعه انما يسهل الا انما
على الصلاح ولما كالمنا من خرج انه لا يرد به رجعتها ولا يسهل رجوعه والمعتد من
انسا الشرح من خرج من رجوعه لقوله تعالى وان خرج من رجوعه في الطريق فمضى لا رجوع

فمضى وكذا كذا ان خلق بالامه ما يصح فهو على موضع بغيره من رجوعا ولا يرد رجعتها او طلقها ثانيا
ويطو رعدتها او ينقض عد الطلاق بالامه والفاط الرجوع رجوعا او ردتا او استملك
او بالفارشة بان ردت من او يتركها ان ردت ان رجوعا في العده لم يكن رجوعا وقال محمد بن
لا رد دليله مشاكلا لا يشترط النكاح فلا يشترط في رجوعه ولو ردت في حقة الرجوع فله
او ردت من غير طلاق في النكاح لم يطل الرجوع احلا والمساخ المخرار حوازه في مباحته لا يصح
لعلى الرجوع بشرط انما استند اليه النكاح بعد انقضاء سبب الرجوع فاشترط ان يشترط
وجوه وكذا لو قال المراجع ما وجدته من رجوعه ولو قال كذا عدا صحت ولو قال عدا
عدا المهر ولو قال عدا اذنت لك عدا صحت كذا عدا المهر صحت الرجوع بعد سبب رجوعه
المصاهرة ولو طلق رجوعا عن شهود ونظر الى رجوعها عن شهودها لا يملك كذا لو نظر
الى رجوعها وقبلت شهوده وقال ابو يوسف شتان فعله لخلعها او هو حر او ما حر ولا كذا الرجوع في
تخيها ولها ان طلق رجوعه خيلا على الحرة كذا وعلمها كذا خيلا في رجوعها وهي امر حرة
قال لامرته اذ اولدت فاسطال فولدت لدايم لا يرجع في طلق اخر فلا بد من سبب من وقت
الطلاق ولا كذا ولم يفرقها بعض العده فهو رجوع وكذا الدعوى انما اذا اولدت من
سبب لم يكن رجوعا رجوعا رجوعا العلق والطلاق لم يكن رجوعا بالسك اذا اولدت من سبب
يقنع العلق بعد الطلاق لا بد من سبب في سبب السك او رجوعا الى الثاني بعد
ولادة الاول لا بد من سبب في اتحاد البطن شك اذا كان من الولد سبب فضا عدا
فلا شك في اتحاد السك فكان الثاني سبب بعد الطلاق فكان رجوعا ولو قال لها كذا والدي
طال فولدت لدايم في طلق عدا الثاني والثالثة رجوعا لهما طلق الاول وصارت معك
وبالثاني طلقا ان كان وطبقا بعد الطلاق فصارا رجوعا وطلق به الناح صارت معك بالثالث
كذا طلقها بالرجوع من طلق به الناح **العده** **وخرج** **المعتد** **من بيتها** **وخالها**
الطلاق العده بالنساء والاسبق الطلاق بالرجال في المختلف معك قال بعض عدتي

لو كان المصهادونه **نوع** المتوفي عن ارجائيلها بالخالد في العدة وهو ترك المهر لغيره على الا
لاجل لا تراه تو من بالله السور الاحرار بخد على مسوق والمهر المهر في زوجها المهر المهر وعشر
وكذا المسونة عدايا والاسقي لاحد اعلمها بالادبها بالاسقي على واربعه الروح المهر
او حشما ولنا المهر على اقل من المهر اعظم من المهر في المهر او في المهر المهر
التاسعة على في النكاح المشتهر على صاحبها من حشما وانفاقا وولدا او غير ذلك الانقطاع
حالة الحرة المهر واشق لا تحب المهر بعد من في حاشا عدايا ولا في المهر المهر
صحة المهر في حشما اذا ادا الى المهر اذ في المهر المهر المهر المهر المهر
وطب في زينة المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
المهر فلا يباح لها المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
وبالادبها ان حاشا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فان ابطا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
وحاشا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فان المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عدا المسونة حشما المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الصغير من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عدا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في النكاح المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في طالق المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فان المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
والعراش في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر

سمعون في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الولد ابطال النكاح المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
لاجل حاشا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
لا يثبت منه لانفس العدة عدا الطلاق المهر المهر المهر
عدا الطلاق المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
المهر وقبلا لا حاشا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فولدت لستة اسم المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الحاشا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
من النسب المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الامالي عدا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
المهر في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في عدا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
الا حاشا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عدا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
عدا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
مهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في النكاح المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
في طالق المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
فان المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
والعراش في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر

وعند ان حنف المشكل للحي بها اذا كان احدهما الحي فموت لا يذله عليهما وللا
2 يد صاحبه والواثر بل في ما يدها وهي سكر والقول لها لا حال حي بها واما اذا كان احدهما
مكنا او ماذونا فلا نأنا حنفنا القول للحي حي بها لا سيما تارعا فموت يد هما بشب
السكاح فكلها سارعا في حكم احكام السكاح والمكاتب والمادون له في حكم الحي من الادن
لمساو السكاح اما العدموت احدهما لا يذله للحي الحي فيعتبر بالملوك 2 معا لهما فكان
الحي والذفر اذا احلف الزوجان والمشكك فيهما الصغار وهو احد قولي السبع وقوله
الاخر وهو قول مالكا الكا لهما او قال ان لا يذله لهما ما عليهما من ثبات بينهما والباقي له وقال
الحسن القزلي الكا لصاحبه البتة فيهما الا ما عليهما من ثبات **الحص** السواد للحي
والصفر وهو كلون القز والسمن او التبن والكدر وهو كلون الحما الكثرة 2 اما الحص حص
حلا فالاذن يوشك 2 كثره ببعدها الذم من كثره السي لعمري فاذا انفرد الذم فله حكم الطهر
ولما ان ما ستر في الذم لا يخطئ في السواي الحاص حصا والكثرة بعد مراد اكان
الذم 2 اشعل الوعا كالزهر واما التربة والتربة والتربة والتربة وهي التي على عود التربة
في التربة اي على الرافق فيلحق حصص عديم حاسب عا لعمري كثره التربة حصا
وملح كالكثرة ولم يذكروا في الاصل وانكرها بعض المشايخ وعن ابي علي الدقا واما
كالكثرة فان كانت كثره حكم ما في الميزان الحيرة جيفا وخمد على فساد الزهر امرأة راب
عليه وعرفها فالكا جيفا ان يكون العشرة فالزاد على معرفتها استخاضه من الحص كالا
ينقص عن لا الزايرة المستهزاة في عظمه فاذا زاد في مستخاضه فالعلة السبل المستخاضه
تدفع الصلوه الامر اقراهما وذكروا الحما الس حصف والاسفع في حصص كثره الحما من الحص
بالاذن 2 القز ولنا قول عا لعمري ما تراه الحما من الذم يكون حصا والطا لهما فالك
ذلك سماها والله تعالى اخبر الحيرة اذى اما لم يجعل كالا في جيفا كالا عا فولا لو كان
لا نقضت عداها فقل الوضع لقوله تعالى يبرص بالارفة ولا تقصى لقوله تعالى واولا

ولا يذله عليهما
ولا يذله عليهما
ولا يذله عليهما

الا حلال الجمن رصع حمار من الحصص من الزهر الجبل ينسد في الزهر ولا يخرج وكذا الذم
حالة الطلق استخاضه ولا يخرج مع الولد يعاش عداها وعن محمد اذا خرج تراشا ولا فالحرج
اكره من الناس مع نصف البدن حكم الكا فاذا اولد ولدا وفي بطنها اخر فالنفس من اول
حتى لو كان بينهما الرعون واولا يعاش للاخر وقال محمد في زفر من الزهر من مقلد في الحما
ولا يكون يعاش الا بالنفس كالحصص لها ان يعاش من نفس الزهر وقد ينقص الاول
حلا والحصص العدا بعض الاخر اجاعا لقوله تعالى ان رصع حمار من و اسير الكا **العاش**
من اصل الى النساء المرض او صعد خلقه او كرسى او سحر فان كان يصل الى البدن من
او الى العصد و من العصد في موضع من حالي يصل اليها في خلقه اذ اطهر اذ لم يصل
اليها الاجماع الصابة لان عمره لغار من يذازو اليه في افق وصل من حصول السيرة حي في
عن محمد انه يوحا سنة شمسة في التي تتم لشهر الشمس واختار الفقهاء في جعفر سنة في روى
التي يبر بالاهل فان حصلت السنة طهر اذ لم يصل اليها حرا العاصي لقواته في حصولها
واما اطهر عند دعوى السكران بطر اليها اخراد والثنان احوط يذفع قهرا ببقية الذم
او اصغر فيفضل الدجاج فان حلتها لا اعتف فيق الا فكا وان انكسر ان تول على الجار فكا
والافتقار قل من يكره او اقر اذ لم يصل اليها طهرا لم يصل اليها وان قل في بيت والقول له
لا انكر حق الفرة فانكاره شبه العارض لكن مع عينة ان وصوله لم يمنع لثباتها كما
لو روجها ساء واختلف في الوصول اليها فالقول له مع محبة فان خلفه بطلان حكم
والسب وان كان او اقر اذ لم يصل اليها طهرا لم يصل اليها في حلة في المرة الاولى وحرف
السنة يغير الشبهة من وقب الباجلة كحسب عليه الباجر جيفا من رمضان لا يبر قلده والسنة
وهي لا تجلو عن ذلك فان مرض احداهما رضاعا يمنع الجماع فعلى الحي يوشك ان يبرد على
شهر كحسب عليه انه لما حث عليه رمضان مع لعنة الجماع في شهره دلان نصف الشهر
عليه عدا كما يصح من لو يوشك عليه من المرض وعدا محمد كحسب عليه ما دون

الحي

الشهر في الشهر لانه في كل واحد من الشهر فصار كذا ما دون ذلك ان حبس في شهرها
 او من غيرهما فان كان حبس في الشهر حبس عليه في حبس الا فلا واذ اخبرها القاضي فلما اتم
 او قامت واقامها اعوان القاضي من مجلسها او قام القاضي فدان بحار طارحها
 لان حبس القاضي تنويع المجلس كحسب الزوج وان اجاز الفروقة في ابه عيها كما لو حصر الزوج
 وفي الشهرين لا يقع في القاضي في التعلق فان الى من القاضي يسمي الا في غير من
 بالمرء وفعس عليه الترخ بالاحسان فاذا امتنع بامر عيه القاضي كان طلاقا مائنا وعد
 الشفع فشيئا وكذا في من طلاق الا بدنه والحمد لله ايضا واثاؤه الاسلام طلاق
 خلافا لابي يوسف كما في في الشهر اذ افرق بينهما فلهما المهر وعليها العدة للخلوة كما في
 في النكاح ولو فرق بينهما بعد النكاح لم يكن لها مهر على امرها قبل المهر بوصول
 اليها او ولد له ولا يسب من مدعي وطالب المهر بانه طلاقا لم يكن للقاضي ولا للبرق
 لما ظهر وصولها اليها فارقها حتى لم تكن متممة فحكم الشرع بالرجوع في قصاصات النسب
 ولو اقر بعد المهر بانه كان وصلا اليها لم يطل المهر في ما بينا فتمت ولو لم يحاصرها
 او حاصمت حتى اجاز لم يحاصرها بعد من الا جاز لم يطل حقا لان ذلك قد يكون للاحتجاب
 او لعدم الحضور ولو وطئها بامر مكره ولا حصار لها لم يمسح له ميسودها ولو كان
 وبالكلمة والبراءة على امره منسحقا بانه حكميا ولو كان بعد الدخول منزهة فلهما اصل
 اليها خاصية والحضي والحضي الذي هو من ذكره كالعبد لصورة الوطئ وان كان محبوا
 خبره حال الان باحدا لا بعد ولو كان العبد منسقا لا يجرى فيه ولا بعد ولو كان
 طائرا ولا حصارا للتعامل مانع بها ولا حصارا لاعتد الزوج في الحيرة والتقصير والحمد لله
 والحمد لله قال الشفعي والسرخسي في تفسير النكاح نسبي من عيها عندنا وبني في الخلاف
 ولو كانت امراه العبد امه في النكاح **امل اللعان** من هو هذا الشهادة لا عندنا
 شهادة ان يكونه بالانسان ولا يخفى الا بين مسلمين من عاقلين والعين على حد من

٢٤

قاذف في حيزه فاشهدوا في مجلسها حتى يتعد النكاح كحضرتهما وشبهه قد والرجل انما
 قد فاقوا حد الحد في الاحصاء اللعان في ما يقر من حد القذف في حيزه ومقام حد الرجل في حيزها
 وشرط النكاح حتى لو اباها بعد القذف في حيز اللعان وصورة اللعان انما اذا احصاه
 بعد القذف عند القاضي امه باللعان فيقول وهو لا يزوج من امرأتها الله اياه لصادق
 فيما زامها من الزنا ويقول في الخامسة لو الله علم ان كان من الكاذبين فزادها من الزنا
 ثم يقول في قول لا يزوج من امرأتها الله لكان ذلك فيما زامها من الزنا ويقول في الخامسة
 الله علم ان كان من الصادقين فزادها من الزنا في حيز اللعان في حيزه فيقول فيما زامها
 ليكون الملع والقيام بها العبد بشرط ما بين الملع على اللعان بعد ما امره القاضي حيزه
 اوسع عن حيز العبد وحكم اللعان من شرطه استتباع كما في قوله الله لا يزوج من امرأتها
 لعمان اياه ولا يقع الفروقة بنفس اللعان حتى لو طلقها باسنان في حيزه لكان يقع ولو كان
 له ولها بالحد في النكاح كما لو اشهد احد الزوجين حيز الوطئ ولا يقع الفروقة بغيره
 لان من حبس فلما فرغ من عيها لكان حيز الوطئ فاذ لم يمسك بالامر وفيه تعدي
 التسخير عليه فاذا امر القاضي بالمهر بانه امتنع بامر القاضي بانه في الغرض من
 طلاقا بان خلافا لابي يوسف لان حيزه من يده عند كبره الصبر في الرضا فلهما
 طلاقا وعدا غير من يده حتى لو كثر الزوج نفسه او ضاها لانه او قد واحدها محصنا
 في الاوصار كالحاد في ابطال اللعان وان زوجه عند حيا خلافا لابي يوسف
 لقوله الله لا يزوج من امرأتها لعمان اياه ولو كان العبد من الكاذبين لا يزوج من امرأتها
 لان الشهادة اذا اكدت بنفسه بطلت شهادة وحده الزوج حد القذف واذا اكدت بنفسه اللعان
 خلاف عن الحد حتى لو لم يكن احدا لللعان في حد القذف فاد ابطال الحلف عليه **صل التلبيق**
لعان في النكاح **بما لا يحلها صاحبها** **او بغيره** **احد** **في حيزه** **او بغيره** **او بغيره**
 لم يقع لان النكاح بطل بمالك التمسك الى عده وطلاق له في نكاح او عده نكاح وبن فرقة

٢٤

الناس في طلاق الطلاق وحكم المصاهرة وكذا في الرجاء او ملكة زوجها او بعد طلاق النكاح ولا
تقع طلاق عليها فان اعطىها قبل ان يصار اليها طلاقا وقع عند المولى ولو طلقها
لغير طلاق ولا يوثق بها في طلاق الطلاق وبعده النكاح لكن لم يطل في ذلك المصاهرة ولا في طلاق
ان رجعت وقال لا يقع وفكوا شترى امراته بعد الدخول في امرها وطهرها في العدة لم يقع في
قولها ولا في قول غيرها في قولها في طلاق وكذا في شترى امرها في طلاق وكذا في قولها
الزوج ولو طلقها طلاقا فان طلقها طلاقا في الاصل او في السيرة الكبرية مسلمة
اشترى زوجها بعد الدخول في طلاق النكاح وعليها المهر فان طلقها طلاقا في طلاق
ولو طلقها في العدة بعد ما باعته واعتقها طلاقا خرج من ملكها ومزنته ولو طلقها في طلاق
امرأته المسلمة وعليها المهر فان طلقها طلاقا في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في العدة
او دخل بها فطلقها طلاقا في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
للسنة او لغيرها او طلقها طلاقا في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
الشرط لم يقع وان اعتقها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
العبد لم يملك حرة ان طلقها في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
في خلاف الزوجان بمكالمته في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
المشترى وامر المولى **عبد بن حليل** اعدها حرة وموت بمكالمته فماتت
العبد وان حلاله الصدوق فلهما حرة في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
للمعقود رجوع على العبد كما صرح في ان كان معسر المرفقة وقال ان كان موثرا صرح في طلاق النكاح وان
كان معسر السبع العبد لم يرجع وقال بن ابي حنيفة اذ اسلم المولى في العدة للمعقود في العدة
بنا على ان عند المولى حرة عاقا ازاله ملكه هو في العدة لا ازاله الزوج في حق الشرع جاز الاستنكاح
وان كان الزوج يملك الحرة في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
لا سماع ولا يوثق عند العبد ملكا لساكنه بعد المعقود رجوع على المولى ان كان المعقود

٢٤٧

موتها في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
مملوكه فلهذا قال يرجع على العبد في الرجاء او ملكة زوجها او بعد طلاق النكاح ولا
فالزوجان لا يوثق بها في طلاق الطلاق وبعده النكاح لكن لم يطل في ذلك المصاهرة ولا في طلاق
للساكنة تضمن للمعقود المولى بشرط من التمسك من العبد بما شترى في ضمنه احتياشا للملك عنده لكن ليس
الا عاقا ولا يجرى معقودا عاقا ولا يجرى عاقا في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
فان كان المعقود من المولى صاحب حرة في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
في ضمن مائة لا يوثق بها في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
بوحدة لا اصله في الضمان بان لا يوثق بها في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
اليه منفعة السبب وان كان العبد فله ان يحل النكاح في المشهور عن ابي حنيفة تضمن
المعقود كما لو اسلمه غير الادعي في زواجه عتق من ماله دبره اجماعا على طلاقها
وهو مولى سران واجازوا الضمان في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
للمعقود في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
وتضمن المولى في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
كل من يبرأ من بعد ملك العبد في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
الاشتغال او انما يشتري العبد عند عتقه للمعقود صاحب طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
ومنفعة المولى مرد ومنه لا عاقا ولا يشتري ويطلق عاقا والمعقود لما صادف ملك
المولى وغلا في حقه المولى يجرى في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
خمس خمارا في ضمن المولى في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
صح لكن لا يوثق بها في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
وسقط ضامه عن المولى في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها
المعقود وان تعدى ما عليه من الاصل في ضمان النكاح على وجه شئت للملك في المعقود في طلاق النكاح او اسلمها بعد طلاقها في طلاق النكاح او اسلمها

٢٤٨

سبب لا وفهم علم السبل كمال الاداء والراحلا انوى الاستطاعة الحقة الى حلالها
الدر على مع الفعالة من استطاعة القضاء والفكر بصدق ديباه رادته اذ بالاستطاعة
والاعلى والى نسطر على ان افعلوا من النساء ولو حرمتم ولا يصدق فعلا لا حلال الظاهر
وله فيه لحفظ في رواية بعدد من جدهم يستعمله **اصافه العتق الى ابي ابي** واول
المشتري **والجواز الى المشتري** **او البيع** **او الهبة** **او الصدقة** **والاقرض** **والاعارة**
والمشتري **او الجواز** **او الهبة** **او الصدقة** **والاقرض** **والاعارة**
لان المشتري لا يفتقر الى مولود وشرا لا يفتقر الى العتق وتصير نفقا واخر ولا يفتقر
القامة سبعا قال الله تعالى السوط العوم مجتنباً على بار الحرة فلو ادخل حرمه
مع الوالى دل الحرس على اعتق او زاد المسلمين ودحو الحرة لو قال لا منه اذ اولاد ولا اولا
ولا يملكه في مخرج فلو لم يملكه جاعا على حلالها وولى معه فلو قال اولاد اعتق
حرم فاسترى عبد اعلى ان اول المشتري فزاد ثابو لست من حرمه السرى هو كذا لو
استرى عبد من حرمه المولى احد منهن فزاد لعدم المهر والمال لعدم السرى لو قال
اول عبد امك واحدا فكذا لو كان قال اول عبد استره فحكه في حرمه بالنسبة
اعتق فزاد اسما على الترخيد السرى هو كذا لو قال اول عبد استره بالنسبة
حرم فاسترى عبد امك بالنسبة استرى عبد بالنسبة اعتق واما انقضاء اعتق المشتري
فاستتره نفاد في العدة والى العدة لهذا لا يصح قوله ما والى الدائر حلالا فمما حلال
ولصحه قوله ما فمما حلالا فحكه واما حلالا لو قال اجر عبد استره فهو حرم فاسترى عبد
من عبد امك ما عسى الباقى من حرم المشتري حتى يفتقر من جميع المال ان كان المشتري في
وقال من حرمه ما فمما حرمه على كذا حال لان حرم المشتري فزاد حرمه من حرمه
المشتري ومما العدة فمما حرمه من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
فمما حرمه من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه

نظرا لجزية الباقى فاذا مات استمر حرمه فمما حرمه من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
فاستتره من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
استرى حرمه لكونه كذا عتق حرمه ولا يفتقر حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
فتب اليها في الاربعين شهر لم يفتقر حرمه ان كان الطلاق يقع الا بعد عتق القربان في الحرة
لكن لما لم يكن حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
بان حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
امر له امره ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
نظره عتقه من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
كفارة حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
بالنكاح ان استتره ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
عنه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
بشر المهر حتى لو لم يكن استتره ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
الكفارة حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
عالمها واستتره ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
قصه بيع القرض لا يفتقر من المنقاذين وكذا في حكم المهر الذي لا يفتقر منه للمالك عتقه
لظهوره من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
او اثره زوجا حرمه فمما حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
سقط اعتبار الثاني فمما حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
على ان حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه
حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه ما عسى الباقى من حرمه

10

4

[illegible][illegible]

صوفی

والدانة قال رضي الله عنهما ما حج من شأنا على الله وهو لا يرى ولا خلاف
في المعنى وأما لو قال العبد إن جالسني بامر أو قال أيا ما كنتم فاسم جرحي وعرفي ولا على
شبهه وقوله أيا ما على ثلاثة عشر في الجمع وقد ذكر في الأصل أيا ما على عشرين عده غلط
من الكتاب في العبد أحمد ذو القرنين بنوع عبد الأبرار كذا في الكفر لا يلهو في أول
الجمع وله عدا في قوله فمما عارضه لا في حقه ان معمود هذا الجمع عشرة مرارته يكره من البلاد
في العشرة بصيغة من بامر بعد العشرة بصيغة النور فقال الحد عشر مراراً وسبعة عشر في النور
على عشرة عده لهذا وعدها على التي عشر في السبعة عشر على يلهو عندهم كقول الأما وويل
لن بامر بالعشرة على الأمر الجمع لا خلاف ولو قال إن كنت ليه إن ياذر فلا وإن يعدم أو حتى
أذن أو يعدم فامر به طالق فالأذن والعدم مرارته من الآن وحتى للعامة في الجمع هما شوا
وقال تعالى إلا أن تقصوا أي حتى تقصوا فإن كلف من الله دون العدم وكلمة واليمين نافذة فيجب
وإن كلف بعد ذلك كلف بعد اليمين فلم يجرى ما في طالق قبله دون العدم وسقط اليمين
حلا فالأذن في سبعة مرارته منع بعينه في ما تسمى بآخرة وقوله بعد موته في تصور تلك
المدة فسطا اليمين عندها كما في مسئلة الكون ومدة الخلاف قوله طالق ليه إن يعدم فلا جرح
تطلق إن يحول فلا في العدم مراراً وقال إن يعدم من ليه أن يذبح على ما لا يفسد وهو الطلاق
فجعله طلاقاً حكماً والشرط في الحكم ما قبله كما أن حكماً ما بعد الفاء كالحكم حكماً قبلها جرح
فالآن كلف ليه ما به جرح أو عزم أو سوى ما به فامر به طالق وليس له الإجماع في الجرح لأنه
في الزيادة على المائة ولا الجرح ما دون المائة كما لا يخفى **اعتبار في ضافة جرحه** الكفر
عند فلان إذا ذكر كذا فلا إذا جرحه بغيره صافه وهو جرح الشرط لا يلهو في قوله
فما هو كذا فلا في الغناء جرحاً في كلفه واليمين لو فعل بعد ذلك في كلفه جرحه
على العدم في ملكه فلا في سبعة عشر مراراً في الدار واليمين ودواير إلى وهو جرح الشرط
لا في الملك لا يستجوز في ما عاده في تقييد اليمين بالقائم حالاً أو عداً اليمين كذا على الملك العامر

ج

للأذن ولها اللفظ مطلق والعادة مستزكوة ولو ذكر كذا عده الماذون في الماذون هنا
مستغفر ظاهراً في قوله من الدين المستغفر في منع ملك المولى في كسبه وإن لم يكن عليه دين
مستغفر في قوله وكذا أن يذبح في قوله جرحاً منها ضافة إلى العدم قال عليه السلام
من باع عبداً وله مال فهو للبايع إلا أن يسطر ذلك للبيعت فاختار ضافة إلى المولى فلا جرح
في مطلق له صافه ثلاثة عشر مراراً في العدم مع ملك المولى فعاد محمد في الجمع بل لا يثبت
وعند أبي بن سفيان في الخمسة عشر مراراً في العدم مع ملك المولى في كسبه وإن لم يكن عليه دين
ولو قال إن أكلتم عدياً من أكله إذا جرحه هذه فعاد بعد ذلك في ملكه كلفه جرح وقال
محمد بن زفر في جرحه في الإشارة تقطع الشركة فتجرح على ضافة في تقطعها فلفظ له صافه كذا
فالله العدا وهذه الدار والضم في لهما الشرط هو الفعل في جرحه في طالق لفظ
لحقه من فلا يستحق هذا المعنى من الملو كذا في كسبه فاحملوا المقصود من ليه صافه
والإشارة فاعتبر تأخري عن أبي جعفر في العدم كقول محمد بن زفر في العدم في الصحيح
طاهر الرواية في الخمسة عشر مراراً عداً عن كسبه فامر به طالق كلفه جرحه في اليمين
بملكه وماله في الملك أيا في النسب لو قال إن أكلتم عدياً فلا في جرحه فكله بعد ذلك في الضد
والجرح في الجرح والجمد في الرأب أو جرح في الجرح لغيره فالأما في العدم في كذا الإشارة
حتى لو كلف ليه جرحاً بعد اليمين لم يجرى فلفظ له صافه ولهما أن الجرح في كسبه وكره
الإشارة بلفظ على أن الداعي غبط فلا في غبط العدم في فعله هذا يستحق أن يحكم عندها
لو كلف المحدث بعد اليمين لو قال صدق فلا في هذا أو في جرحه فكله في العدم والصداف
والزوجه كسبه لو كان الداعي غبط فلا في قصر على الأصاوه فاحملوا المقصود من الإشارة
ولا ضافة وهو غبط المشار إليه فلفظ له صافه كما قال محمد بن زفر في كلفه في كلفه
صافه هذا الطلسان والدار في كلفه ما عدا ما عدا من الطلسان والدار في كلفه ما عدا من
الكلام فالأما وهي الجرح في كذا الإشارة فلا يثبت اليمين ما ولو كلفه في كلفه في كلفه

ج

او نوى بالكسوة التي فيها حق لان الميت يستحق كالي وبعد الموت فزار قبره فحينئذ قال عليه السلام
كسبه يستحق من ثمره القبول ليس فزاره وما وراة هو لو اجر الى فشا ولو قال ان غسلته فهو على
الحيوة ولو لم يورث من ثمره القبول اسالة الماعلية معناه ان الله لا يورث من ثمره ولو لم يورث من ثمره
اليمين على قضا الدين او قضايه ثم حرر قال ان القصد انما هو فعله في حقه فباعه بها عدا
وقصد ان يرد بها الدين بمقتضى ما على الدين من الدين واما الدين على الدين
واخر الدين قضا الاولها او على العبد حتى لو كان قضا وانما شرط قصص اليمين ان يكون
بقرره وكره لو قضا به بغيره فاللهما من حسن حتى لو كان في العرفه السليما
ولم يكن استنباط الاقرار بها للدين او استحق للوداء مستحق استحقها البعض البعض
لا يستحق الميراث لا بعد الدين بمقتضى ما على الدين من الدين وان كان بها الدين والجار
المستحق العضاة تقدر القضا وان وجهها للدين لم يرد استعاط لا قضا وهو فعل الدين
والقضا فعل الدين وكذا لو قضا به شقوه او حاصلا لم يرد بها السانلة الميراث
التحريم في العرفه والسليمة فلا يورث القضا ولو قال الدين انما هو على عدا او استوفيه
فعدى حقه حصص بالدين عدا او وكذا حصص وكذا في نفسه لو وقع المقامه فعلا وكذا
كفعله لو كان قال ان الله انزلني على عدا فقتض من حلا وحسبه موزنا وعمره او قضا به
لا وزن لم يرد في نفسه بالوزن سقط عموما لفظه وقع على حصص حقه وزنا وكذا
لو قال انما اقتض على عدا في كسبه فقصاه بالثراهم وما خرجت لما قرأ نوى بالاثرا
الاستيفاء ضد وديانة من الوزن طريقا لا شتيقا فحلا حازا عدا لك حلا واطا
وهو حقه فلا يورث قضا **اليمين** في الحج حلا ولا هو في الكعبة على الحسي الى بيت
الله الى الكعبة والى مكة وكذا على نزاره بيت الله ماسا فعليه حجة وعمره ماسا وان
ساركة انما قد لا يورث قضا في الزمان الحج او العرفه بمكة الالفاظ فيلزمه قال في الكعبة وفي
مكان اخر وان حو الحرام لا الحرام في الحوزة الحارة في المناسك فالزمان الحسي الى بيت الله في

الحرام الزمان حرام ويلمح ما شاع له الزمان في القربة قال الله سبحانه من حج ماشيا فله كذا خطوه
حسنة من حجتا الحرام فله ما حسنت الحرام قالوا بسبع مائة فان ازيد الحج حرام من الحرام
وخرج الى عرفات ماشيا وان ازيد العرفه حرام من السبعين او من موضع اخر من مكة الى ان
المكة حرام من الحرام والعرفه من الحرام فله ان يركب في السبعين فاذا اخرج من حجة ماسا فله
الحج ماسا ايضا وان ركب في الحج او العرفه لم يركب الله ولو قال على الداه الحرام الى الكعبة الى
بيت الله لم يركب من القياس ان لا يركب في الكعبة من المشي والرجوع والذهاب لسبقه كالمشي
الى المدينة الى بيت المقدس لكن ترك العباس في الحسي بالعرف ولا عرف وعمره ولو قال على
الحسي الى الحرام او الى المسجد الحرام الى الصفا والمروة لا يركب فالا وهو كالحسي الى بيت الله
وقد لا يركب في الحسي الى الصفا والمروة عدا حرام ان يركب في بيت الله وحده لم يركب وعمره قد
ما في البيت وزيادته او في البيت وعرفه فما اذا ذكر البيت يتعاقب العباس في حله حلا حرام
انما الحج العام فسمي ساء ما ان ركب في العام بالكوثر وهو يقول في حله حرام عدا وقال
لعنوا بهما شيئا ما شاع ما ينفق في الحج ومقصودهما العرف والى حله ان النصف لا يضلح
مشهودا به انما الاتحاد حله القضا ويرجو فيها للمعاذ في ان العرف لم يطل بها فكان
سماها تهما على نوى الحج فارقا اذا شهد على رجله قال المسح ابن الله ولم يلق قول
النصارى وهو يقول وصلة بكلامي بعد السهاده على هذا المعنى لو وقع العلم كذا
في فلتا اذ السهاده على ايات السكوت ولا لفظان حتى لو قال لا نسمة قول النصارى لم
تقلوا السهاده على المعنى وان ركب في العام الفل كبريكم يركب في نوى ووجه الحج كذا ذكر
لعضهم ولم يركب في الرواية قول في نوى فحله القضا في نوى السهاده على هذا المعنى
استراط دعوى العبد لقول الشهاده على عتقه من الشهاده فقامت على المعنى في السهاده
ها وبشهادة حله ما ذكره سمس في السهاده حسي حجة الدين الشرط حوزا ماسا بالبيت
واركان فكاك الوفا لعدوه انما حله الداه السوم فاس حرام فاما العبد فله ان يركب

البين في النسيء قال النسيء لو كان من غير كسوف هبى فاشترى قطنا فليس فيه
مبلى ولا الاحى لو كان من غير كسوف هبى فاشترى قطنا فليس فيه
اولى سببه والعلة للنسيء ليس من اسناد ولا من غيره الا في غير قطن كان له حلف
كما في مسئلة النسيء انما تعرف من قطنة عاده فداؤه فالمن فظى ومن قطن شاملا واد
لزم المبنى بصدوقه بمكة من الهدى ما يمدى ثم لو حلف لا يمس حليا كالمركب
لا حلى حتى يخلو للرجل كالمركب القصير ليس حلى حتى حله فداؤه كان فيه حلف
ولو حلف لا يمس حليا فلبست لو ابداه او عدا من رجله او من غير موضع
لمحسب والاحسب ان حلى قال تعالى وتخرجون منه حله لهدى تخلي به بلادته فداؤه ان يمشى
الانسان على العرف لا يتعارف الحلى باللو الا من عدا حله او فداؤه حله او عدا
لا حلى فداؤه على فاس قوله ان يلبس الرجل والعلام للو الحالى فاس قوله
اللو ان يلبس الدية والعصه حليا الا ان يصاغ كل لو غير موضع حتى لو حلف في عدا
دهبا غير موضع حلى **البين على الصوم والصلاة** حلف لا يصوم فامسك لا يشترط
لحسب ان الصوم من هو في امثاله هو عاده ولا يوجب حله ان يوى الصوم وامسك
من النهار حلى لوجود الفعل الصوم ولو حلف لا يصوم يوما او لا يصوم يوما فاقطع
غزو الشمس لم يحسب لان ذكر المصير مع الفعل للمبالغة وضع على الكمال لا يبرأ من الغزو ولو
حلف لا يصلي حلى لا يطهره لم يحسب لان الصلوة من هو في عاده لا يوجب حله لا يطهره
هي معصية لو نوى في فله كرم وقبح حلف فاسا لان الكسوف في الصلوة ولم يمسك
كان الاما وصلوة الحمار صلوة لا ركوع ولا سجود ولم يحسب استحياء بالان الصلوة
المطلقة لا توجب حله ان كان عاده او ما يقوم مقامها عند الضرورة والسجود اعظمها
فان يحرم ذلك حلف من اجزائها وما بعد ذلك انزله لانه انما يصلي ركعة ولا يقال
صلى قنابا او ركعا ولو حلف لا يصلي حلى لم يحسب بالمركب كحسب الحائز في الصوم وادلى

الكامله كحان والشمع ووالله ما اجرت ركعة فداؤه اشار سمس لمن الشرحي سبب له شام
زحمه الله ان قبل القعدة حلف لو حلف لا يصلي الطهر لم يحسب فداؤه العدة الاجرة بعبادة
عن ومن الوفاء فله من حاشية حلف في البين ولو حلف لا يصلي الطهر مع الامام فاشترى
سلاتر كعان او بر كرم لم يحسب لان ما يصلى كالمفرد ولم يصلي الطهر كله مع الامام وذكر
سمس لمن الشرحي ان اذا استوى من حيث كان لا كركب الكا ولا الاول ولو قال ان
ادركنا الطهر مع الامام فادركهم فغود احسب ادا حلف معهم من مائة ركعة معصية
والعلة للنسيء من ادرك ركعة من العدا فطوى فداؤه ادركها **البين على الركان والورد**
والبين في حلف حلف لا يشترط حاشية حلف فداؤه او ياشتمه لم يحسب والركان عند ما يكون
لوزده وكسافة زاحمة طسه ليس لشامها زاحمة طسه فداؤه حلف من الشرحي فداؤه
بنت ساقه فركان الركان يكون لعنة زاحمة طسه ليس لشامها زاحمة طسه فداؤه
اما الركان طاحرج منها او وليكون للتفاح زاحمة لا يشترط حاشية حلف فداؤه
ولا ساق كاشام شير من الغيرة وليس للورد والاشتم شاق كاشام حلف لا يشترط
وزد اعلى زرقه من القياس في السبحة لكونه الاسميان على دهنه فالاشتم حاشية
دهن السبحة من الاسميان فاشتم حاشية الاسميان على دهنه فالاشتم حاشية
بائع دهنه في **تطبيق** او اعتاق **وخص** امره قال لزم حاشية حلف على فقال
كل امره الى طالق طالع الحاطبة فضا وعلى من شفعه بطلان حاشية حلف فداؤه
غرضه تطيب قلبها وجهه ليس هو كان يكسر ان يقول طالق او يقول طالق فداؤه
طالق فاذا زاد كان مستاء او يعمل بعونه لكن مع الرادة كحلف الحوا على خلاف الطاهر
مصدود ماله الاحمال لا قضيا لانه فيه حلفه فداؤه غرضه تطيب قلبها فداؤه
مصدود حاشية حلف فداؤه بالافراق الاعراض في المباح ولا يشترط العزم حلى لو قبل
له انك الكافرة عداؤه فقال لزم بطلان العدا حلف فداؤه حلف فداؤه
طالق او ماله

وقوله في الامم عندنا خلا والاي نوسعه عن الحق في حقنا انما
فعلنا ما صحت فيها وكذا في حقنا من افعالهم واما في حقنا
ما لا فلا في حقنا في الحق وعن الحق في حقنا ما لا في حقنا
من الاصل في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
ان يكون هذا على قولنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لا نقبل الملك كما لو كان في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
فلو في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
الحل في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
نحضر كما هو مستحسن في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
وقال ابو يوسف في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
للاثر في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
وقال ابو يوسف في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
بذم في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
ناوله في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لست في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
الانتشار في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
اكره في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
هنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا

وزيما يتشبه ومن علمه قور لو طهره في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
فول ذلك في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
حالتنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
من حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
عائنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
ثبوته في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
شبهه في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
العقود في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
حالاتنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
حقوقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
فاحلنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
العموم في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لنقصنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
وعلى هذا الخلاف اذا شهد القاد و اسان في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
لقوله في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
او يد عظيم في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
اخرى في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
من ضررنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
السمن في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا
ولا خلاف في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا في حقنا

لا يظنون الكفار وان ظنوا علمهم فشيئا منهم في ان قدامهم حرام وشيئ النبي عليه السلام
دنه او طائش و هو من اهل البيت الاوثان من غير العرب وناش في مشهور وسنة من وقال السبعي
لا يجوز دمه كدمي العرب ولا قوله تعالى الحي يوطى الجرد له ان مشركي العرب حتى اعانوا
وفرقتا وان شاي الامام هو ادعاء من الجور وان ياحد على ذلك الا فلا ناش برده ثابت بالسنة وكلامه
ورده قد يحتاج اليه الاستعداد او الجواز من علمهم ولا يجوز من غير حاجه كذا وعقد الامم الجارية
بلا حجة لان فيه اجراء الحكم احرار بسلامة حكم الحداد امر المسلمين في وهو ان يقرضه مام
للجور على الناس للبراءة فالاولى ان يعرف المسلم بالقسمة بحكم الاسلام لانه لم يخال المسلمين
ولا يقرض على الناس بل يشهد له جوه وهو حرام فيكم شبيهه باقارن من ذلك المال الذي ياتي
لغيري لغتهم بعضا ويقومون بالحق من غير حق الله عندك ان تعرفي العرب عن ذي الجليله وشي
له احد يزوج حقيقا من غير رضاه عند الحاجه بعد الرضا والى وكه عند الاستغناء
والجمادى اخبر لقوله تعالى وجاهدوا وقال عليه السلام الجهاد ما مضى من الدنيا الى ان يقابل
احد خصما من امي الدنيا قال الله ان المسلمين في شدة حق كساح التمر اشار الى انه فرض كفارة
اذا قام له بعض شيط عن الباقي من المصود وهو ان دفاع نشر الكفر واجراء
الدين الا اذا وقع اليه في بعض على كل من يعوق على الجهاد ان يخرج لقوله تعالى انهم
حقاوا وبغالا وجامدا في سبيل الله يامو الكرم والعسكروا في سبيل الله على منعة المسلمين
وجهمهم وقصر على كافيهم الذي عن بعضه بسلام ولا يمكن الجهاد من المقام في الا بقله
نقصي حواشي حصى بصر عونا وعينا المفاذ اذ جلا نصرته من مام ماء على فله ما ترك
ويكون له ان جاوز بها حقله دميها فاذا احازها فهو دمي لا يرضى به فاذا امعت
سنة في حق الماء فعلة الجراح لانه بما صار دميها لود في الماء الا ان يكون شرط عليه
ان اذا احازها يا خادمة الجراح فمدار اخذها منه ولو دخل امان فاشترى من حرام
فوضع عليه الجراح فهو دمي لا يرضى حكمه انما ومن المساح من قال بعض السري نصيب

بكتس العن

دميا لان به التزم الكرم وان استاجر من خراج لم يدميا لان الجراح لا يرضى على الشفاج حتى
لو كان خراجا مفا سمة مخرج سانه وهي عليه الجراح ضار دميها وان سري عشره بعد
الى حقه كسري الجراحه لا يرضى عنها نصير جراحه ولو روح دميها لود دميها لا يرضى بها في
المعامر فيمكن العود وان لم يمكن من فعلها ولو نزع من المستأجرة دميها او مستلما بان
كانت كاسه ضاربه دميها لا يرضى بها في المعامر ولا يمكن العود ومنع اهل الدية عن
ليس بان يحضره اهل الجوارح والركوب في عامر المسلمين استوا فيهم وعبد الصرة
ركبون على شروج كميته في قريش شبيهة الزمان تضع علمها بالراكب يد وباحد
الامام باطما الكشتي ان رما امر باياد لا يرضى لقوله عليه السلام اذ لو لم يرضى بظلم
الجنود الى اصبح الطريق فلا يرضى علمه بتمتد كما كما ان رما بغيره في غير طاعة في
عنده و شئت الجراح الى ذلك واختلاف المشايخ فيما والاصل انه يكفي وكلامه بما
تعارفوا به الى الا على وجه الرية العظم كشد التاروق والساق والقلانس المحضة بغير
ما يترتب من رية التاروق في شدة من المصود شبيهه بغيره وكذا في التاروق من
نسايم توضح لعلامه في الملأه وفي الحمام دمي بعض العبد والحق تبارك الجرح كرم
بمودة ولعسمه بالدين و رية الجهاد من كالمزاد على ما ياتي الله ان يرضى به بغيره بسلام
فلا حارة بغيره على الكفر في الدية وكذا في بصر التاروق والمزاد لا يرضى به بغيره بسلام
باب في المقتل من قلة وفاء **باب في المقتل من قلة وفاء** **باب في المقتل من قلة وفاء**
حربا او اذ اذ جرحا حربي او اعصت احد هما من صاحبته حرا السامنتان
ونزع للمقتل المقتض في ذلك بغيره لانه لا يرضى به على الجرح في مام في بصر التاروق
الفصل في الجراح والمباح في ذلك ولا يرضى على المسلم الا ما يحق به المشاواه الى امر
بدر المقتض ولا يرضى عليه لانه في كل عام كرم في سبيل الله من الغلظة وبعض العبد في
كالسري العائنه لو خرجا مسلمين قضيت بينهما العمار الولاية للحاكم طاعا في اسلم

ولا يلزم لنا حتى قلنا بغيره في الكفاية في الاطوار ان كان له من السبع
 الله تعالى في العبد القصاص في الجوارح فلهذا لا يلزم لنا الا في كل سطر واحد
 فاستلزامه في المطاع في العبد القصاص في العبد القصاص فان شئت الا ان
 من لا يلزم في ان شئت الله في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 او في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 السبعة في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 دار الجوارح في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 وقال الله في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 لكونها في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ولا في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 وحال الله في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ولا في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 مصر في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 حسد اما في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 عادلا وقال الله في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 من العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 صان في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ان العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 لو حصدنا ولهم ما في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص

في العبد القصاص

سبعة في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 والعبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 سلاح كالحديد في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ومناحيها في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 له فلا سلاح له في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ولا ما في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 فلهذا لا يلزم لنا في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 او كان عيدا في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ففقت عنه فلهذا لا يلزم لنا في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 البعير او شبيهه في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 شي من العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 الاطوار في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ماخذه العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 الاول في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 الحر في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 ملكوه في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 فاشترى عيدا في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 البيع وقد اشترى في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص
 اما في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص في العبد القصاص

في العبد القصاص

الزوال كما اني والى اسلم عبد الحربي صا الى المولى ان استحق الملك لكن ان جازا يمكن من الزوال
عليه ان يحرم من سبل او حرى او ودية عن خلافها لان الملك السليم لا يظلم احد
له اذ اخرج من ارضه المولى له تفرق المولى اعترافا بالملك عبد الحربي ان عبد الله بن عبد الحربي
اسلم صا اخرج السامرا المولى عن قردن النبي عليه السلام فاك في عسا طائف من عفا
الله وكذا لو اخرج من ارضه المولى لان ارضه بعينه اسبق او رده دافع والظاهر يحتاج الى
له ثبات وكذا عبد الله بن اسبق من سبل ابن من ارضه السامرا كعبه بمر وذكر في التبر
الكثير ان هذا المولى لتعلق من موره خلا وعلمه **اسلام الزنبي** اسلام الصبي الذي ينفذ اسلامه
وانزاده انزاده او بحر على الاسلام فنفذوا والابن ينفذ بده لسن انزاده وقاله
والسبع اسلامه ايضا وفي الخلف ونحوه من اسلامه على المولى بالمالع حر كان او عبدا فان
لا قبله الله عليه السلام من يذنبه فاقبلوه ورت قبل المرنه خلا والسبع فان كانت شتى عما
المولى فادفعه عن حرمها وحولها شيئا لها والى المولى ما يادى ما طرد ذلك او لم يطالب
جمعا من حرم المولى في المراءاه وقد تحسبها الامام بعد في اعيان حرمه و
امح اذا علم المرنه على حده وطلبوا الدية لم يقبلوا لقوله تعالى تقتلونهم وستميتون
فبذلك فهم ولقوله الله تعالى من يذنبه فاقبلوه وعليه اجماع الامه ان ظهر عليه من قتلها
وصبا بمر في من الصحابة رضوان الله عليهم شيئا من المرنه في من الى بكر حتى وهو الخفية
2 سمر على رضوان الله عليه فولد له من الخفية لان قتلها هو حرام فاسمى بمر في من على الاسلام
خلا ونشأ مشركا العرب لا من اهل المرنه من اسلامه والخص بمر هذا المرنه لا تسمى له اسلامه واد
طلب المرنه من المولى على ليطر في امورهم فلا ياتلها الا اسلامه لكن ربما خد على ذلك لا
مدينه المرنه من ذلك حرام واذ الحاله لا رده لا غير مصورها في تزوجوا عانتهم وتقوتم
الا ان يكون من كسب له اسلامه في رده المسلمين لما تذكر في فاق المرنه في اقسام
نافذ كقول الربيع بن سنياد وتسلم الشفيع وطلاق المرنه والمهر على عبد الماد

له انما انعمت على الملك وهو قائم ما طرد كالتكاح والديعة مما اعطى المولى ولا يملكه من قو
كفا وصلة المسلمين في العمل المشاواه في الصراف حاله بمره في وقت معا وضمن ان سلفه
وان ما او فدا وهي لحاقه بطله عبد الله بن شرف محمد بن عينا ومحمد بن ماعدا
منه التفرقات كالسبع والسرى والاحازه واصحاب الدون والكثارة والتدبر والعق
والهبة الوصية والا ان حصة موقو كالمقاوضة والانسفد لكن عند محمد كما بعد من المهر
وعند الله بن شرف كما بعد من الصبح حتى بعد ثبته من جميع مالها ان المرنه في اباحه
الدمر وكذا لا يقدح في نفاد المهر كمن عليه فضا من مخرج وكسائر الكفارة والمكاتب
للمرنه ولا في ثمره غيره محمد بن صا لا يشترط على الملاك ان يوفى بقول المفسر عليه
بالفصاض والرجم اعسر فحبي التملك من الدفع بل على التبيه هذا او في حربه
تعلق من العيال لا نفاد شيب هلاكوه لعل ملكه الى المرنه فسوف يفره كمن فخر في قهره
ان اسبق في بطله بمره بمره وقفا من وف الفهر وان تركه لعل لان المولى المحقق في مالها الى
توقفه لا على حقه كمن يستغفره بالدين واد ابو وف الملك بوقف المهر الذي لعبد الملك
والمكاتب كالمهر في الكتابة المولى المحقق لا تطلبها والحكمي او في المرنه ان يصر الحكماء
بعد الحاق بمره لا بعد نفوذ المرنه في طي حارة بمره كانت له في الاسلام فولدت بكر
من سيرة اسلمه بمره فادعاه في مائه ومو حرو ولا ترضى امر ولد له من علوقه بعد الرده
ولا تكون مشيما اسلامه بمره قبل الرده ولا تحل بها للدار اذا كان مع ابواه او اولادها
لمتبعها او في ثبوتها وان ما او النمرانية شتم المرنه من المرنه في الاسلام وهو محرمان
او في الاسلام فكون الولد بمره لانه لا يرضى ان كانت سيرة ولدته من سيرة
مد المرنه بمره مشيما لهما او له بمره في زواجه الحسن عن المرنه بمره من المرنه من كان
وان بالاولاد الرده وتلك كذا في ما والمهر او قبله من اسلم او على بمره بمره في
في رواية الله بن شرف مرنه من كان وامرته في الرده ولا تطلب حتى هذا الوازب نحوه قبل المرنه

بكر
بكر

خلفه في ذلك في زمانه من كان وارثا له عند وفاته فوجد قبل الردة او بعد ما هو الصحيح
 لان الحادث بعد انعقاد السبب فله تمامه كالموجود وول انعقاد السبب حتى كان الولد الحادث
 قبل الفصل من المنع فبطل من العمل كالموجود لدى انعقاد ادا ما لم يندلج فحقا
 كان له حال اسلامه ولو زوجه فاملك الردة في وقال كلامه في الزمة وقال السبع في كلامه في
 لقوله عليه السلام ان من اراد ان يخلص من الدنيا فليكن من المسلمين الكافر ولنا ان عليا رضي الله عنه قبل المستور بالردة وفتن
 ماله بنو بنو المسلمين من عند ما صح بفرارهم فله فوجد الى الزمة ان لا يفسد في
 الى حال الردة لتكون ثبوت المسلم من المسلم وهذا الاساس في كتب الردة فوجد
 رجلا خطا من لحي او قبله والدية كسب اسلامه في بعض اناث السيرة الكبر في كتب الردة ولا
 فمما لا رافقه في انعقاده في احد لا ينظر المراد في ماله ماله كسب له سلامه وعنايه
 كسب الردة ايضا واذ الحو المراد بدائر الحرب فبقي بعض ايات او لاده من جميع المال فوجد
 من الملك اذ اقصى بالكلية لادوية وتشمير ماله من ثمنه بالحق وانه كالمسلم لكن لا يستمر
 ذلك لرجاء اسلامه فاذا اقصى بعض هذه استقرت حكمته وهو تفسير القضاة للحاوي في بعض
 الروايات في بعض الاحكام فان حاشيتنا في القضاة ما وجد من علمه في يد
 وبنه لحد من الوارث خلفه استثنائية وعوده مسلما الحيوة فتميزه بالخلاف ولا يتبدل
 له على ما اراد الوارث من ملكه ولا على ايمان او لاده وما مر به في رد الملك بالرد الى من اراد
 لانه لو كان هذا المكان للعاقبي ان يثبت حقه فاد اخرج عن زوجه لانه ان يثبت حكمه وان حاشيتنا
 قبل القضاة ان لا يرد مسلما وان كان له من كان عبد ابدا فبقي له فالكفاية حايه والمكانة
 وقضيتها وورثه لاديه ما رجع مسلما اصابه كسب في نكح في الحقوق وترجع الى الوكيل
 الكفاية مكان الرد لحي وكسب ما لا يخلو مع والي ان يسلم ففقدت وقاموا به مكانا في ما في
 فلو زوجه وعقد في خشف عن هذا ما ذكرنا ان المكانات انما يملك الاكساب الكفاية وهي لا تطل
 بمو زوجه فوجدت في الرد لحي ماله من ثمنه على المال فهو في رد مال الحرب وان لم يكن هو فاما حال

مشركا العرب وان كان اخذ المال بعد القضاة لم يافد والعشمة من زمانه فان وجدته في الزمة والقضاة
 من علمه من رد في الحد بالاسلم وان كان حادا انما قبل القضاة لم يافد والقضاة لم يافد في بعض
 زوايا الشرايين والاحكام في الزمة من قبل القضاة في طامه الزوايا من علمه من رد عوده
 بعد الحاق نادري كان شاطنا من اسلم قطع يدك على امرئ يده مات من القطع من رد ان
 لحي من حاشيتنا ومات من فعل القاطع فوجد الدية ماله للزوجة وان لم يخلو حتى اسلم ففهم
 الدية والحمد لله في نصف الدية من الشراية فحدث الرد ولا ينفرد بمعية ولما ان الحد
 معصوم من حال اسلم الحمار وانما بها فخلد الكفر بهما الا سمع كما لا الدية رد له لسان
 انعقاد الستة في حال ثبوت الحكم كعصا الرضا في خلال الحولا والملك فيما بين الياس
 وفي رد الحول او اذا مات مسلما بعد الحاق في العاقبي نقضه الحاق فوجد تطلان
 الشراية وادامان فوجدت ولا عصمة حال انما بها فوجدت عكر صا و في السراية وادامان
 بد الجواز من اسلم بها من عكره في الحمار دون السراية حتى لم يرد سببا لان الواجب
 على الحاق بمثل النسق وطمعي من حاشيتنا على كالعقوب والادامان اذ لم يكن فعليه حيا
 حال وجوده لا لحي وان كان عليه سبب في حال الحول او الرد الزوايا في التعاقب
 اربلا معا لكن انشأ على العاقب بطلان كاحتماء وان زيدا معا و اسلم معا فوجد
 القضاة في احد من رد في زوجه احدى وزادة لكانا في القضاة بالاجماع
 فان العبا زيدا في من الحكر صي لم يرد اسلم او لم يرد في من لم يرد على الحد فكان لجمعا
 واجمالا في القضاة وان كانا ثانيا الكفاية لاجملا السابح حولا كاه حاشيتنا و اجماع في العواقب
 وفي خلاف الدس فعلا القضاة لكن في الردة في الرد في اسلم احدهما سو فعلى
 القضاة بعد عرض في اسلم ان كان في دانه في سلامه على صفي لا حاشيتنا ان كان في دانه
 بمكان من لا حاشيتنا اخرى للعدو وقال السبع في الزمة من قبل الدحول في الرد
 وبعد الدحول في فعلى القضاة العود بماله الردة او لم يال ان يكون خلافا على ما في

وهذا اذا ذكر له جاز على وجهه مما اذا ذكر على وجهه شتى الى ان يقول على تفرغ منه
كدي بصيرت لما وقل ان كرادى بكى لصيغته بصيرت لما وان كرادى كراا لصيغته
والسبل بصيرت لما وعن الفقيه الى حفر استراط من الصانع اشتهاا لقصيرت لما وان كراا لصيغته
اشتهاا لقصيرت لما **والاختلف في السبل** فان حرج كراا لصيغته تخرج التفتيان لا يدع
بمنفعة ثم وردوا والقول لصاحبه لا بد معارضه وان حرج حرج الحصور بان يقع من
لصغيره او يخرج منه والقول لمضى الوجه لا للمتكبره اذا ادعى تفرغ السبل ان شرطنا
الاحلاوا انكر المسلم انه ادعى احدا عاقدى النكاح او له حارو الصغير خرافة الفساد والقول
لمضى الفساد وما سالا نكارة من حلا العدا والاشتمال ان القول لمضى الصغير من
الطامه بما شرت ثما صحتها فلا قرار العقد اقرار بصحة ظاهره وان كان جازا في المسلم
الرفق في انكاره معصية لا منك شيئا لمضى عليه قالوا قال تفرغ المال المضاربه شرط
لا وهو الرجوع وقال المصاوي له عترة والقول له لم لا اذا استلحق حاله القول له السبل
فكدي مقارنا فان ادعى المسلم اليه جازا في السبل بكونه والقول للمسلم انه قال له لم
السبل بكونه جازا عليه هو له حاله قالوا ادعى المضاربه شرطه الرجوع وقال تفرغ المال
عنه والقول له انكاره دعوى زباده الرجوع وان كان في فساد العدا له ما تفرغ ان اتفاقا
على عدا واحدا اقراره بها بصحة كالا حرج ادعى احدا النكاح لسهود وان حرج شامق
والقول لمضى السبل ورد محلا وقال الرجوع روحا فاصحح كقول القوله لمراده
انكر العدا بان شاده الى حاله على له هله وخلا والمضاربه من صحت ما شرت كفي الرجوع
وفسد ما استثنى را العامل ولم يفرقا على عدا واحد فان كان الطامه ما تفرغ بانس العدا
لس الطامه ما تفرغ عدا اخر بمر ما اذا استعده الاحل والقول للمسلم انه كدي مقارنا
وقد لا يفسد قوله في الزباده على السبل بكونه وان ادعى المسلم اليه من السبل شامقا
والقول له انكاره زباده له حاله بين المسلم اليه الى رضى انك الزباده وان احلفا في

بعد الفقيه القضاة في الحوزة قبل الفقيه القضاة بعد من جعل العقد المرفوع كونه في زواجه الى سائر ما وانما في
 الزيادة في الحوزة في زواجه الى حصص في اخذها الى سائر ما الى هذه الطريقة من حد زواجه الى
 حصص الى هذه الطريقة من كمال ما في مفادها من سائر ما الى سائر ما على السبيل الذي يمكن ان يكون
 ذكر المأثر الى اوصاف السائر الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 عاشره طريقه في اوصاف السائر الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 حقه في الاصل في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الدين كما ذهب اليه في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 القضاة في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 وهذا في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 على زواجه الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 لحا والدين السائر الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 من السائر الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 في السائر الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الاخر في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 التي هي في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 لان حصة الطوق في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الحرام وعن ابي يوسف في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 حتى اطلاقه او من الجوارح في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 النفقة في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 ولو سائر ما في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 عند الحوزة في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما

اطلاق الاوصاف اليها في التشديد كمال الواسع في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 حله وقع على سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 سائر ما الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 هلك في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 قول الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 لو في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الحوزة في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 سائر ما الى سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 لا في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 باعنا في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 كماله في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 حرم النساء في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الحوزة في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 بالا وفي سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 لا الا وفي سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 المكمل في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الفقيه في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 الفقيه في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 ولو اكرهه على كراه او طلاق او عاق ففعله جازحلا في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 من سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 وقضية في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما
 ولو اكرهه في سائر ما وافر وافر على ذلك في الحوزة في زواجه الى سائر ما

بجزم

فان لو لم يكن له فساد فالحال عدم الملكة في التوزيع حول الواسع او المودع في العرض
او النفاذ في وادي الضمان بصلو بالرجع عدها خلافا لابي يوسف كما ان في كذا الفصد لكن
الرجع في ابيع عن عدم الملكة كمال الغير فصد حصة المشتري في الابيع ليس بصد بل مال الغير
بل يد له في الامور فالحاصل حصة المشتري انما حصل بشبهة حيث لتو شئ اليه باءا ملكا لغيره لكن
شبهة المشتري حصة اذا حصل عدم الملكة فما بيع حصة المشتري فما لا بيع حصة المشتري
وفساد الملكة دون عدم حصة المشتري فساد الملكة فما بيع حصة المشتري فما لا بيع حصة المشتري
وسببه السببه في غير ذلك طار بالرجع للمشتري وهذا على الرواية التي يبيع النفاذ
للرجع في البيع الفاسد اما على الرواية التي يبيع كمال المخصوص وكذا لو ادعى على اخر الفصد
فقصاه ورجع فيما يصادق بالرجع عليه في غير ملكه ولا يصادق بالرجع لان النفاذ المقتضى
بل الدين طين فبعد التفتيش كذا المشتري وذلك على ملكا فسادا كالمشتري بلا حصة المشتري
الحج **بغيره** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز** **بما لا يجوز**
كلواجر لقوله عليه السلام الناس من كان في بلاد الماء والكلا والنار فان باع بعد ما اخذ منه حصة
وكذا لو سقى رية للمشتري فبت شكك في ملكه لم يرد له حصة ولا ان جازة اذا وقع على السهم
عن ملكه للموخر في كل شئ اخر بقره ليشرب لبنها فمضى الى الواسع ليس ملكه ولا يجوز بيع
في حظه وان كان لا يفسد طبع المروج منها اذا كانت تؤخذ من بصيل للرجع عن تسليمها
فمن عانك لا تؤخذ من حمله وان كان بعد عليه بلا صبا حارسها الا مكان تسليمها والمشتري
المجاز اذا اراد ان الرية في المالا بعد اشتري بالمره وهذا اذا كانت الشبهة ملكا كان الجاز
فالقاضي حظه او دخلها ما حصله ان شئ في حقه للموخر حظه او دخلها او ساد في
الرجع او حظه او دخلها المروج اما اذا اخذت بغيرها ما طلقها كان لا يملكها
لعدم حصة المشتري او باعته او بكت او بكت في ارض انسان ملكها ولا رجها ولا
سما ملكا لغيرها فمضى الى الاصل فقول عليه السلام الصلح حلل الصلح الصلح بان

انما الحجة لا حيلة لخرج من كذا صياح الاطفي كذا صياح المخرج من كذا صياح كذا في نصيب
شبهه او حصة المشتري فبعد ان يكون له ان اخذ خلافا لابي يوسف في البيع بالفساد وهذا
كروغ الشكر في الدية المشتري في حصة لا يكون له ان اخذ حصة او لسطه لذكره من
ارضه لفرار الصلح فخرج فيما وقع من حصة المشتري لانه اخذ حصة المشتري بالفساد وكذا
من حصة المشتري في الارض ولا وقع فيه عند الفصل ان النفاذ اذا اعتب في ارض انسان فهو
له كذا حال لان الفساد ليس بصد بل هو قائم بالارض كالتشريع والحجوز بيع النفاذ عن حصة
بحجوز عاخر او لغيره السعي في مسقع بغير حصة وشرا وان لم يترك كذا الحمار لانا من مؤيد
الموخر كالتأخير في مسقع بغير حصة باعتباره ما حدث منه وذلك بعد رجوعه الى باعته مع الفساد
او استثنى الكواثر مما فيها كالحجوز كالحجوز بيع الترخيع والارض وحده ولا يجوز بيع دون
القرع عند حصة المشتري عند حصة المشتري وكذا عند حصة المشتري في حصة المشتري اذا كان مع
قرع عند حصة المشتري في حصة المشتري ولا يصح من حصة المشتري حصة المشتري في حصة المشتري
ويصح من حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
عند حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
مع الحماض ببيع ما للسلح حصة المشتري واداناع بالمارتة بخر حصة المشتري عن تسليمها وكذا
لا يجوز بيع من يوقى في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
ولو قال هو عند حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
وسلم حارسا من حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
الا اذا ظهر بعد ما في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
عند القاضي في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري
بيع للموخر في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري في حصة المشتري

وله ان المسمى او الطاهر ليس كالمزهر لان كل واحد من الطرفين يمنع هذا يمنع الحق ان كسح
منه ولو زرع هذا الحق عن الحق لا يجوز والمسمى كجرا اذا غلب الوزن على المسمى معطى وهو
ذهب لوزن الحق المعطى من الاساره كالدسار ذهب لوزن من ماله لا ماله اصلا كما قال
هي واذا غلب المسمى من الاساره علم في المجلس العقد من الفساد لهما الى المسمى فساد
العقد وساءت المجلس كمناعه والعلم في المجلس كالعقد من الفساد كما ان القبول في المجلس
كالقول عيبه لهما انما بعد المجلس من الفساد فلا يرفع من الفساد لهما ولا يفسد
جماله حل حله الراده على التمسك به لفساد العقد انتم لهما انتم لهما عقد دخل
اليوم الرابع وكوه ولا يفسد المجلس ولو قال العقد هذا الطعام كقوله لهما او قال العقد كقوله
من هذا الطعام لهما فليس وقع على قوه احد وان كاله دفع اليه كقوله لهما او قال
حار في الكد لا حار كما قالوا في القطيع والثوب ما هو يقول كالكرا اذا دخل على الاعمق ومنها
لهم على الواحد كما قاله على كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
اجراؤه كذا درهم كذا درهم العقد في شهر وكذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
او قوه على قوه احد ان بيع وهو من ماله كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
السوق وشاه من القطيع لا يجوز وما قاله كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
فقهها كذا معلوم بالسعي عن عبد الحق كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
وكذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
دار او حمار في فاسد فلا يجوز اذا كان كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
كسح غيره اشهر من اشهر منها وله ان الدراع الى الدراع لكن يشترط ان يكون في العقد
للعين وكذا يجوز ان يسابع ان الدراع لا يحل السابع لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
نرى ان دراعا من ماله دراعا ومن غيره اشهر من ماله او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
لخصافه الفساد عنده لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما

في

فقهها

لا يشاع

الوزن في الشرط طال ما طار ان علمه انهما المسمى والمسمى لو اشترى من ماله او كذا درهم لهما
ويطرح مكان كذا درهم خمسين طلافه فاشترى من ماله او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
عشر ان طار وقال في غيره خمسين طال فالقول للمسمى لانه ماله او كذا درهم لهما
وبعض راده الزرع ان كان حلا في تعيين الزرع والمقصود فكذلك القول للفاصل
كرواح او عاصب لانه كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
والشرا في الموزون والموصى به عينا كان او دسار او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
وهذا كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
فكذلك العقد عيبه لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
ان كان موصى به او موصى به او موصى به او موصى به او موصى به او موصى به او موصى به
او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
والصحة ان حارته فساد العقد لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
لجوز ان المسمى عيبه لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
التسليم كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
فمن ماله او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
على الملاءمة لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
نفسه لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
الكرا والوزن لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
او ماله او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
كالبحر والمشتري فساد السبع لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما
صانع البائع وصانع المشتري ولا بد لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما او كذا درهم لهما

[illegible]

عشر عنه فشد البيع وعند ما تفرق قبل ان يفر العس في صماره سعي ان يطل حيازة عنده كما
لو لا تطل من عنده او وطينت نفوس انما الخلاف في ذي استر حيازة من ذي حمار وقصمها ثم
اشرك في الماء بطل البيع عنه وتم عداها ولو استر حيازة عدا من سئل بها زيد في
الماء فزيد به لا يمتنع من التملك عنه وزدته لا يمنع ذلك عداها ان كان ليكافؤ دية كمنع
ذلك عداها على ما في الشرايع حيازة عبد اباه فان اعتقد بطل البيع وان اعتد بها مفاعلة
وفشا البيع ولزم قيمتها اما من العبد لا تقدره عاقبة له بل لا ولا اعاقها لحر حمار من
وهذا اكاره في الخبيذ اكاره في بيع العبد حيازة فالعاس ان يحصد في الفطر على من له الملك
لوم الفطر له اخذ في زهرها مؤنة الملك في الاستئذان على من ينفذ له الملك لانها مؤنة الملك
للصبر وذلك هو في المستر او البائع شرط الحيازة لوم صد البيع فاسال ان الحمار للشرايع
العقد فاشترط العاقد لنفسه العقد كاشترط الملك الغرم او التسليم او العس على غيره
وحيث اشتق ابا اكاره شرط لنفسه وانا بغيره في الصرف اقصا قصصا الصرف فانها الحار او
حار وان اكارا حدها ونقص في اخرها ساوي الى وان حارها معا في نقص وان اكار البيع تصرف
المستر او في المادون ما لا عليه في حيازة الملك على نايته لا دامته بالصرف حتى تصرف
نفسه وفي المادون النقص الى ما يملكه من الملك جعله كمنه في حيازة من حاله
والنقص اقوى لا يرفع الحوازا اما الاحازة ترفع النقص ورجح الاقوى كما في الزوج حرة وامه
معاصي بكاح الحرة دون الامه لان الحيازة ترفع النقص دون الاحازة لا سيما على
الاحازة فكان اعرار النقص الى ولد هو في الولد يوسف الاول في محمد بن عبد الله بن
الملك ابو يوسف كالكواكب السليمة او سعي بغير عدا اعدا بلانية في عدا محمد بن محمد
النقد عند يوسف وفاقته فيها شق الركن لئلا يخذلها انقضا فان كان النقص الى القوة
ولم يعد محمد ان يصر الاحازة والنقص خيرا من خياره بايعا كان يوسف بن محمد
في النوادر اذا باع الوكا من حلة الوكا من حمارها مع الوكا الى محمد بن محمد

ثم علم ان هذا الرجل هو طاهر حيا به عننا كما ذكرى حتى وكان الفقير جليل في رجع
فمنه الا وهو جليل العادة الناس هذا اذا اختلف في وصفه المسمى في خانة قلته ان استراة
فقال استراة باي عايد من غير وعلم المستر في اخاه مالك عبد الله حنيفه فحمد وقال ابو
ومن رايه عن محمد بن الخطيب في كتابه او ذلك في رايه وسادس بليمة الناقى وفي التولية اخاه محمد بلا
خار عندها وعنه محمد بن ابي عمير في كتابه استراة في التولية اني سمعت في رايه المستر
نزي بالمستر في كتابه كعب في كتابه وان في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
علمه الرعي المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
ولم اجمع الحيازة في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
علمه في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
ولم اجمع الحيازة في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
فقال ابو بكر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
شوا ولا رايه في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
فام على كذا او فعلى كذا المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
واخر الشمس از شاي الغمر من بلد الى بلد اجري باب الرمي وحافظ المذبح والكيلا في رايه
طعام الرقي وكشيت في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
والراي في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
او كما ان موته او على العبد في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
وما علم رايه من قضاة او فناء او خراب او صناعة او علم من رايه المستر في كتابه المستر
الادب علفه دون جلالها ورافها ولو استر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
لحل كذا في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
عشر منها في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر

الغبين كذا في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
ومع من استر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
امرو في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
الدار ولا الذي في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
اعتاد الرايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
ثم كذا في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
عنه ايداه معناه اذا علم رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
وهو جليل المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
بلوغه قلته اما اذا البوا وسرا واول في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
ولم اجمع الحيازة في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
الغبين في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
وان اخذوا لا يعود اما الا باق في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
وصح في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
امه بالعباد في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
سبع عشر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
كجوا في رايه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
العصر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
الرجال في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
استراة في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
السبع في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر
فوجد في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر في كتابه المستر

سنة ١٢٤١ هـ
١٢٤١ هـ

الرد على البايع شاط على كرمه ملكه البايع كما في تعيخه **فان** واذا ادعى المستر عبدا لا
على دفع الثمن على البايع او نعم للمستر من غير ان يقره في الظاهر او في الحقيقة فنعقد
وعلى القاضي صانعه صاير هذا اذا مال المستر شيئا في المرفق فالمر الشار المستر البايع
فان حلف دفع الثمن للمستر على حجة فلا ضرر في الباخر الى عاينها في البايع وكذا
المدين اذا ادعى الابا وشهوده في المرفق **فان** المستر الثاني ان قال له او من عاينه سلف
الان فان حلف كلفه داوا اذا اراد المستر من المستر **فان** المستر فان علم القاضي فانه حلالا
وان كان عند البايع رده عليه اذا ادعى البايع الابا والرضا حيا او ذكرا له باذكار من
النظر وان كان كذلك يثبت للمستر فان لم يكن للبايع منه فذكر القضاة على المستر على
الحاصل انه ما سقط حقه في الرد على البايع من اوجه الذي يدعي البايع بصره كما ورد في
وكذا لو ادعى البايع خروج المستر من ملكه الى ملك غيره حلفه وان لم يأتع البايع شيئا لا حلفه
وعن ابو يوسف حلفه كما حلف على الدين على المدين عليه ستمعا بالرد على البايع الذي
وليس للمستر ان يرد على البايع من غير ما ادعى في الوصي اجماعا فان علم بما لم يأتع الا عند
البايع ما كان حلفه من بعد القبض والبايع منكر لا يثبت للمستر فالتكليف البايع بالرد
لقدوة وسلمته او قضاة المستر وما به هذا العسر والوهن هو الصحيح **فان** المستر لا يثبت له ان يثبت
الحالين كقولهم حلفه بالرد على البايع من اوجه الذي يدعي البايع بصره كما ورد في
وقال في كتابه شقلا في الله بعد سلمته حكم هذا البيع وما به هذا العسر والوهن هو الصحيح
العبث عند التسليم رد على السع وذكروا في الرد على البايع على البايع بالرد على البايع
العويضي فان كان عليه ان كان عسا لا تعرفه لهما طبابا لطا او كره او الا الشاك القرب
والزور البعده والبايع يقر بقبضه حاله من كونه عند سلفه ورد عليه كذا اذا
ادعى المستر حلفه ان كان حلفه حاله من كونه عند سلفه ورد عليه كذا اذا
وحكم بصيرته على شدة العيب في سماع الدعوى والمشتي لحوط فان علم وجوده عند البايع باقرار

فان

او يبيد كونه او بان كان يثبت من بعد القبض على الا اذا ادعى المستر حلفه ان كان حلفه
والبايع وانما العيب من بعد القبض من فان كان قبل القبض رد على البايع كذا كان لو كان حلفه
لقد رد بعد القبض ان كان حلفه من بعد القبض **فان** المستر لا يثبت له ان يثبت
لا رد سماعا من البايع كونه له رده عن حلفه قبل القبض كذا عند محمد وعنده ابو يوسف
لا يثبت له ان يثبت من المستر عن حلفه من بعد القبض او قبله من سماعا من حلفه
تكتفي بما في حلف سماعا من المستر دون الرد كما بعد القبض لا في سماعا من حلفه قبل القبض
ضعيف حيث يتفقد للمستر نفسه عند طموس القم كلاف ما بعد القبض وان كان عينا لا يعرف
الا بالحرية كالا باق والسرقة والو لعل الفرائس الخنوز لا يثبت لسماع الدعوى من وجوده
عند المستر لا ما قبل في الخنوز كما هو في غير ذلك كالحال الى الخنوز كما هو في غير ذلك
وجوده بعد بلوغه عند المستر باقرار البايع او المستر توجه الدعوى فيما على الخنوز
يقال للبايع ما كان به هذا عندك بعد بلوغه فان اقره رد عليه الا اذا ادعى المستر حلفه
وان لم يرد حلفه عند او الحاد الى حاله فان سلك بالبايع او سلك له رد عليه وان لم يرد
وحلفه بقطع الخنوز هذا اذا ادعى حلفه عند المستر بالبايع او سلك له رد عليه وان لم يرد
فان لم يرد المستر يثبت له ما قلنا ان يثبت له او سلك له رد عليه وان لم يرد
عليه حلفا فلا ذكر في كتابه سماعا من المستر ادعى عليه حلفه او اقره له فادرك سماعا
زحالتكول كما في سائر الاعاوي وله ان المستر يشرع لقطع الخنوز من ماله التي هي حاله
تلك حلفه على التمسك للرد وما قالنا ان يثبت له ادعى حلفه او سلك له رد عليه وان لم يرد
ولم قلنا اذا استعمله عاينها فكل حلفه في المستر في الخنوز الله لقساها وقبضه
في المستر ما حلفه كذا قضاة وما عداه لقساها وقبضه في المستر وما ان وما ان وما ان
فرائس من بايع مبالغ الرجال ما من العرو ولو اسر حازره على ما لم يرد عليه حلفه او
حالفه لهما السامان فلم يرد او لا حلفه ان يقطع الخنوز من ماله البكارة والفراغ

فان

الرد

فان

فان

واذا كان طريق الدار المسبوقا مستلما على دارة اخرى لا بد من عدم كونهما من
حقنهما فان ذكر الحقن وقال النابغ ليس لها طريق في دارة اخرى المستحق الطريق بل الحقن
ولا الرد بالعرف لو كان عليهما جامع او فيهما طريق او مسلكا دارة اخرى للنابغ لو عثر مع الحاج
ولا عثر ولا يستبان في المسالك باع مالا استسا وان كان لغز النابغ فهو عت ولو استعمل في
دار او مزرعة او مستكلم في سبي الطريق لكان سببه بحد حقن او بموافقة او كذا فليكن كثر
ما ذكرنا في احازة الدائر والارض بل حال الطريق المسبوقا الشرب من عدم ذكر الحقن والمراق
لا يملك الامعاء حالا ولا اثناء بيعها في الطريق المسبوقا الشرب بل حله للضرورة اما المبيع لملك
العقار لا الامعاء حالا ولا اثناء بيعها في الطريق المسبوقا ولها اثار مع ما لا يسمع به حالا لا احازة الارض
الشجر والمزرعة المحش الصغرى وشرح الطحاوي اذا باع الارض او الكمر او الدائر او المزرعة او السب
بل حال الطريق الى الطريق الا عظمه الى شجرة عير يافقه اما الطريق الخاص الذي في ملك انسان يربط
بلا ذكر الحقن والمراق لو كان السب في دارة فباعه لم يملك طريقه في الدائر الا بذكر الحقن او
او المراق فان كان السب في الطريق لا عظمه اليه يابا وان كان في طريق السب واستأجره واستعير
طريقا من صاحب الدائر لا باع الدائر والشرع في بيع الارض ان ذكر الحقن والمراق على ما في
الشفقة لا بد من اقرارهما وليس من حقهما ان يكتفيا عن اربعة الى ثوبين بل حاله بذكر
الحقن والمراق كما لو قال كذا فليكن كونهما وممنها ويا حال الشجر وان لم يذكر الحقن والمراق
لا بد من صفة **الاشقاق** في استرجاعه فلو لم يرد عندهما استخفها بحد السب لحدها و
ولو اقر بهما المستبان والهي حار سكر واحد ولا هال ان السب يطلف فطهره لكان من صلا
حي تنزاجع الباعة الا في حرم فاضله لا يطهره الملك الا في حرم الباعة ثم قل في
البيلة العضا بالامر قصا بالولد ولسرط العضا بالولد وكره لولم يعلم العاصي بالولد او كان
مذموم والعصا بالسب قصا فباعها بحد على استراط العضا وعلل لم يسمعها الولد في
العصا اذا لم يعلم العاصي قصا فان كان المسترجع ادعى ولدها لم يستحقها المسترجع وفيه الولد

مغرم بظاهر الملك ولد للمعروف الفم تقضا عثر على رضى الدعوى وان المستحق لا يملك
مستحق للنظر مستحق من كذا كذا فلو استحق من جميع احوالها فحقا عبد في حق المستحق
في حق المستحق ولا فتمتاه فتمتة نظرهما وضمن فتمتة نور الحقن من رضى المستحق ولا يسمع قل
الملك لهذا الولد هذا الملك لا ضمن كذا المستحق فان ما بالولد في كذا المستحق المستحق
فتمتة للمستحق ولا ضمن فتمتة لا حرم فتمتة المستحق وما بالولد ليس بحد عنه حتى يكون بقاء
المال في يده ببقاء الولد منه ولو قلنا الولد حطافا في رضى المستحق فتمتة المستحق في
حدود فتمتة للمستحق في الدية بحد فبقاؤها وحق الحقن من كفاية حتى لو لم يحد بتمتة
تغير فتمتة لا يملك فتمتة حرم فتمتة المستحق على ذلك فتمتة فتمتة المستحق
وهو على دعواه ونقد سهاد به لعمري ان سهادته على السبع ليس اقرارا بتمتة المستحق
للباع او المسترجع فالسباح كذا ان كان في الصك ما دل على تعاد السبع لم يباع وهو كذا
باع بعباياتا وهو كذا سهاد كذا وعليه لا يسمع دعواه لنفسه ولا سهادته لغيره كذا
سهادته عند العاصي لعمري فتمتة سهادته كذا دعاه لنفسه سهادته لعمري لم يسمع للساحص
وان كذا سهاد اقرارها بحد كذا سهاد لعمري الساقض ادعى حقها في ارضنا لحد ذو اليد على ما به
دعوى كذا استحققت له ذراع من المزرعة المذاعلة بالبدل لعمري من مزرعة استحقاق البعض
بطلان الصلح لحد الباع هو المذاعلة لحد الباع والواشقق كذا استحققت كذا البدل او كان الصلح
عن كذا لحد الباع لحد المستحق من مزرعة بطلان الصلح في الكلا وفي حصة المستحق
عبد قال لعمري استرجع في ما عبيد فاسترجعه فاذا هو حرم لا يملك في مكان الباع رجوع المسترجع
على العاصي العاصي على الباع وعن ابو يوسف رجوع على العاصي لحد الباع لا كفاية
لو عرف مكان الباع وكما لو قال انتم في المسلة كذا الما وحده المسترجع رضى العاصي في الما
الى تقضي سلامة العوض شيب الضمان وعا الضمان عن الما فاد اظهر حرمته وعلل
من الباع لو اخذ منه العاصي في قال لاهل البشوق من عبدى اذ نزل في الما فباعوه فتمتة

دون الاستحقاق وظاهره جرحوا عنه بل هو غير المالك لغيره في الغرض والمعاودة المست
 الصانع كالمالك لهذا الطاهر فانه مسموع او قال استلها هذا الطاهر فانه استحقاقه
 خلافة ضمنه ان اراد به قوله فاذا امكنه حرجه في صانع الساق في الموضع من الاستنها
 لان الدعوى في حرجه من صانع الساق على قوله علمه المشايخ لان الشهاده قائمه على
 حرجه من المخلو عن حرجه القرض من قوله ما ورايها ولو خلت كولد المخلو من حرجه من
 وانما كان الدعوى شرطاً والساق من افعالها على قوله بعضهم الدعوى شرط على حرجه في
 حرجه من صانع الساق في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 وفي الحقايق المولى بالحرية في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 ان الولاده في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 وفي الساق في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 لما قلنا كذا هي وسما في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 اذا اقامه على امره السابق اذ باع نورا للمالك في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 مناقض في دعواه وان امر السابق بذلك عند القاضي ابطال العاصي السع ان طلك المست لان
 ما قرأه استعنى المست عن الدعوى فلم يفرق الساق من المست اذا اعقب ثم اجاز
 المالك البيع نفيا الغنى خلافاً لما روي ابو يوسف عن ابن جبير انه سئل عن رجل باع من رجل ثوباً خطيبه
 لم يملكه مع الفضيحة في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 وبطلان كما لو باع العبد في الاحازه او قتله عند السع اقام ملكاً موقوفاً بالان احرار
 البيع للمالك لا ضرر له في ملكه في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 كما لو باع المالك من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من

ملك

السابق لان احواله المالك مع العاصي مستند في ملكه بقاء فطرية الموقوف من حرجه في الاعاق
 وبطلان العبد من البيع لغو حمله فلم يخلو حرجه حتى لو كان كان القتل قطع طرفة عين الاحاز
 والارث للمستعنى بعد وكراد على صفة المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 لا يكون له رثن وان ملك العبد اذ الضمان بعد ذلك مستند لانه ملكه لا بسبب موضوع له
 فلم يطرأ الاستناد في المنقضاء لعدم المروءه اما السع موضوع للملك فمقتضى المنقضاء لو قطع
 ملك العبد بعد اتمام المستعنى احواله المالك البيع والارث للعبد لان العلق مستند الى ملكه
 وطهرانه قطع بطلان العبد في الفطوح كالمالك لتزده من الرق والحريه فيكون الارث حرجاً
 دار حرجه فادخلها المستعنى في تبايعه من السابق وهو قول ابو يوسف في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 قول حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 السابق من حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
الباب الثاني في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 فباعه جازوا ما لا يملك من المستعنى في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 ولا يملك على الصانع كما لو لم يملك من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 لو باع على ان يقضه فلان العاصي السع دون السوط ولما لا يملك من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 الراده في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 من حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 وعاد ملكه بعد الممن فاقام السابق منه على ذلك فان كان المستعنى عاصيه مع ذل على
 العبد ان لم يملكه مكانه بطلان السابق من العاصي سوا ما روي في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 المستعنى لان ذلك قضاء على الغائب المستعنى فيه حفظ مال العاصي من المذموم معصوم في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 كالقرض لهذا احواله المالك البيع لان ذلك من السابق في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من
 على العاصي فلان بطلان البيع لا يملكه لو جاز العاصي في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من المخلو في حرجه من

بشتره

بعده صح وان كان لم يعلم بالبيع لا حوضه فصح استقاط العد الوجوب لا علم كالطلاق ولو شاق
 وهو العلم بالبيع لم يطرأ له ليس ناشطاً صريحاً بل لا بد له من غرض لا يدل لا علم وكذا لو
 شاك التولية واستأجرها او اجتمعها من رعاها والحام معاملة هو استقاط كذا لو صالح
 من الشقة على ما يطلع بالمال لا بد من غرض عنهما الضعيف او لو سلمها في النصف بطل كذا
 لا يملك اخذ البعض في بعض ولا يخرج كذا في بعض في بعض ولا للمستتر اعطى بعضا على
 ان اشترى كذا النصف لا بطلان تسليم النصف لا يكون مسلم الكلا في قوله والحد بطلان ذكر
 سلمه سلاحه من قبله السبع اذ اسلم السبع على ان ياعد يثمنها او يهدمها خاذاً وسلمها
 في البعض يعنى من ولو سلمها في الكلا يعنى من جاز فكل في البعض جاز الصلح من البلد
 او النصف معلوم من جهة معلوم كان اخذ ما احد الحق السبع لا بشر امتثال الحق والعدا
 لو كان طارحاً فاما ما احد النصف لو كان هذا اسلم منه في الكلا ما اخذ بشر امتثال كان
 الحار او لا الكلا اما اذ اسلم السبع على ان ياعد يثمنها او يهدمها خاذاً وسلمها
 ما حصر في الدار بالسبع لا يثمن بها محمول ولا يعرف من بالخبر والظن فكذلك هذا
 السبع من الدار وما الاخر بخلافه لو كان الحق عداً اخذها السبع لقيمة
 وهي ثمنه الا بالخبر والظن ان ذلك خسر على حلاو العباس للمزور من بيع الدار بالعد
 والشقة من عند السبع ولا يمكن خدشه بالقيمة فاحذها لقيمة العباس وما هي لا
 ضرر له مكانه خد السبع من معلوم فاستقاط اعتبارها له الحق للضرورة لا يدل على السقاط
 لا ضرر له وهو كما لو قال له حله من الدار على اخر اقصيه كما بعد هذه الدار لم يخرجه منها
 يكون اكره من الدار في حق الرب او في حق هذا الاحتمال لا ضرر له في حله في ضمان المتلف
 لا ضرر له وان اذ اطلق الصلح بطلان تسليم السبع على سبعة حلاو والوسلم التسليم مال
 اخر جاز التسليم ولم يجز للمالك ان يسلم مال اخر لم يجز بحال فكان ذكر المال لا بد
 سواء اسلم البعض شرط اخذ البعض جاز ان كان حصته من الكلا معلوم وان فسده في

عز

اشارة الى

للجبال فلا يكون ذكر المال كذا في كذا اعترض شرط العوض فاذا لم يسلم له في على حده كما قالوا فمن
 استمر على ما اعطى وشركه في شراها ما سأل من شراها لانه لم يملك المال لم يخرجه منها
 من يراه في النار كذا ان لم يملك على شراها لانه لم يملك المال لم يخرجه منها
 حاله فان ذكر العوض في كذا ذكره ومسلمه لو استمر رعاها واستأجرها من رعاها لم يملك فادركه لم يطرأ
 له الرأيه لان اجازة لا رخص جاز ان كان مملوكاً معلوماً ان فسده في كذا الملك فلا يكون
 ذكر العوض في كذا ذكره في كذا هو اذ اعترض العوض فلم يسلم له في على سبعة **سبع** ولو قال
 سلمت كذا السبع اذ سلمت كذا السبع فان كان استأجرها لغيره فهو على سبعة كما لو اخبره
 فلا رخصه فادامه غير فله احد نصف العبره لم يخرجه من حوزة ولو استأجرها لنفسه او لغيره
 في الشقة وطلب الشقة غير فله احد نصف السبع هذه الدار في سلمه وان قال سلمت بالبايع فان
 كان في يد فله كذا ان كان في يد المستر من استثنى انا لا فاشا وهو كطل الشقة من البايع
 والدائر في يد المستر كذا استثنى انا لا فاشا وكذا السلم اذ اسلم الدائر الى الموكل
 لم يخرجه من كذا السلم استثنى انا لا فاشا ولو قال الحق السبع سلمت هذه الدار
 للمستر او لغيره فله السلم كذا او وصفتها كذا اعترض عنها كذا السلم لا استثنى
 لغيره او قال السلم كذا لا احتجني ولو قال البايع سلمت كذا هذه الدار او قال للمستر
 سلمت كذا شراها في سلم السلم للشقة ولو قال الموكل سلمت كذا هذه الدار خاذاً دون
 عكفه فهو تسليم لغيره خاذاً ولو قال سلمت كذا السلم كذا استثنى انا لا فاشا او قال البايع سلمت
 كذا كذا السلم من فلان لنفسه كذا سلمت كذا السلم كذا استثنى انا لا فاشا او قال البايع سلمت
 فادامه او فله السلم لا بد من غرض من قبله كذا لو اخبره من مملوك او من غيره
 فادامه وصنفه اخر من المالك والموزون فهو على سبعة لا بد من غرض من قبله كذا لو
 اخبره من غيره من مملوك او من غيره فادامه او فله السلم فادامه او فله السلم فادامه او فله السلم
 سلمت كذا السلم حتى يرد له فله السلم فادامه او فله السلم فادامه او فله السلم فادامه او فله السلم

عليه صيد ولم يتوجه عليه لم تكن اسقاطها انتعش ولا يصح الكفالة بهذا الكتاب
 الكفالة لا تعد اذا اصيل الى المطالبتها على ختمه برب الاصيل من ختمه برب الكفالة الى المطالب
 من الذي يستحق الكفالة الدرس كما ان في الرهن لهذا كان ناجحاً له صيد ابراهم تاحلا للكفيل
 وانما لم يكن باحدا للكفيل ابراهم تاحلا للاصيل وانما لم يكن باحدا له صيد ابراهم تاحلا
 في اصيله الذي وعدى الى الكفيل اما باحدا للكفيل ابراهم تاحلا في المطالبه في الدرس فلم تعد
 الى صيد الكفيل فاضاه الاصيل الى المطالبه في صيد فبر والكفيل من ختمه برب
 فاذا اداه الكفيل بربا وان صا لم يطع او اراه الطالب من ختمه برب الاصيل برب
 اصاب الى المطالبه التي على الكفيل فلا يصح حكمه صيد لو رد الكفيل تاحلا بطلا ومطل
 ابراهم تاحلا في اسقاطه من غير تاحلا في المطالبه من حيا حاله من المطالبه في صيد برب الذي
 ذكرنا في احوال طاري على الكفالة اما اذا كان المال حالا فكفاله الى سنة تاحلها في اشتغاله
 والعامل ان لا يباخر عن صيد كما لو احوال الكفالة في سنة تاحلها في اشتغاله
 الذين قس على المطالبه من حاله ان يكون ذلك من بعد سوي له حله في صيد خلاف
 الطاري في احوال المطالبه الى ما علم من المطالبه خاصة فلا يصح حكمه صيد عن المطالب
 من على المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 في الكفالة بربا في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 احوال الكفالة الى ما في صيد المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 الى احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 الطالب للكفيل الى ما في المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 من الكفيل الى ما في المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه في احوال المطالبه
 البراهم المطالبه الى اسقاط الكفيل ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا

طالب الكفيل ولم يوحى ولا يرجع كما لو اراه من الكفالة الى ما في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 قاله من المطالبه الى ما في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 البراهم المطالبه الى الكفيل ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 من كذا عن غيره بالغا في قضاء له صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 هذه ليعلم الكفيل اذا الذي من نفسه لم يباخر عن ما اذا الاصيل الى الطالب ومطل الطالب
 للاصيل او ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 له صيد الطالب ايضا بعد ما يرجع الكفيل الى الطالب ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 حتى دفعه اليه صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 لا يطيب الرخ للكفيل في الغرض والتعليق على قول الذي في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 او عتب على ما في البيوع وما في العتب لو كان مكان الاصل عتباً فكذا كذا عتباً عن
 الى حقه كذا في رواية السبع ورواه علي صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 لهما ان الكفالة كما اوجب للطالب ديناً حالاً على صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 الى ان يودي الكفيل لهذا الوعد الكفيل الذي للاصيل حتى لو ادى بعد ذلك لم يرجع على
 الاصيل من حق حقه للوعد الكفيل حتى من عليه فخرج في ملكه فيطير ولو ان
 الطالب لو اخذ حقه من الكفيل فخره للقنوص من ان اخذه من صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 المقنوص قاضاً ولو لا ذلك لكان في الحق فخره في حق سببه في حق النصف او الرزق
 على الاصيل اذ الحق في حق رطب للاصيل ان كان فقيراً وان كان غنياً فخره وان كان الاصيل
 ان رطب له لان الرزق له حق صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا في صيد ابراهم تاحلا
 فخره في حق الكفيل عليه الرخ وقد العين تسع من باجره في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل
 ما سواي عن محمد عن ابي الحسن في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل
 كذا سواي عن محمد عن ابي الحسن في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل في حق الكفيل

بسمه

[illegible]

ما قرأها والصلح عن ذلك الحالج وفي النكاح منهم من ذكره في فقههم سمس له من السحري اذ ا
شهد احداهما النكاح بالعدا الاخر بالعدا وخشاه بعض النكاح بالعدا قالوا لا يصح لانهم مختلفا
في ذلك العود كالسبع وله ان لا يقض ذلك البضع لا المال ولما اصبحت بلادكم انما النكاح من
لا عمل التصرف في المال ولا يقع على ما يصنع ومعه في اعمالي حتى يرد ان كان الدعوى ك
منه لا يصح ولا يصح في ذكره من السحري في شرح الكافي شاهدا من شهدا على حلاله في
بقوه واختلفا في لو نها بقية بقطع قالوا لا يصح قالوا لا يصح في الخلاف لو بينت شيئا من ذلك
مع الشواهد او مع الصبر اما في الشواهد مع السامع ولا يصح عداه وقال غيره الكاذب على
الخلاف لما ان المشهود به مختلف ولا يبيضا غير الشق ذكرا ولا يصح كما في الغصب كما لو اختلفا
في قيمتها او في الكثرة والاثرة ولما ذكر اللود غير انهم يحلوا القيمة فاحلوا ما لم يكتفوا
فكذلك السارون والنوف في كل محالج التبرار فاصحح في البصر لو ان وقع بغير احداهما على
حاله فله من حالي حالي في السهماء على الشرقي والظلم في بطلانها والفساد في بطلانها
جمازا في الكثرة والاثرة لا يصح فيهما **في** لا سال العاصي عن الشهود حتى يطعن
المشهود عليهم في الحاد ووا العاصي وقال السال في الكاذب ان يطعن الخصم والعاصي طامع
العدالة احدهما حلالا لهما الا احتمال الفسوق بقول التركة له قوله تعالى وكذا جعلناكم
امم شطا اي عادية وقال عليه السلام للمسلمون عدا ولا يصحهم على بعض محله في قاذ او
جلود في جرمهم لان الطامع هو العدالة الطامع حجة لعدائهم الو فوقي الحجة لكن الحجة ايضا
لا يطعن في طامع الخصم في الشواهد بخلاف الحاد ووا القصاص من له سائله لاحتلاله
للدين فله هذا الحاد وعمره ان النبي عليه السلام قال خير الناس من رضى الله عنهم ثم الذين
لو نهم في نفسوا الكذب والو حقه كان في العذر الثالث ما في الرابع والفتوى على قولها
وتسأل عنها في السرا على المسلم من رضى في العلاء ان يحج من السامع ومن من
نكاه فهو هذا الذي نكته كذا في شعي احد يسمعه وفي زماننا نكوا اثر كبر العلامة كذا في شعي

شها

اي

المالك وكذا لا يغادي فان سال عنهم فقيامه على كفي وفيه حتى يقول هو عدل حالي الشها
لان قوله هو عدل لا يثبت في الرق والعدا فليكون عدلا والاولا يصح في الحرة والاستلام
اصلا في اهل ديارنا ولا سال عنهما انما سال عن العدالة والمترجم والمركي وشرقي القاي
اليدان كان واحد الحاد والاشار احوط والحمد لله من رضى حالي على ليل او ان يوافق
فيه ان يرضى من رضى ما هو المقصود من الشهادة كحمله في فسر طهمر العداد كالعلاء
والمرء البلوغ والعدا والبصر وعلم حله العداد ولها ان اعسار العداد في الشهادة بحالف
للعاصي ان العلم بالانكاح كالعالم الواحد مائة له عمال السب سهاد من كذا وجه حتى
فيما لفظ الشهادة ولا يحل العاصي ولا يستطاع فيها العداد من رضى او حقه فقال على قوله
من رضى المسألة عن الشهود لا يكتفي في المشهود عليه هو عدل لانه اذا حجب انكازه
وتعدله فكاه هو عدل لا يكتفي في السهاده وراي في رضى المايح وسهوه ان الشهود
عليه كاذر فاشق لا يصح تعدله من رضى الكافي في المرئي هو عدل لفرق بينه وبين المشهود عليه
وهو المرئي انما سال عن حوا سهاده السامع فقوله هو عدل كقوله حاد الشهادة اما
اما المشهود عليه في حوده السامع فخرج منه كذا سهاده حتى لو كان شاهدا عر حله
هو عدل فهو تعدله تام عدلا في بوسه وعاد محمد فسر الاحكام في تعدلها لما ان العداد في
المرئي شرط عدا حله حلالا لهما واما عدل في حقه اذ المرء طعن الخصم في طامع العداد كما
كأمر فان كان المشهود عليه فاسفا او مستورا او لم يحل حتى قال له عدا لمرء تعدله
لقوا شرط التعدل وهو العدالة في حقه سالة العاصي شهده اعليك حتى امره فان قال
هو اقرار وان قال لم يفتن عليه ان قال في هذه القصص لم يفتن عدا لمرء هو امره ان
شاهدا في سهاد العاصي وهو يعرف عدالة احدهما فقال صاحبه قد اصبحت كعدله غير
وقد لا لا يفتن تعدله سهاده في المشهود عليه اذ الامر سار المدعي استأجر الشهود
لما تعدل ان السهاده حقه ضرورة في حالي الحقي ولا تصح في الخارج حتى لو قال هو زناه او

ببر

قال صاحب الخبر كذا على ان لا يسميها اعلی تهاد السهماده وودعه في المهر قبل ان يولد
او في المال او لو لم يولد فعليه المهر لم يولد لان هذا يودي الى التهاون وسائر الشهاده
ان يعبر الخبر من ان المسمى وودعه عليه استاجر شهوده وذكر الحصار ان السهماده على المخرج
المخرج يفتي بان يولد ان يقيمها على اقرار المسمى او يصلح شهود المخرج للتركة فلو كان شهود
على المخرج فمخرجهم فليخرج او لا ساهل اقرارها انما سهماء بزوج يرضى ان قالوا ان
لا يكون له نكاح في نكاحه الى الناس ولا جدها ولا ان شرها كان شهودا ولا نصير في التسميه ان
سعت العاصي الى شقيقه او محله لم يكن شوقا ان القاصي يفتي في التسميه وهو ان هذا شامل
نزهة واجلته وودعه عليه الناس وكان قاضي غير عيسى الله عن المفقول عنه نعمه ما واد
اذ اعترفوا بالتسميه فسد مع الفساد ولا يولد طاعة انما ان جاره ولو عثر
لا يرجع عن سهماده الزوجه وتسويدها جميعا في التسميه **القضاء في بيان** اذا ادعى
زوجه على امراه نكاحا فابكر او ادعته عليه فان ادعى احد الزوجين بعد هذه العدة
الرجوع في العدة او الفتي في الابلا بعد هذه الابلا او ادعى على محمول النسب ان
عبد او ادعى على محمول او اخصما في ولا العاوة او المولاه او ادعى احداهما على الآخر
او ولد او ولد او ادعى له من عموها او اباها او ولد من هذا الولد او ولد من اب
وامها المولاه وانكر الملاء عليه ويسجد وقال لا يسميها ولو نكح فهو عليه ولو ادعت على
زوجها قذف او حاد العار وانكر ويسجد وان ادعت على زوجه ان تزوجها وطلعاها قبل
الانكاح بها ولم ياعلها فافتقر فانكر يستلزم ولو نكح القضي عليه نصف المهر عندهم لتفهم دعوى
الملاء ولا يودي ادعى عليه ان اخوه ما رابوها وتزكيت في الملاء عليه وطلعت العاصي في النفقة
عليه نكاح وانكر يستلزم على النسب الاجماع فان حلف في الاضي عليه بالملاء لا بالنسب
وكذا في ادعى على زوجه من عده وورث النفس فكما يقتضيه ان يكل في النفس بحسب حلف
او نكح ولا يضي عليه الارث يقتضيه في النفس غير ما اذا انكح في المهر من عده

دعوى

في حاد السائر واستلزم فان نكح ضمن ولم يقطع فان ياد ولا يستلزم النكاح
بالا او اقرار فيه يسميها في الملاء في حادتها بالسهم كالمهر في سهماء
نكح او امر من حادتها عا فادعاه عليه حلف على علمه ان كان لا يسميها او يسميها
وقض شهود على التسميه ان السائر او المسمى موضوع للملاء في حاله علمانه
ملكه وحلف على التسميه اما الوارثه علمه بما صنع المورث لو علم الملاء كان اما عنده
فحلف على العلم كذا لا يضر فان رجع المسمى انه وصلا المهر من المهر او ان اراد يسمي التسميه
ورجع الملاء عليه وصلا المهر من المهر وعلمه على العلم والقول كذا مع عيسى على
باله ما علم انه وصلا المهر من المهر فان حلف على العلم والى السائر ان نكح فعلى
العلم حاد ادعى على حادها الا فافتدى عده بانكر او صلا الملاء حاد ولم يسميها على
ذلك بالامره بيان عن عمان وحادتها هو الدعوى ان ياد بذلك الملاء دفع القيد والقال
والمسمى اخذ عمو صاع رجوع هو المسمى في حادتها عن صاصر فاذا اطلق حقة
في المسمى لم يسميها ابدا ولو اسر عده بانكر او صلا الملاء حاد لم يسميها ان حاد السائر الملاء
الملاء المسمى كذا **القضاء في الوارث** صراحي ما في الوارثه اسلمت العدمية
في المراء والوارثه بانكر او صلا الملاء حاد والقول المهر ولا يسميها بانكر او صلا الملاء
المراء كذا يسميها بانكر او صلا الملاء حاد والقول المهر ولا يسميها بانكر او صلا الملاء
واخلعوا في الماصي في حال الحاد كذا في الماصي كذا الطاحون مع المستاجر اذا
احلفا في جزيل الماصي في حال الحاد كذا في الماصي كذا الطاحون مع المستاجر اذا
اسلمت عده وقالوا لا يعلو لم يعلو في الملاء حاد طاعة يصلح الادفع لا
للانسان والورثه دايمون في تحتاج الى الامانة في الطاحون اتفعا على عده في
واخلعوا في التاكيد والطامه يصلح له في المراء واخلعوا في النسب هو الرجوع في المراء
بغدا المورث والطامه يصلح له في المراء واخلعوا في النسب هو الرجوع في المراء

بار

وازله عن موضع الدفع اليه فقام معارضا له في الماكره ويداوان بالاصح منه لغيره فباللطف
 ليس في غير قضي بالكلية من المراجع معلوم ولو لم يردع له حاله لو كان الملك يقطن في
 لم يردع النسخ لم يردع عن الموضع على ما في في الوكاله وادخل في القصر في ما لا غير
 لحلا وما بعد حتى لو كان مكان الوكيل من موضع الدفع الى الوكيل من المادون بقضي
 الذين من الدفع في غير موضع لو كان من موضع الدفع الى الوكيل من المادون بقضي
 الاول فخرج وقال لا يردع في غير موضع الغايب بغيره من الذين لا يردع منه وصي
 وان الدفع اليه في القاصي ولو كان في الوكيل من المادون بقضي في الوكيل اذا
 انكر الداعي الوكاله تتبع الغريم في غير المادون الى الوكيل ان كان في القاصي من المادون
 للقاصي في ما لا يردع من القاصي او الوكيل من غير المادون او ان كان في القاصي من المادون
 احتاط القضاة في حق ظلمه والاولى حذره في غير المادون في ما لا يردع من القاصي من المادون
 الا في اللفظ على صاحبها اخذ كلفا احتاطا ولو كان في الحاضر معلوم فلا في غير حتم
 لا ما رده على في زادا الا في اللفظ بالنسخ عن الحق في حقه وادان اصحها انما اخذ كلفا وان
 كان الرد باقرار العدا وعلامة اللفظ باخذ كلفا عند المراجع الحاضر من حيث كان لان
 لا يدفع دائره في بلده حلا وادخل في ما رده في كفاية ما يرد في غير قاضي القضاة
 له النسخ في رد الباقي في رد في الباقي في غير العاد ولا يرد في منه واما ان كان صاحبها
 يوضع في العاد على يد عدل نظر العاد في الحاضر لا يرد في العاد من العاد لان العاد
 امر بفصل الخصم من بين شيعته او انقضت يده المعلوم في بلده حتم في رد العاد القضاة
 لو ان كان سنياد فلا يرد في العاد في العاد في حذره في العاد لان عده بالحفظ ولو العاد
 مستعني عن الحفظ حتى مال الوصي مع العاد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد
 والا في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد
 عليه لا على غيره ولو حذر العاد لا يرد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد في العاد

١٨

نفق من ديونه وبفقد ما يراه فاصبح احد الوزراء خيما معه لكن في الاحياء النسخ فاما اخط
 الاصل في كماله او لم يرد على الذين نفق ببلده ولا باحاطه بفسقه في الحصار في غير كماله
 السيرة اذ في بلده حلا وادخل في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا
 او دعي اليه حلا وادخل في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا
 بقضي في الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون بقضي
 لحاجه ان ملك الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون بقضي
 في مساهمة المستعير والمستأجر في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون
 سهاد على ملكه والاسفل الى اذنه حتى لو سهاد وانما كانت في ماله في ماله في ماله في ماله
 لان بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا في بلده حلا
 في المادون وان كانت في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون بقضي في الوكيل من المادون
 حتى في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون
 فلا يعاد بالسك حلا والملك يرد حتى في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون بقضي في المادون
 للرد في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 ادعي عليه في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 وكذا لو عاصر القاصي اقراره بالبلد باقره بالرد حتى في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 سامن في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 فلا يرد على غيره في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله

ابيه

وان لم يعلم الموهبة الخراج عن الفباع واما الوكيل فيكون سبعة كالوصي والعرو والتمتع
ان لو لم يعلم الموهبة الخراج عن الفباع واما الوكيل فيكون سبعة كالوصي والعرو والتمتع
او الادب للصبي والعبد التجارة متى سقصد لا يستلزم العلم اذا است في ضمن اثر الحاضر النقص
ان قال لغو استرعيدي من فلان وقال بالعرو اعبدني فمعه واما ان العرو والتمتع
لا يستلزم العلم فان احرم الوكيل القصدية احدا وانا كتاب صار وكلا ولا يشرط
عدا المبيع الاخرى لا يلو غدا العرو القصدية او المحر لا يستلزم عدا عددا للمبيع او عدا الله
وقال است على هذا موالي العدا اذا احرم واحد خباينة فباعه واغناه لا يشرط ان
للفداء عند عدا المبيع او عدا المبيع او كذا السبع اذا احرم السبع فسكن او
احرم البكر سكاك الوكيل فيكون احرم المسلم الذي لم يهاجر اليه بالبيع لهما ان من الموعود
يكون فوعه فلا يشرط عدا المبيع ولا عدا الله كما في الوكالة الا انه لا يشرط للموكل ان يكون
ان العرو والتمتع كان رقبا في ملك نفسه فهو الرابح الغيرة يمنع له عن التصرف ويحل العبد
محمول عليه بالنقص في رايه والعدد والعدا من حيث انه الرابح ولا راي في لفظ السهماء
ولا اجماع العدا والعدا من حيث ان ليس بالرابح اما الوكالة الاصل اساسا والولاية لا
الرابح من جهة الوكيل لا يستلزم بقول القاصي انما يستلزم بصدق الوكيل في فعله الوكالة
كالعرو ان احرم بالعرف فاشعار ولا يشرط عداه **فقد راي** **بفعله القاصي**
ض في القاصي ان يقر الموهبة والتمتع وتكون في الموهبة والتمتع من الامراض سبع
اسد كالعصاة لا يملكه عن العبد الى المالك عن ولده قال عليه السلام الصلاة
لغير مالها والغرض بماله معاوضة ايها كما في المفاوضة من الكفالة فاعتر
معاوضة من القاصي لا يمكن من اسفاهه فليعلم بمضمونها فمعه عن التلذذ وسر عا من الوصي
لا يمكن من اسفاهه ولا يملكه بعد ذلك فاصولنا لمد السبل للمكاتب
او الماذون ان يرضى وقوله في هذا القاصي لا يتصرف في المال والنفس

وقال الوصي لا يملكه الا استيفاه في حاله الخاف ان لا يملكه الا استيفاه عن سنننا
وكما سقفت لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع واما ان كان وليا وهذا القاصي
في العفو دون الفسوح مرة كان النكاح والحلف في القصاص فاصي يرفع الى
اخرى في جلا امضا هذا الاول لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع ولا يملكه الا الوصي
لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع ولا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع
هي فيما فعله في ذلك فوالله انك كما قصينا وهذا كما نصي وقاله رجلان زيد بن ربيعي
على في حادثة كدي فقال الوكيل قصت لك فوالله انك كما قصينا وهذا كما نصي وقاله رجلان زيد بن ربيعي
لو كان وصي من كدي في راي والراي يشترط فاصي قاله في هذا الموضع فاصي
بالقطع فافطعوا بالمر فافطعوا بالمر فافطعوا بالمر فافطعوا بالمر فافطعوا بالمر
منكم ولا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع ولا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع
غيره من قبل المحسن هذا في زماننا فان القضاء قد فسدها ايقاش قوله هذا ان لا يملكه الا
القاصي ان مشا لحامل المحل اعماء الرواية في كتاب القاصي لمكان الحاجة اما القاصي المشهور
قوله فاصي على عدا الموهبة والتمتع من الموهبة وان كان عدا حاهلا يستقشر فان من
جوا الوكيل قوله الا فلا وان كان فاسعا لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع
نقص من ان ليس ان يكون الموهبة ولا ذلك لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع
لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع ولا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع
فصلي كحمراء وعبد فبلده فاجار حار كالي كالي البيعة اذا وكل غيره فباع لمحررة او في
عبد فليجاره الوكيل حار لو حوزا به كدي هي فان قال له الخليفة وليس سبب قول القاصي
فاضي عن الخليفة عدا حار لو حوزا به كدي هي فان قال له الخليفة وليس سبب قول القاصي
لا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع ولا يملكه الا الوصي عدا الموهبة والتمتع
واذا كان كدي الوكيل فلو عدا الوكيل الاول والاولى من قول القاصي وكدي لو عدا الوكيل

دور الزيادة من الاول والآخر الوكيل ليس له ان يبيع من الاول والآخر
 حارة على من الاقل او ان كان له من البيع من الزيادة هي من غير
 راضية بالبيع ولا يفسد على من كان له ولا يبيع من غيره بالبيع
 فباعه احد هما والآخر غاب لم يجر بينهما الاحتجاج بينهما بالبيع والبيع
 جانا ويرد الى صاحبه والبيع من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع
 ولا يفسد الاحتجاج على من كان له الاحتجاج الى صاحبه بالبيع
 والوكيل بالطلاق والعناوين او كذا في غير ذلك من البيع والبيع
 الوكيل بالبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 لا يفسد الاحتجاج على من كان له الاحتجاج الى صاحبه بالبيع
 له ذلك ما اذا اصدقه ولا انقصه من غير الاحتجاج الى صاحبه
 بالشك في اصدقه ولا انقصه من غير الاحتجاج الى صاحبه
 بالبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 او اصدقه من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع
 لكن لا يفسد الاحتجاج على من كان له الاحتجاج الى صاحبه
 بذلك من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع
 ان يبيع من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع
 من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع والبيع
 على المدينين او فتنه الموكلة بعض الايعاخ لا يفسد الاحتجاج
 الخصوم ولا لا يملك الا المطلق في الخصوم الموكلة بالبيع والبيع
 من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع والبيع

الوكيل بالبيع

بعض دور الموقوف في بعض الايعاخ لا يفسد الاحتجاج الى صاحبه
 والوكيل بعضهما وكذا الاحتجاج في بعض الايعاخ لا يفسد الاحتجاج
 فباعه احد هما والآخر غاب لم يجر بينهما الاحتجاج بينهما بالبيع
 جانا ويرد الى صاحبه والبيع من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع
 ولا يفسد الاحتجاج على من كان له الاحتجاج الى صاحبه بالبيع
 والوكيل بالطلاق والعناوين او كذا في غير ذلك من البيع والبيع
 الوكيل بالبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع والبيع
 لا يفسد الاحتجاج على من كان له الاحتجاج الى صاحبه بالبيع
 له ذلك ما اذا اصدقه ولا انقصه من غير الاحتجاج الى صاحبه
 بالشك في اصدقه ولا انقصه من غير الاحتجاج الى صاحبه
 بالبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع والبيع
 او اصدقه من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع
 لكن لا يفسد الاحتجاج على من كان له الاحتجاج الى صاحبه
 بذلك من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع
 ان يبيع من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع
 من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع والبيع
 على المدينين او فتنه الموكلة بعض الايعاخ لا يفسد الاحتجاج
 الخصوم ولا لا يملك الا المطلق في الخصوم الموكلة بالبيع والبيع
 من غير الاحتجاج الى صاحبه بالبيع والبيع والبيع والبيع

على

بهذا الطريق لو قال المداون ان كذا لا ادب في ادب او ان ادب لا دفع الى الخشمة
 فابدى من الباقي من الباقي ان ادب في الخشمة ان كذا لفظ الصلح او كذا لفظ الصلح
 كقول الرشد في قوله ان كذا لا ادب في الادب يعني الاستفاضة حتى يتم الصلح لا معنى للملك حتى يتم
 بالادب الاستفاضة على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح لفظه هو ان في الصلح ان كذا لفظ الصلح
 ازاد من المعنى كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 فعلى كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 واما كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 ملكه ورجع الكفاية على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 معارف حتى لو كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 صبه هذا الكفاية اذا كان كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 فكذا الباقي او فابدى من الباقي في كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 الى الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 واصاوه كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 الفاعل كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 الاصطلاح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 ادعى عليه ما فافكر فاصطلى على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 برى بطلان لو صلح الامم من او عن محي على حكمة عبد الله او كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 ارض او شكني دار لغيره ما لم يعطيه او مساو معطى في الادب كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 لو ما زاحما فاما كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 حقه لكانه ما لا يشق في لو فاما كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح

يتم في قوله

في قوله من الطلوع
 في قوله ان في التفتيد
 في قوله او في التفتيد
 في قوله او في التفتيد
 في قوله او في التفتيد
 في قوله او في التفتيد

شاعرا في القصة عند خلعها على عبد الله بن سعد قال عبد الله بن سعد
 النخعي فقال ما حيا به كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 لم يزلوا واعند هذه المسألة على خلعها على عبد الله بن سعد
 على ان يشكها ناذ والباد سنة من يد فيها النية حارون لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 الماد وضع الماد على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 سي تفرق في الدية او على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 قضي عليه الذم من فضلها على عبد الله بن سعد كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 اكثر من ما في قوله حارون على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 فضلها على ما في قوله حارون على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 ما فيها من كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 صلح من كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 ما فيها من كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 ولحمه ولو صلح على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 حر فهو كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 على ما لا يملك كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 عرف في كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 في خلا ان صلح من كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 الى يوسف مطلقا دع سباني في كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 صلح ما على ما به بطلان كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 فضلها على ما في قوله حارون على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح
 انما في قوله حارون على كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح كذا لفظ الصلح

[illegible]

الاولى في المضاررة لا بد من ان يكون النفع كالمادة التي هي النفع في ذاته او في احد اجزائها
على ان يكون في رضى الشخص عن الحصول على النفع في ذاته او في احد اجزائها المضاررة
وذلك من النفع اذ حصل له من النفع في ذاته او في احد اجزائها المضاررة على وجه
فصل في بيانها على ما شرطنا واذ اباغ المحتاج من النفع في ذاته او في احد اجزائها المضاررة
ويعبر بها النفع على المحتاج كصبيغ الثوب ليجرد كراشقه لكن لو كان على كذا في رضى الشخص
بكذا على ما شرطنا في النفع وان استمر بها المضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
وان كان في المال اعملا في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
لان الضرر في المضاررة اقسام من المضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
والايداع والاجارة والاستئجار والرهون والديون والحوادث وغير ذلك من المضاررة
بما عدا هذه الامور كالمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
عنه فلا يلزم ان يكون المضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
وغير ذلك من المضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
والاستئجار في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
كثير الوجوه لا مضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
فقد استدل على المضاررة بعد استعراضها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
الثبوت حتى لو حمل الغائب للمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
ايضا لكل الصبيغ عن المال في النفع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
تقدر ما لو وقع بالخاص من رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
صبيغ غير ذلك من المضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
والسنة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
فيما لا بد على المضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص

تدفع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
الاضطرار في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
فقد دفع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
بسط النفع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
دفع القاصار في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
اخرى فانها كانت في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
الشرع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
بالمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
او كان هلاك النفع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
ذلك ان ملكه عند رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
بالنفس في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
لا يستمر في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
الغدا في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
للمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
بما عدا هذه الامور كالمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
لا والفلا في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
الحكام للمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
لما لا يقع في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
بما عدا هذه الامور كالمضاررة في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص
في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص او حملها في رضى الشخص

الصفين من قدام وجه الغارة نصفها من الارض الاخرى سطحها في نصف العترة والاقطار فان كان في
 منى او سطح البئر والعمود من احد جانبي الخارج يسمى انصفان اخر من خارج كانه من منى
 فاللاخر ارض من منى على ان الخارج كله ولو سطح العالم على الخارج جاز ولو سطح الخارج الاخر ارض
 ارض لو كان البئر من الدافع والخرج يسمى انصفان او ثلثاه للعالم وثلثه للدافع او على العكس من منى
 لانه شرط صاحب البئر في هذه البئر او اقله او شرطه من الخارج ايضا او شرطه لنفسه
 من منى الخارج كونه البئر ودفع البئر وحده من ارضه ولو كان الارض والبئر من منى والعمود على
 احد جانبي الخارج فصفان جاز من العالم يسوي في نفسه ولو سطح العالم ليس له احد الواسعين
 باحد الزيادة لعمودها هو في منى لا في الدافع لانه شرط لنفسه من منى العالم لا ارض
 بل من ارضه ولو سطح العالم البئر على الدافع او شرطه على العالم والخارج نصفان من منى في الاول
 شرط ارض من منى البئر بمقابلته في العالم في الثاني كان الدافع والعمود من منى ارض من منى والبئر
 على ان كان الخارج من منى فخرج الخارج وفي كل موضع جاز والمراعى فالمستحق من الخارج فاذا
 لم يخرج من منى لا يخرج على الاخر او من منى جاز في منى البئر واللاخر ارضه
 لا يخرج من منى او لم يستحق من منى جاز في منى البئر واللاخر ارضه فان كان البئر من منى
 الارض طار بالخارج لانه ما كان في ارضه وان كان من العالم شمل من ذلك البئر ومنه ما غمرها
 من ارض الارض البئر وصدقنا الفصل من ارضه من منى جاز في منى البئر واللاخر ارضه
 البئر ارضه الاخر او ارضه من منى البئر واللاخر ارضه فان كان البئر من منى
 على منى البئر واللاخر ارضه من منى البئر واللاخر ارضه فان كان البئر من منى
 البئر او واللاخر ارضه من منى البئر واللاخر ارضه فان كان البئر من منى
 من ارضه او من ارضه من منى البئر واللاخر ارضه فان كان البئر من منى
 مضارده فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان كان البئر من منى
 كما في المضارده وان انقلا العالم في ارضه البئر من منى البئر واللاخر ارضه

وندفعها من ارضه من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 الى منى البئر واللاخر ارضه من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 للعالم في العالم من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 وشقها على العالم الى ان يترك الرزق والتمر فعلى الحفظ والمصادرة والديار والبلاد على قدر ما لها
 فان شرط ذلك على العالم فسد العقد وروى الحسن بن احمد بن حنبل في التعمار ان شرط على العالم عملا
 لا يقتضيه العقد فان كان في منى من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 وان كان في منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 في المراعى والمعاملة كما في الاصل في الراد على المعاد ولا يسوي من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 ولما لم يترك من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 لم يخرج من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 الامساع لا يعلو من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 دس و قال من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 منعقة بالخارج من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 لم يترك من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 الماء والزرع بقا العقد يقع الكلا وعلته العالم سفر او مرض او غيره من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 الماء والزرع بقا العقد يقع الكلا وعلته العالم سفر او مرض او غيره من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 ما احدثها وان احدثها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 تعاقب في هذه السنة حتى يترك في نفسه على شرطه ونفسه المراعى في البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 للمراعى والزرع تعاقب في هذه السنة حتى يترك في نفسه على شرطه ونفسه المراعى في البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 تعاقب في هذه السنة حتى يترك في نفسه على شرطه ونفسه المراعى في البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 فممنهم والزرع كما او ايقوا في هذه السنة حتى يترك في نفسه على شرطه ونفسه المراعى في البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه
 البئر من العالم فممنهم الارض من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه فان دفعها من منى البئر واللاخر ارضه

وقال الخوارزمي ان المقصود من هذا العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
فلا يشاء ان يكون المقصود من هذا العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
جاء وتكون خطه ما هو المقصود من هذا العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
وكون العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
ما ولي من خريف المقصود من هذا العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
لا يشاء جميع الظروف فلهذا في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
خطا وصباغ افرد في خارجه من العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
مجموعه لا يشاء في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
ليست بالصفة واستخرج خلا او دابة في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
وبرحوا في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
ففي العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
منه في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
ان استخرج العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
بالعلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
والعلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
الاخر في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
فكلها في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
وقرر في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
منه في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات

لا يجوز مقابلة بينه وبين ما هو المقصود من هذا العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
لما هو المقصود من هذا العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
للمعلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
تستخرج في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
والعلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
للمعلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
استخرج في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
تستخرج في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
وان احصوا في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
وليس في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
عرفوا في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
فصاروا في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
وقال الخوارزمي في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
اخر في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
ولم يزل في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
منه في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
او من في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
لم يزل في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات
ما في العلم هو معرفة ما يكون في الارض والسموات

وهذا يدل على خفية هذه الارباب في حقها فحقها في الارباب
 وهو الاظهر حيث ذكر الصانع في مطلقا في كل حال من العاقل من السرخ وحقها في
 لو لم يملكه فله ان يفسد كما لو اشترى من رجل من جنس من جنس ولا ان السرخ
 لما لا يستعمله كالف والاكاف احد من طهره اكره من كرهه كما لو او كرهه على ان يملكه كما
 لو استأجره على خطه شئ او فسادا لو كان كفا وكرهه واستأجره او كرهه على ان يملكه
 لان السرخ احد فسادا كما لو كان الخطه سخر او لو كان عازا فاستأجره كرهه من ان يستأجر
 الى مكان فكرهه على ان يملكه من ان يملكه او الاكاف من ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 كرهه من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 والاكاف من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 طريقه او استأجره على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 او للمناعه من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 لا يفسد على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 الحيض من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 ايضا البر من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 فله ان يفسد الارض من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 اذ لم يكن من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 شقيا لا يملك الارض من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 فاطة فنانا من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 الى حصة من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 المسوى من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه

لكن لم يملكه المشاء الا عند كماله مقصود به عطية من شئ من الخاوي باسمي من الحياط من الى
 المشاء واحدا فيهما في الاحوال المقتضية من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 فنانا من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 والشافعي من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 الاجرة بقابل له به والخر من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 الاجرة فله ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 الادب من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 فله ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 ولا احد من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 ومما ذكره في من يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 بعض على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 هلكا من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 ملكا من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 فنانا من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 الترخ من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 يخرج من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه
 من ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه او كرهه على ان يملكه

ويعبر في البيع في البيع ولا يصح في الإصلا لا يراه كذا في البيع في البيع
 أما في البيع لا يراه كذا في البيع ولا يصح في الإصلا لا يراه كذا في البيع في البيع
 الموهوب له في الإصلا لا يراه كذا في البيع ولا يصح في الإصلا لا يراه كذا في البيع في البيع
 في الإصلا لا يراه كذا في البيع ولا يصح في الإصلا لا يراه كذا في البيع في البيع
 دراهم أو وهبها لغيره ولو كانا غنيتين لم يحرم ولا يجوز وفيه من صدقته ما لا يراه جليل
 لم يحرم على الجعفة وكل الصدقة ماله في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 الإصلا على ما إذا صدق على غنيتين أو على من صدقته الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 حاد في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 ههنا المشاع لما لم يملك المال من الموهوب له يستحق به الصدقة في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 فتعد الموهوب له في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 المسببة للفقير من الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 عنه فقضاء ما في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 تعد الملك وإن حصل في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 لا تعد الملك عن فقير حقه في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 ماله في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 لما لم يصر إلى كمال الإصلا لا يراه كذا في البيع ولا يصح في الإصلا لا يراه كذا في البيع في البيع
 يصدق ما يراه في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 العشرة في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 ملكه قبل هذا يتناول الكلام في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 والنكاح والأصح أنها شواص في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة
 فانه يصدق بجميع ما يملك من المال الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة على المساكين في الصدقة

[illegible]

عليه السلام في بعض المستشرقين سبعة فاشاءوا ان يستخرجوا من المولى في جسد المسيح بالعلم وال
سنة الله تعالى الامم من المولى يستخرج عليه دما ولوا في علمه يدور ويدور عليه
في ان كذا العبد والمقر له ان يستخرج من ولوه عن صميم الافهام فيهمه من الدين واذ
واذا اطلب العرفاء في سنة دسه له مال عاب او دين في حاصره او حوله يتلوه
القاصي وعز الى بكر البليخ ان الحصر في الخليله انما راعه اذا اعين المحدثون وبني
علمه يدسه فيهمه من الدين في المولى العلم في ان كان اختيار الكلدان في
قصاد بنو صخر كالمزمار ولوا عن الحادي وراعه وهو لعلم حياضه فيهم القاد الا ان
حياضه على مولا وهو دونه او فلا وه فاذا العبد عليه دفعا عاونا وسومعه علمه
لحاشه ضاع مختار اللقداد لاله فصاره كما لو احار به صرخا ولوا عن حله اعلمه
بالدين وقصد المستشرقين فللغفرار دسه في ان صلاهم دينهم لانه كان لهم اشتقاوه
الى ان لو فيهم دينهم ولوا عليه بتعذر علمهم فان كان المولى اعابا لا حصوره فيهم ومن
المستشرقين وقالوا لو يوسف هو حبيبهم فيسمع عليه فيهمه فيصايدونهم ولدي لو استخرج
داوا فيهمها ووهيها ووهيها الموهوله وغاب الواهد فيهم السبع وروي
ان شاعرا في هاهه عهها اقول الى يوسف لانه اذ اذ الله ما الكلدان فيكون خصما لمن يدي
فيه حقا كمن يدعي ان الذي في يده هار هن عندي ولها انالو حطنا خصما حتى يست
الدور في نفس السبع يعود الى السبع فلا يكون المستشرقين خصما ولا في نفس السبع خصما
في العاين وهو السبع كذا وما لو ادعي ملكا مطلقا وذو اليد يقول هو الحق
نفسه للمدعي وان كان بعد العضا طمنا به ليدن خصما لانهم طمنا به لانهم كان
غاصبا والغاصب خصم للمغضوب فيه ولا في سلاهم لانه راجح في ولهم بها
من ان يكون خصما وان حصل السبع والمستشرقين عاب لا حصوره فيهم ومن السبع لانه
الملك للمستشرقين فالسبع خصما على العاين فلم يخرج عبا ما ذور له علمه دين في حطه

دعوى السمع والاعطاف السوء والكرامات من المجرى

في الصلح والهدى والوصية الى الحد ولا يحل له ان يسبق احد الى الصلح او يفتقر
 فيه بغيره كما في غيره ولذا لم يرد عصب عدا واستغنى عن قصته العلة من العصب
 لانه في صباه وصد وبالعلة وقال ابو يوسف يثبت له هذا ورجح الودعة
 لانه ربح المصون عليه لهما ان عدا الصمان لما اوجع الصد وبكس المسح
 قبل الفصل وعلم المالك هي اولى على قول السفيج احر المصون للمالك هي ربح
 منسلة لاداء المانع ولو عصب ارضها فزعمنا بقصته بها الرزاعه من نصيب
 واحد من الخارج بانه وما انقوصه وما ضمن وصد وبالعلة لانه ربح عصب
 العا فاسر به انه فباعها بالقبض كما اسر بها انه تساوى العنق فباعها بانه
 الا وصد وبكس الرزاع وقال ابو يوسف بطله ان اسر بالف مصون فانه
 تساوى العنق فوهما او طعاما فاكله لم يصد وعدا اصله ان العاصب ان
 المودع اذ تصرف في العصب والودعي ربح صد وبالربح خلا فالادى بوسيلة
 حصل في ملكه وصاه ما خرا المصون بان يملك عند اد الصمان مستند الى وف العصب
 ولها ما خرا المستند بان يملك في الخلفه الصمان ينافي الطب في الملك اولى وهذا لا
 شك فيما اسحق بالحق كالعروض اما الدراهم والديار فالالكرج اشارة في العبد
 الى المصون به او اطلقه ونقد من غيرها واسار الى غيرها او اطلقه ونقد من غيرها
 الرزاع لا يملكها لا تنعش بالاساره فالاساره اليها كعدمه لانه ساره الا اذا اسار اليها
 ونقد منها في حصة لا يثبت له الرزاع لان الاساره تاكلت بالنقد منها والعدم يصدق
 به في الوجه كماله لا يثبت له تساوى المستر فلا ربح ويقدما صير الى حاله الرزاع
 وهو العصب لانه استفاد بالمصون وسلامه لم يصب بذا او ملكا فتملك الحث ووافر في
 منه في السويح كماله او مالوه هب لهما واكل الطعام من الرزاع لا يظفر عند الخس
 فلم يرد به الصد وبكس المستر بطله او طلا او دفا او مزارا او ازاو شيئا

او ياذقا او منصفاه من كور مع هذه الاساوقا لا يضمن ولا يجوز
 بيعها الا بها اعذ في المصون فطلب بالسها والافها حثية كالحول التي يباع
 بالربط فقتله وبها الطراد والود طر فاحار في ضمن فممن باقتضه وظرفا كما في ثقبه
 وجملة طرارة حرمة هذه الاسر به فتمتد فيه فخر منها احاطا لكر اساطيرها
 بالسك ولو عصب حر مسلح فخلها بالنقد من الظل لخلل الحر الحر لا يضمن
 وار الرزاعية بل مال لخللها نفسها بالفساد بوزن كس فان اسر ملكه العاصب
 ضمن بطله لانه اسر ملكه فخللها بالفساد فخللها بالفساد فخللها بالفساد فخللها
 بفساد بطله لانه اسر ملكه العاصب بفساد بطله لانه اسر ملكه العاصب بفساد بطله
 وعند المالك ان يخذل المودع بقطعة ما اراد المودع كما ادع المودع وصدع السور وان
 فلو اراد ان يركب على العاصب فتمتد روابه كذا في حلال المسد في زواجر وان
 حالها بعب خذلها فبطله العاصب بفساد بطله لانه اسر ملكه العاصب بفساد بطله
 الصمان وعداها ان صار حلالا من ساعته فكل ذلك وان يخذلها بفساد بطله لانه
 فذكر كماله لانه حلالا من ساعته فكل ذلك وان يخذلها بفساد بطله لانه اسر ملكه
 الخواي طامر الخواي اسر نفسه بفساد بطله لانه اسر ملكه العاصب بفساد بطله
 لان عدا المالك ان يخذل المودع بقطعة ما اراد المودع كما ادع المودع وصدع السور وان
 وحر المالك فان اسر ملكه العاصب بفساد بطله لانه اسر ملكه العاصب بفساد بطله
 بياق بطله هذا قال حارص في حر اسان خذل فخللها بفساد بطله لانه اسر ملكه
 باحد صفة ان عصب حلالا منه فذله بالافيد له هو المالك بفساد بطله لانه اسر ملكه
 بفساد بطله بفساد بطله لانه اسر ملكه العاصب بفساد بطله لانه اسر ملكه
 فلو المالك ان يخذل المودع بقطعة ما اراد المودع كما ادع المودع وصدع السور وان
 الصمان والصمان هي مصادرة للعاصب فممن عدا فممن عدا فممن عدا فممن عدا

لا يصح غسل الما المسجود كالنور في رواه الحسن بن علي حقه وهو قوله
 وحسن كاسه حقه في رواه الى بن عدي وهو قوله واختار الفقيه في حقه واما ما
 طهر في رواه محمد بن عافيه في عدي وهو قوله في حديثه كذا في اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه كانوا ينادون الى من عساه ان اسوا حال العسا
 ان ياحدكم المصوب بها ويد الخياط طاهر حوان من صلى وهو حامل
 حبا او محلا يستحب حاره فيها طاهر لها انه شيع من الصلوة فعساه يكون
 ورا طهر او انتخلج العساله في الاكالا فسه ان فلان كان في من لا رواه الحسن
 موافق فطره كالبطل للصهره وان كره فسه وفيه السال كره الحفاطه في
الوضوء غسل الوجه واليد من المرفع والرجل من الكعبين ومسح الرأس بخلاف
 من فاصل السع الى اسفل الدف الى سحلي له دين ورا حقا اتصال الما الى احوال العس
 ولا الى ما استمر من الدف بالسع وما اسر به من سحر الدف للخرج خلافا لسان
 وسع الحاحس ومسح ما يلا في شرة الوجه من اليد واحدا في حقه خلافا لابي
 والناصر الذي من العذار في شدة في ذلك غسله عدا خلافا لابي يوسف والمرفاع
 والكعاب ياحل في غسل البدن والرجل خلافا للرؤوف في بعضه ومن مسح الرأس
 باليد بعضه بالربع او مقدار الناصبه وبعضه ببلاده اصابع من اصابع اليد
 وهو من صح فان وضع يده اصابعه ولم يخرها احره على الاصبع وعلى رواه البلد والربع
 لا ياد من لا حرا حتى يسوع اليد او الربع ولو مسح باصبع واحد واحدا
 حتى مسح فله بلاء اصابعه لم يخر لها ان يعادها الى الما في كذا او مسح بحوائها كذا
 وغسل الرجل من ومن وقال الحسن النصري ان ساه مسح عليها **ومن مسح** مسح
 ساه احر او كثر له ساه احر ورا كسبي وان اتقاه ورا حقه وهو معمر للسع وقال السع
 له مسح بالخر ومن وعاد اليد ساه على ان فله الحاسه مسح حوار الصا

عدا او موضع الاستاذ على قدر الدرهم ولا يفرص الى الحاسه لكن كره
 ركبها الا في موضع الخمار اسحيا او قال السع لا تعفون ولا ياحده البصر
 الكله لعله ان موضع الخمار يظهر بالخر او المبرعه وعمره لا ياقوله عليه السلام
 من استخبر واليوت من ولا يخرج في الخرج عن استخبر دلا له ليس بواحد وهو
 باعنا طاهر كذا في جفته او خشبه كره مقطوع مراد في او حوان كالحسن
 وبالعطر الروث لا يستحب بجمع الادخى والسرف من نحوه واد استخبر بالخر
 يد يد الا ولا يد يد باليد يستحب ساه لرا استسما في الرجح واد احاوه الياسه
 الشرح فان كان الذي حاور الرمن فله الدرهم كره غسله وان كان اقل كره
 ضم الى موضع السرح دراهم على قدر الدرهم والا ان حقه ابو يوسف بكفه ليه
 لخر وقال محمد بن بكفه ليه العساله في احد الفقه ان حقه من موضع ليه مسح
 ساهط العره كره مسح وتعد غسله خلافا وعمره ولما لا كره في الحاسه ولو لم
 سقط اعساره لكره كالعسله في سائر المواضع ولو فعد في الما القليل فسه
 ولو اصابه الغرق فابتدئ به او بدنه لا مسح الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر اذا
 استخبر بالخر اكره ان يد ذلك الموضع من الما اكره ان يد ذلك الما في او يديه فلقا
 ان يقول في خمس او يقول في خمس وهو الصلوة في الصلوة ان كان الرمن فله الدرهم
 كره فاسد على ليه من الحسنة يظهر الحفاط كره في ذلك الما في ليه من السع على
 ما ياتي واد اصاب طرفه حله من البول الرمن فله الدرهم فله كذا فلقا
 ان يقول كره يد او يقول في وهو الصلوة كره ادا استخبر بالخر فاتباع الما ادب
 وقال الحسن النصري ساه ليه كره ان يبيع من ليه او يبيع من ليه او اد
 استخبر الما وليس يصح بيعه ان يبيع في الاخر فله الدرهم ادا حله من الحاسه
 الما و ذلك بعد ما خبطا خطوا في مسح في ساهط اصبع او اصبع من ليه

الشا
 روت الى

لا يروى بها وكذا المراد وفلا يكره كالرجاء في غسل الأقدام والقيلولة بالناس ان تغتسل من
 من صانع في الحصى والحجارة وكل من يخرج من رحلتها ولا يغتسل من الغسل الى ان يطهر
 فله فلا اذا كان يوسوسا بعينه بل حرام في فله سبع مرات وليس على المسافر
 استسما الوضوء كصلوة ولا تسبغ الصابون في الاستسما ولو خرج دونه لم يكره
 حتى يشتهه حرمه كذا يعظم عني صالح المستسما في الصلوة لكن لا كما في السباون
 ولو خرج الاستسما في خفة للمحرم وسبغ الصلوة ويخرج استسما في الآخر وبغير المحرم
 وكذا استسما في الفلحة بالفرج في الحلا في النية الفضا حلا في التسبغ في
 السود وكذا في ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لما قالوا لعنه الله السباون استسما في الفلحة
 لعاطا وولوا ولا تستبد به وما ولكن سرفوا او عروا او في الاستسما باروا بيان
 فوجه السباون باروا وناو وجه السباون ان فرجه في لمن سباون لا يراى الفلحة
 استسما في السمسرة والفرج والفرج وفي حديثكم مد الرجلين الى الفلحة عدا في يوم
 او غيره **نوع** ومن سبغ الوضوء غسل الندين في الاستسما ومما رواه احاديث
 سبارة وصب الماء على يمينه كرا حله بمسحة فصبته على سبارة وان كان له مال كرا او
 اصغر تغتسل به كرا فلبا وان لم يكن معه اصغر فصب اصابع سبارة الطامة
 واحد ما الما فصبته بمسحة كرا ومسحة فصبته سبارة كرا فصبته سبارة
 فله سبارة فله لعله والسمة من سبارة فله سبارة سبارة فله لعله فله
 فله لعله مع الكساء والعورة ولا في موضع الحاسة والمصعدة والاستسما
 والماله فله سبارة المصعدة العروة فله ان خلا فاه ما وفي سبارة
 الاستسما فله ان الخبز الما ينفذ حتى تصعد الى ما ان سبارة بمسحة فله سبارة
 بمسح لانا واستسما سبارة واحد لكا واحد لكا فله سبارة فله سبارة
 سبارة فله سبارة اصبع من كرا فله اصابع اليد الرجل فله اصابع الما

Editio Regia.

1693

Fatah

